الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

رسالة لنيل شهادة الماجستير

فرع: اقتصاد الإنتاج.

الموضوع:

استراتيجية التنمية الصناعية في موريتانيا

إعداد الطالب: سالم ولد محمد مصطفى

إشراف: أ. د. بلمقدم مصطفى
أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان
نائب رئيس جامعة تلمسان

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
المكتبة

أعضاء المناقشة:

1- أ.د. بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي–جامعة تلمسان	رئيساً
2- أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي–جامعة تلمسان	مقرراً
3- أ.د. بنوة شعيب	أستاذ التعليم العالي–جامعة تلمسان	ممتحناً
4- د. طويل أحمد	أستاذ محاضر–جامعة تلمسان	ممتحناً

السنة الجامعية: 2002-2003

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا المجهود المتواضع إلاّ أن أتقدّم بكامل تشكراتي وعظيم عرفاني لأصحاب الفضل عليّ في إتمام هذا العمل، وأخصّ بالذكر أستاذي المشرف البروفيسور بلمقدم مصطفى الذي رافق هذا البحث منذ كان أفكار عائمة إلى أن تمّ إنجازه بتوجيهاته النيرة وعدم تأخيري عن لقائه كلما عرض عارض رغم مشاغله الجمة، فليجد هنا أسمى آيات التقدير والعرفان.

كما أتقدّم بكامل الشكر والتقدير لإخوتي جميعاً وأخصّ بالذكر محمد المحجوب ولد بيبه الذي سخر جهوده المادية والمعنوية لي طوال دراستي، ويرجع له فضل أيّ نجاح حققته في هذا الميدان.

كما لا أنسى أن أتقدّم بالشكر لصاحب وكالة منصورة لخدمات الإعلام الآلي السيد عبد القادر، وإلى كلّ من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

خطة البحث

الجزء الأول

عرض لبعض قضايا التنمية والتصنيع في البلدان النامية

الفصل الأول : عرض لبعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية. ص 01

تمهيد. ص 01

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوّمات نجاحها في البلدان النامية. ص 03

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية. ص 03

المطلب الثاني : مقومات نجاح عملية التنمية الاقتصادية. ص 07

المبحث الثاني : استراتيجية التنمية المتوازنة. ص 15

المطلب الأول : عرض الاستراتيجية. ص 15

المطلب الثاني : تقييم استراتيجية التنمية المتوازنة. ص 19

المبحث الثالث : استراتيجية التنمية غير المتوازنة. ص 21

المطلب الأول : عرض الاستراتيجية. ص 21

الفقرة الأولى : نظرية أقطاب النمو. ص 23

الفقرة الثانية : نظرية الصناعات المصنعة. ص 25

المطلب الثاني : تقويم استراتيجية النمو غير المتوازن. ص 27

الفقرة الأولى : نظرية أقطاب التنمية. ص 29

الفقرة الثانية : نظرية الصناعات المصنعة. ص 29

خلاصة الفصل الأول. ص 31

الفصل الثاني : عرض لبعض قضايا التصنيع في البلدان النامية. ص 33

تمهيد. ص 33

المبحث الأول : مفهوم التصنيع ومقوّمات نجاحه في البلدان النامية. ص 35

المطلب الأول : مفهوم التصنيع. ص 35

المطلب الثاني : مقومات نجاح عملية التنمية الصناعية. ص 37

المبحث الثاني : عرض لبعض استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية. ص 43

المطلب الأول : استراتيجية التصنيع من حيث الحجم (صناعة ثقيلة أو خفيفة). ص 44

الفقرة الأولى : استراتيجية الصناعات الخفيفة (أو الاستهلاكية). ص 44
الفقرة الثانية : استراتيجية الصناعات الثقيلة. ص 46
المطلب الثاني : استراتيجية التصنيع من حيث الهدف ص 47
(صناعة بدائل الواردات أو التصنيع من أجل التصدير).
الفقرة الأولى : استراتيجية إحلال الواردات. ص 47
الفقرة الثانية : استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. ص 51
المبحث الثالث : مشاكل التصنيع ودوره في التنمية. ص 55
المطلب الأول : دور التصنيع في تنمية البلدان النامية. ص 56
المطلب الثاني : مشاكل التصنيع في البلدان النامية. ص 60
خلاصة الفصل الثاني. ص 70

الجزء الثاني

استراتيجية التنمية الصناعية في موريتانيا

الفصل الثالث : مدخل عام عن التنمية الصناعية في موريتانيا. ص 72
تمهيد. ص 72
المبحث الأول : مصادر التنمية الصناعية في موريتانيا. ص 74
المطلب الأول : الموارد البشرية في موريتانيا. ص 75
المطلب الثاني : الموارد الزراعية والرعوية. ص 79
الفقرة الأولى : تربية المواشي. ص 79
الفقرة الثانية : الزراعة. ص 83
المطلب الثالث : الموارد البحرية. ص 89
المطلب الرابع : الموارد المنجمية. ص 91
الفقرة الأولى : الحديد. ص 91
الفقرة الثانية : النحاس. ص 93
الفقرة الثالثة : الخامات المعدنية الأخرى. ص 93
المطلب الخامس : البنية التحتية. ص 94
المطلب السادس : الموارد الطاقوية. ص 96
المطلب السابع : دور المساعدة التقنية في الصناعة. ص 100

المبحث الثاني : نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية في موريتانيا. ص 103
المطلب الأول : نشأة الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا. ص 104
المطلب الثاني : واقع الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا. ص 107
الفقرة الأولى : مجموع المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية المعدنية. ص 107
الفقرة الثانية : تطور إنتاج الصناعة الاستخراجية. ص 111
المبحث الثالث : نشأة وواقع الصناعة التحويلية في موريتانيا. ص 119
المطلب الأول : نشأة الصناعة التحويلية في موريتانيا. ص 120
المطلب الثاني : واقع الصناعة التحويلية في موريتانيا. ص 122
الفقرة الأولى : واقع الصناعة التقليدية بموريتانيا. ص 122
الفقرة الثانية : الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة. ص 126
الفقرة الثالثة : الصناعات الكبيرة (الثقيلة). ص 133
خلاصة الفصل الثالث. ص 135

الفصل الرابع : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا في ظل خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي. ص 138
تمهيد. ص 138
المبحث الأول : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا خلال فترة التخطيط الاقتصادي (1963-1985). ص 140
المطلب الأول : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الأولى (1963-1966). ص 140
المطلب الثاني : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثانية (1970-1973). ص 142
المطلب الثالث : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثالثة (1976-1980). ص 143
المطلب الرابع : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الرابعة (1980-1985). ص 146
المبحث الثاني : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا خلال فترة الإصلاح الهيكلي (1985-2002). ص 150
المطلب الأول : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988). ص 151
الفقرة الأولى : الأهداف العامة للبرنامج. ص 151
* الفقرة الثانية : سياسات البرنامج التنموية. ص 152
المطلب الثاني : برنامج الدعم والدفع (1989-1991). ص 155

المطلب الثالث : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995). ص 157
المطلب الرابع : برنامج الإصلاح الهيكلي (1995-1997). ص 159
المطلب الخامس : برنامج الإصلاح الهيكلي (1999-2002). ص 161
المبحث الثالث : نتائج وعقبات التنمية الصناعية في موريتانيا. ص 164
المطلب الأول : دور الصناعة في تشغيل اليد العاملة في موريتانيا. ص 165
الفقرة الأولى : مساهمة الصناعة الاستخراجية في تشغيل اليد العاملة. ص 165
الفقرة الثانية : مساهمة الصناعة التحويلية في تشغيل اليد العاملة. ص 167
المطلب الثاني : حصة الصناعة من التبادلات الخارجية. ص 171
الفقرة الأولى : مساهمة المعادن في الصادرات الصناعية وتوزيعها الجغرافي. ص 171
الفقرة الثانية : مساهمة الصيد البحري في الصادرات الوطنية. ص 180
المطلب الثالث : مساهمة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي. ص 184
المطلب الرابع : عقبات التصنيع في موريتانيا. ص 189
خلاصة الفصل الرابع. ص 197

الخاتمة. ص 199

قائمة المراجع.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-3	توزيع السكان حسب نوع الإقامة.	75
2-3	توزيع القوة العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (1970-1988).	76
3-3	تطور الحيوانات.	82
4-3	إنجازات الشركة الوطنية للتنمية الريفية خلال الفترة (1977-1983).	84
5-3	الاستثمارات المخططة والمنفذة في القطاع الزراعي الموريتاني خلال الفترة (1970-1984).	86
6-3	المساحة والإنتاج.	88
7-3	تطور إنتاج واستهلاك الكهرباء.	98
8-3	توزيع أسهم شركة (اسنيم) بالنسب المئوية سنة (1980).	108
9-3	توزيع أسهم شركة (اسنيم) بالنسب المئوية سنة (2000).	109
10-3	توزيع استثمارات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) سنة (2000).	110
11-3	تطور إنتاج الحديد في شركة ميفرما خلال الفترة (1963-1978).	111
12-3	تطور إنتاج الحديد الخام في موريتانيا خلال الفترة (1979-2000).	112
13-3	إنتاج موريتانيا من مادة النحاس خلال الفترة (1971-1977).	114
14-3	تطور إنتاج الجبس في موريتانيا خلال الفترة (1973-1995).	116
15-3	نشأة وطبيعة المؤسسات الصناعية التحويلية في موريتانيا خلال الفترة (1960-1975).	120
16-3	تطور حجم الإنتاج والقيمة المضافة في صناعة الأغذية والمشروبات خلال الفترة (1983-1990).	127
1-4	توزيع الاستثمارات المخططة حسب القطاعات خلال الفترة (1963-1966).	141

.../...

تابع

2-4	محصّلة الاستثمارات المتوقعة في الخطة الثانية (1970-1973).	142
3-4	محصّلة الاستثمارات في الخطّة الثالثة (1976-1980).	144
4-4	الاستثمارات المتوقعة في الخطة (1980-1985).	147
5-4	الاستثمارات الصناعية العامة المخططة والمنفذة خلال الفترة (1963-1985).	148
6-4	توزيع الاستثمارات المخططة على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1985-1988).	153
7-4	توزيع استثمارات برنامج الدعم والدفع (1989-1991).	156
8-4	توزيع الاستثمارات على القطاعات (1992-1995).	159
9-4	توزيع الاستثمار على القطاعات خلال الفترة (1995-1997).	161
10-4	حصّة الصناعة من الاستثمارات المبرمجة حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة (1999-2002).	162
11-4	نسبة التغيير الحاصل في عدد العمّال خلال الفترة (1989-2000) في قطاع الصناعة الاستخراجية.	167
12-4	حجم العمالة في أهمّ مؤسسات الصناعة التحويلية خلال الفترة (1985-1990).	169
13-4	تطوّر حجم العمّال في أهمّ مؤسسات الصناعة التحويلية خلال الفترة (1992-2000).	170
14-4	تطوّر صادرات الحديد خلال الفترة (1963-1984).	173
15-4	كمية ونسبة الصادرات الموريتانية من الحديد خلال برنامجي الإصلاح الهيكلي [(1985-1989)-(1989-1991)].	174
16-4	تطوّر كمّية صادرات الحديد خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة (1992-1996).	175
17-4	تطوّر كمية صادرات الحديد خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي خلال الفترة (1997-2000).	175

.../...

تابع

18-4	التوزيع النسبي للصادرات الموريتانية من الحديد حسب الأقطار.	177
19-4	نسبة حصة إسبانيا من الصادرات الموريتانية من الحديد وأثره على حصة أوربا من هذه الصادرات خلال الفترة (1993-2000).	178
20-4	صادرات النحاس.	179
21-4	تطوّر الصادرات السمكية خلال الفترة (1980-1995).	181
22-4	التوزيع الجغرافي للكميات المصدّرة من الأسماك خلال الفترة (1980-1990).	183
23-4	التوزيع الجغرافي للصادرات السمكية خلال الفترة (1990-1995).	184
24-4	المساهمة النسبية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1973-1984).	185
25-4	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1985-1999).	187

قائمة المنحنيات

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	رقم الصفحة
1-3	تطور الحيوانات	83
2-3	تطور إنتاج الحديد في موريتانيا.	117
3-3	تطور إنتاج النحاس في موريتانيا.	117
4-3	تطور إنتاج الجبس في موريتانيا.	118

مقدمة عامة :

لقد ساد الدول النامية مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين -عشية حصولها على الاستقلال السياسي- اتجاه واضح إلى التصنيع وذلك اقتناعاً منها بأهميته في خلق تنمية صناعية، سريعة تُجسد الاستقلال الاقتصادي، ومن ثمّ الحفاظ على الاستقلال السياسي مستنيرة بالتجارب السابقة للدول المتقدّمة الصناعية التي أكدت تجاربها العلاقة القوية بين معدلات التنمية الصناعية وخاصة الصناعة التحويلية ومعدلات نمو الدخل القومي وبالتالي ارتفاع مستوى دخل الفرد. وفي هذا الإطار أوضحت الدراسات التي أجراها مركز التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة أنّ التغيرات الهيكلية الضخمة في اقتصاديات الدول النامية قد جاءت مصاحبة لزيادة متوسط دخل الفرد وانخفاض نصيب الزراعة وارتفاع نصيب الصناعة في الإنتاج القومي. ممّا زاد اقتناع الدول النامية بالتصنيع كوسيلة لتحقيق التقدّم الصناعي وصولاً إلى مجتمع الاستهلاك الوفير.

وعليه فقد أصبح التصنيع هدفاً قومياً لشعوب الدول النامية المتطلعة إلى التقدّم وتحقيق مستويات أعلى من الاستهلاك والرفاهية.

ومن هنا جاء القول بأنّ التصنيع في مثل هذه الظروف والأوضاع الاقتصادية للدول النامية والمجتمع الدولي ككلّ لا يعني بالنسبة لشعوب الدول النامية زبداً على خبز بل الخبز نفسه ولا يستمدّ أهميته من أجل تحسين مستويات المعيشة بل هو أولاً وقبل كلّ شيء طريق للحياة أمام شعوب هذه الدول التي عانت طويلاً وما تزال تُعاني أوضاع التخلف الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وبدون بناء صناعة وطنية مستقلة وقوية تلعب الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني، وكذلك بدون استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي أي منجزات الثورة التكنولوجية العلمية لا يُمكن للبلدان النامية أن تتغلب على التخلف الاقتصادي وأن تسير في طريق التنمية السليمة لأنّ طبيعة علاقة التبعية الاقتصادية تُشكل بذاتها علاقة متجدّدة باستمرار، أي أنّ الدورة الاقتصادية لهذه العلاقة في استمرار متجدّد طالما لم يحدث أيّ تغير في الأساليب التي تكمن وراء نشوئها واستمراريتها.

لذلك فالقضاء على التخلف الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي يقتضي بالضرورة قطع هذه العلاقة وبالتالي الأسباب الكامنة وراء تجديدها.

وهنا تبرز قضية التصنيع كحجر الزاوية في عملية البناء الاقتصادي والتي بدونها لا يُمكن إنجازها.

ولم يكن من قبيل الصدفة البحتة أن يأتي هذا الاتجاه الواضح للتصنيع في الدول النامية مصاحباً لتزايد ملحوظ في كتابات التصنيع والتنمية الصناعية سواء على مستوى الباحثين والمتخصصين أو الهيئات والمنظمات الحكومية والدولية في الفترات الأخيرة. ذلك أنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وتوالي حصول البلدان المستعمرة على استقلالها (النامية) تكشف للعالم حجم وجسامة مشكلة التخلف والتفاوت الواسع والمتزايد في مستويات المعيشة بين دول العالم. وما استتبع ذلك من تقسيم العالم إلى دول أو مناطق متقدّمة أو غنية وأخرى فقيرة ومتخلفة، وعليه استحوذت مشكلات التنمية وما تعنيه من حلّ لمشكلة الفقر والتخلف في الدول النامية والركود طويل المدى في الدول المتقدّمة على اهتمام رجل الاقتصاد وواضع السياسة على حدّ السواء أي أنّ الاهتمام بالتصنيع والتنمية جاء من خلال الاهتمام بمشكلة التنمية ورفع مستوى المعيشة وخاصة في الدول النامية.

وقد فتح هذا الاتجاه إلى التصنيع من طرف البلدان النامية مجالاً واسعاً للنقاش والحوار بين كتاب وخبراء التنمية و التخطيط في البلدان النامية من جهة، وممثلي الفكر الغربي من جهة أخرى بحيث يرى الفريق الأول أنّ التصنيع يجب أن يكون في أساس بناء الاقتصاد الوطني حيث كتب في هذا المجال وليام براهام البروفسور في جامعة أكرا قائلاً "إنّ القضايا الاقتصادية حادة جداً حيث لا يُمكن حلها إلاّ جذرياً وهذا الحلّ الجذري لا يُمكن أن يكون سوى بالتصنيع"، أمّا العلم الغربي فينظر إلى قضية التصنيع بشكل مغاير حيث يُحاول التقليل من أهمية التصنيع وبخاصة المبني على أساس القطاع العام ويُشكك بفعاليته عند الرأي العام في البلدان النامية، ويرى معظم هؤلاء الكتاب في المقابل أنه على البلدان النامية التي تنوي الدخول إلى بناء الصناعة الوطنية أن تبني أولاً قطاع التجهيزات يعني المواصلات والنقل، والمرافئ والمؤسسات الإدارية الحديثة وغيرها، بعد ذلك فقط يُمكنها تطوير الصناعة الخفيفة والصناعات الحرفية لا غير، أمّا بناء الصناعة الثقيلة فإنه ليس ضروري من الناحية الاقتصادية وهم بذلك ينصحون البلدان النامية بعدم التسرّع والعجلة في التصنيع لأنّ هذه العملية لا تتطلب فقط نفقات كبيرة بل ويُمكن أن تؤدّي إلى عواقب سلبية للاقتصاد.

ولكن على الرغم من هذا التباين في وجهات النظر من مسألة التصنيع فإنها لا تعدوا في حقيقتها كونها تحفظات حول الصعوبات والأولويات الضرورية للقيام بالتصنيع في أفضل الظروف.

الإشكالية :

رغم ما ذكرناه سالفاً من توجه عام في شتى البلدان النامية في سياساتها التنموية إلى التصنيع باعتباره حجر الزاوية "في القضاء على التخلف بشتى أشكاله وتنمية وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية وكذا القضاء على البطالة ورفع مستوى الناس المادي والثقافي". فإنّ هذه البلدان لم تُحقق في أغلبيتها ما يُذكر من الأهداف المسطرة في استراتيجيات التصنيع والتنمية المطبقة بحيث لم يكن معدّل نمو الدخل مرضياً في كثير من الدول وارتفعت معدّلات البطالة وكذا عدم الاستقرار الاجتماعي.

وباعتبار موريتانيا كغيرها من الدول النامية التي تبنت فكرة تحقيق تنمية سريعة بعد أن استعادت استقلالها السياسي معتمدة في تحقيق هذا الهدف على التنمية الصناعية مراعية في ذلك خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية وكذا الموارد الطبيعية في البلد كمتطلبات أساسية لنجاح عملية التصنيع إلاّ أنها لم تكن أحسن حظاً من مثيلاتها من البلدان التي لا زالت تدور في حلقة مفرغة، فلا هي أبقت على القدر الضروري من الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان عن طريق تنمية القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني وهي الزراعة وتربية المواشي، ولا هي حققت التنمية الصناعية المنشودة لخلق قاعدة صلبة لعملية التنمية الشاملة وذابت جهودها بين الخطط التنموية وبرامج الإصلاح والدعم، ممّا يستدعي طرح هذا المشكل على البحث من أجل تحديد مسار التنمية الصناعية في موريتانيا وأهمّ النتائج والعقبات التي واكبت هذا المسار، ممّا أدى بدوره إلى عدم كفاية النمو الصناعي لإحداث التغير الهيكلي في موريتانيا.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يُحاول تسليط الضوء على مكانة وطبيعة السياسات التصنيعية التي طُبقت في موريتانيا من خلال الخطط التنموية وكذا برامج الإصلاح الهيكلي، وكذا محاولة استخلاص أهم المشاكل التي واجهت هذه الاستراتيجيات التصنيعية ومن ثمّ حالت دون

إحداث الفعالية المرجوة التي يُمكن أن تؤدّيها لإحداث تنمية شاملة، وأخيراً التعرف على عقبات التصنيع في هذا البلد.

دوافع اختيار الموضوع :

بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً عن أهمية الموضوع وما لها من دور في تحفيزي لاختيار الموضوع. فقد دفعتني الرغبة في إثراء المكتبة العربية في الجزائر وموريتانيا بمثل هذه المواضيع والدراسات التي تُعالج مسار التصنيع والعراقيل التي حالت دون إحداث تنمية صناعية تُشكل اللبنة الأساسية لقيام تنمية شاملة في موريتانيا.

تساؤلات البحث :

إنّ جوهر هذه الدراسة ينصب على تبيان واقع وآفاق استراتيجيات التصنيع والتنمية في موريتانيا أو بصورة أدق التعرّف على مراحل تطوّر التنمية الصناعية في موريتانيا خلال مراحل الخطط التنموية 1963-1985 وكذا برامج الإصلاح الهيكلي والدعم والدفع وبالتالي محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما هي أهم الأولويات التي شغلت بال المخططين للتنمية في موريتانيا ؟
- هل واقع التنمية الصناعية في موريتانيا ممثلاً في الصناعة الاستخراجية والتحويلية يعكس ما هو متاح من مصادر لهذه التنمية ؟
- هل طبّقت موريتانيا استراتيجية تنمية اقتصادية أو صناعية من خلال المواثيق ؟
- هل كان الاهتمام بالتنمية الصناعية في موريتانيا من حيث المخصصات المالية في إطار الاستثمارات المبرمجة له ما يُبرّره من حيث نتائجه على التنمية الاقتصادية بشكل عام ؟
- هل عرفت موريتانيا مفهوم الصناعة الحديثة (الآلية) قبل الاستقلال ؟
- هل نقص الموارد الطبيعية وغيرها من المصادر الضّرورية للتنمية هو السبب في فشل جهود التنمية الصناعية للبلدان النامية وفي موريتانيا بشكل خاص ؟
- ما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية الصناعية في موريتانيا ؟

فرضيات البحث :

إنّ هذه التساؤلات وغيرها قادتنا إلى وضع الفرضيات التالية :

1- إنّ الاقتصاد الموريتاني لم يعرف مفهوم الصناعة الحديثة إلاّ بعد الاستقلال.

2- اقتصار الخطط التنموية الصناعية في مجملها على القطاع العام وذلك راجع إلى ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته على المشاركة بصفة ملموسة في النشاط الاقتصادي.

3- حصة التنمية الصناعية من الاستثمارات المخططة في إطار الخطط التنموية كان أكبر من الدور الذي يُساهم فيه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

4- عدم تبني موريتانيا لاستراتيجية تنموية اقتصادية أو صناعية من خلال المواثيق وإنما نفترض من خلال مسارها التنموي أنها تبنت استراتيجية التنمية غير المتوازنة وصناعة بدائل الواردات وتشجيع صادرات المواد الأولية.

5- لا تُعاني موريتانيا من نقص مصادر التنمية الصناعية بقدر ما تُعاني من جهل ما بحوزتها وسوء تسيير ما هو متاح منها.

6- على الرغم من قيام بعض محاولات التنمية الصناعية إلاّ أنها واقعها لا يعكس حجم الاهتمام الذي حظي به هذا القطاع.

7- اهتمام القائمين على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البداية بمصادر التمويل وتثبيت مشروع السيادة الوطنية.

منهج وأدوات البحث :

من أجل الحرص على موضوعية البحث العلمي والوصول إلى نتائج مفيدة، فسيتمثل أسلوب هذا البحث من خلال الخطة المقترحة في مناقشة وتحليل الظواهر الاقتصادية المدروسة وتوضيح أسبابها وأبعادها ومدلولاتها ومدى إمكانية التعامل معها وذلك بالاستعانة بالجوانب النظرية للقضايا المدروسة ونتائج تطبيقاتها العلمية، كما استخدمنا المنهج التاريخي في معالجة مختلف المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الموريتاني، بالإضافة إلى المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحديد أهمّ النتائج والعقبات التي تعترضنا، مستعينين بعدّة أدوات من أهمّها الجداول الإحصائية التي تُبيّن كيفية تغيّر العوامل المدروسة في الظاهرة.

مكانة البحث من الدراسات السابقة :

حسب ما اطّلعت عليه وأنا أُعدّ هذه الرسالة فإنّ هذا البحث يُعتبر الأول من نوعه يحمل هذا العنوان بجامعة تلمسان، وثالث بحث يُقارب في عنوانه رسالتين إحداهما بالجزائر من إعداد رغيب شهرزاد تحت عنوان "استراتيجية التصنيع في الجزائر"، السنة الجامعية 1991-1992، إلاّ أنّ صاحبتها لم تتطرّق في الجانب النظري إلاّ لفصل واحد دون أن تُعطي مفهوماً للتصنيع ولا أهمّ النتائج والعقبات التي تُواكبه في البلدان النامية، أما البحث الثاني وهو من إعداد محمد يسلم ولد سقان بعنوان "التنمية الصناعية في موريتانيا"، من المعهد العربي للدراسات والبحوث، القاهرة، السنة الجامعية 1993-1994، إلاّ أنّ صاحبها تناول الموضوع بشكل تطبيقي كلّياً دون أن يُظهر ما هي أهمّ النتائج والمصادر الأساسية للتنمية الصناعية في موريتانيا، بالإضافة إلى اقتصاره على معلومات قديمة بحكم فترة الفترة مقارنة بالفترة التي أُعدّ فيها هذا البحث، مع أنها أفادتني في التدليل على المصادر والمراجع التي تتناول هذا الموضوع.

صعوبات البحث :

لقد واجهت في إطار إعداد هذا البحث عدة صعوبات من أهمها ما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة وذلك بفعل تناقض البيانات والمصادر والإحصائيات المتحصل عليها مما تطلب مني جهداً جهيداً في محاولة التوفيق بين ما هو متاح منها سواء على المستوى الوطني كنشرات مكتب الإحصاء، والبنك المركزي، والشركة الوطنية للصناعة والمناجم، ووزارة الصناعة، أو على المستوى الدولي كتقارير صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي غالباً ما تكون مختلفة عن بعضها البعض لأنّ موريتانيا كغيرها من البلدان النامية عادة ما تنشر معلومات دولية متفائلة بهدف الحصول على التمويل دون أن تعكس حقيقة المعلومات الوطنية المتاحة.

- صعوبة الحصول على مراجع جديدة عن الموضوع مع عدم التمكّن بشكل جيّد من اللغة الأجنبية.

تقسيمات البحث :

قد تناولنا الموضوع في جزئين، جزء نظري يحتوي على عرض لبعض قضايا التنمية والتصنيع في البلدان النامية، وهو عبارة عن فصلين حيث ركز الفصل الأول على عرض لبعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية تطرّقنا فيه بالإضافة إلى أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوّمات نجاحها في البلدان النامية، في حين ركزت في الفصل الثاني على عرض لبعض قضايا التصنيع وتطرّقنا من خلاله إلى مفهوم التصنيع ومقوّمات نجاحه في البلدان النامية ثم عرض لأهم الاستراتيجيات التصنيعية، مع التطرّق لمشاكل التصنيع في البلدان النامية.

أمّا الجزء الثاني فهو تطبيق على موريتانيا، وقد قمنا بتقسيمه إلى فصلين، حيث سنتعرّض في الفصل الأول إلى لمحة عن التنمية الصناعية في موريتانيا وذلك من خلال عرض لمصادر التنمية الصناعية بالإضافة إلى التعرّض إلى نشأة وواقع كلّ من الصناعة الاستخراجية والتحويلية في موريتانيا.

في حين سنتعرّض في الفصل الثاني من هذا الجزء إلى استراتيجيات التصنيع في موريتانيا مركزين فيه على واقع التصنيع في موريتانيا، وكذا السياسات الصناعية في موريتانيا سواء في ظلّ الخطط التنموية أو في ظلّ برامج الإصلاح الهيكلي، وكذا عقبات ونتائج التصنيع في موريتانيا.

الجزء الأول نظري
عرض لبعض قضايا التنمية والتصنيع
في البلدان النامية

الفصل الأول

عرض لبعض استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومقومات نجاحها في البلدان النامية.

المبحث الثاني : استراتيجية التنمية المتوازنة.

المبحث الثالث : استراتيجية التنمية غير المتوازنة.

تمهيد :

التنمية الاقتصادية هي وسيلة للوصول إلى أهداف محدّدة ومعلومة، فهي ليست غاية في حدّ ذاتها وإنما يُقصد منها تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية وسياسية...إلخ تُحدَّد مسبقاً ويعمد إلى الوصول إليها خلال فترة تحقّق التنمية.

لذلك فاستراتيجية التنمية تعني معرفة وتحديد مسار التنمية بغرض الوصول للأهداف أو الغايات المطلوب تحقيقها لمجتمع معيّن وعبر مسيرته التطوّرية وخلال فترة زمنية معلومة. إنها باختصار معرفة وتحديد الطريق المختار للتطوير الشامل في المجتمع وخلال فترة زمنية معلومة بما يعنيه ذلك من تنمية عامة في القوى المنتجة وتطوير مصادر الطاقة والمواد الأولية...إلخ وإقامة هيكل اقتصادي جديد يرقى بدوره بالقوى المنتجة ويُطوّر من الأفكار والنظم والمؤسسات الاجتماعية.

وقد ورد في الأدبيات الاقتصادية للفكر الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية العديد من استراتيجيات التنمية التي حدثت وطُبِّقت في بلدان العالم المتقدّم منها والنامي والتي تشترك جلّها في أنّ هناك حدّ أدنى من الاستثمار ضروري للسير في طريق النمو إلاّ أنّ الخلاف يتمحور أساساً لدى واضعي السياسات الإنمائية وفي البحث عن كيفية أو نمط استخدام هذا الحجم من الاستثمار أو بعبارة أخرى ما هي الخطوط العامة العريضة التي تحكم سياسة الاستثمار ؟

والبحث عن السياسة الاستثمارية المثلى هو بلا شكّ بحث عن السياسات الكفأة التي تؤدّي أكبر فعالية ممكنة لهذا الحجم من الاستثمار ويدور في هذا الصدد الخلاف بين استراتيجيتين للتنمية هما استراتيجية التنمية المتوازنة و استراتيجية التنمية غير المتوازنة.

وللوقوف على حقيقة الإيجابيات والسلبيات لهذه الاستراتيجيات فإننا ستعرّض لهما في هذا الفصل وذلك بسرد أهمّ الآراء الواردة بشأنها مع التعرّض ولو بشكل مقتضب لمفهوم التنمية الاقتصادية ومقوّمات نجاحها وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوّمات نجاحها في البلدان النامية.

المبحث الثاني : استراتيجية التنمية المتوازنة.

المبحث الثالث : استراتيجية التنمية غير المتوازنة.

المبحث الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوّمات نجاحها في البلدان النامية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية.

التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب إلاّ أنه لا يوجد تعريف جامع ومحدّد من قِبل الاقتصاديّين لمفهوم التنمية الاقتصادية ويرجع اختلاف هؤلاء الاقتصاديّين في تعريف التنمية الاقتصادية نظراً لأنها عملية معقّدة تنطوي على تطوّر شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي كما أنها تؤدّي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة وأنّ التنمية الاقتصادية تقترن بنموّ السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج وتغيّر تركيب السكان وتغيّر توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار وأيضاً توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية[1] وهي بالتالي ليست ظاهرة اقتصادية بحتة بقدر ما أنها تغيّر جذري يمتد ليمسّ ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس وتشمل إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما. ولفهم ما تعنيه عملية التنمية الاقتصادية علينا أن نتبعها في ثوبها التقليدي ثمّ في تطوّر بالمفهوم الحديث.

1) التنمية من المنظور التقليدي :

كانت عملية التنمية وعلى مدى الستينات والسبعينات من القرن الماضي تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي الذي يُعاني من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي تتراوح من 5 إلى 7% أو أكثر، وقد عرّفت الأمم المتحدة في تلك الفترة (الستينات والسبعينات من القرن 20) التنمية على أساس تكريس الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والذي حُدّد بهذه الصورة الكمية وتولّت بعض وجهات النظر مسألة التركيز على زيادة الدخل "الحقيقي" ومن ثَمّ ضرورة أن يكون معدّل الزيادة في الدخل القومي أعلى من معدّل زيادة السكان، وألاّ تتخطى معدّلات التضخم معدّلات الزيادة في الدخول النقدية وكانت

---

[1] حربي محمد عريقات، مقدمة للتنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكامل للنشر والتوزيع، ط2، عمان 1997، ص 50

الاستراتيجيات التقليدية للتنمية ترتبط إلى حدّ الالتصاق بفكرة التعديل المخطط لهياكل الإنتاج والعمالة بحيث يقلّ نصيب الزراعة في كليهما بينما يتزايد الاتجاه للتصنيع بقدر المستطاع. ولعلّ جهود الإنماء السريع لقطاع الصناعة في الحضر كانت بمثابة الانعكاس العملي لهذه الفكرة ثمّ يأتي فيما بعد وفي ركاب عملية التنمية بهذا المفهوم الاقتصادي البحث، الاهتمام ببعض التعديلات في المجالات غير الاقتصادية مثل الارتفاع بمستويات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى. وعوّلت هذه الاستراتيجيات كثيراً على أن تعود ثمار التنمية على الغالبية العظمى للسكان حيث يُصاحب الزيادة في مكاسب بعض القطاعات الرائدة زيادة في فرص التشغيل ومن ثَمّ الارتفاع بالمستوى العام لمعيشة السكان[1].

2) المفهوم الحديث للتنمية :

قد اختلف الكتّاب الحديثين على غرار سابقيهم في تعريف التنمية الاقتصادية وهذا أمر طبيعي لأنّ عملية التنمية معقدة تنطوي على تطوّر شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي كما أنها تؤدّي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بنموّ السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، كما تقترن أيضاً بتغيّر تركيب السكان، وتغيّر توزيع الدخل بين طبقات المجتمع وتغيّر توزيع الإنفاق القومي بين الاستهلاك والادخار.

إلاّ أنّ هذا لا يمنعنا من التعرّض لآراء بعض الكتاب واختيار التعريفات الأكثر توفيقاً بين الآراء المختلفة، وفي نفس الوقت يؤدّي المعنى الذي تهدف إليه التنمية الاقتصادية، ومن ضمن هذه المفاهيم ما يلي :

المفهوم الأول : يرى التنمية الاقتصادية عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدّلات عالية من النموّ في قطاعات معيّنة تُعبّر عن التقدّم[2].

ويُستخلص من خلال هذا التعريف السابق شرطان أساسيان :

---

[1] رمزي علي سلامة، اقتصاديات التنمية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية 1991، ص 106-107

[2] محمد عبد العزيز عجمية، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص 47-48

1- أن يفوق معدّل نموّ الدخل القومي معدّل نموّ السكان وذلك حتى تتحقق زيادة دخل الفرد في المتوسط باستمرار.

2- أن تتمّ التنمية في قطاعات اقتصادية فنية هامة تُعبّر عن التقدّم Progress وتُمثله.

ويؤكّد هذا المعنى الاقتصادي المعروف كندل برجر حينما يُقرّر أنّ التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيّرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي يُنتظر إنشاؤها.

أمّا بالنسبة للمفهوم الثاني فهو يرى بأنّ التنمية الاقتصادية لا تعني نمواً في الناتج القومي الإجمالي فقط بل أيضاً أنواعاً مختلفة معه مقارنة بالسابق، إلى جانب تغيّرات تقنية ومؤسّسية ملموسة في جانبي الإنتاج والتوزيع متضمنة تغيّرات في تركيب الإنتاج وفي هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية وفي كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، كما تهتمّ بإحداث تغيّرات في الطاقات الاستيعابية للوحدات الإنتاجية مع مرور الزمن، كما تستهدف زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيّرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصاً نقل تركيزه من إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى تصنيعها، وتطوير الصناعة التحويلية التي تُعدّ رائداً أساسياً لدفع هذه العملية إلى الأمام خصوصاً في البلدان النامية[1].

وهناك مفهوم آخر يُعرّف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيّر شامل ومتواصل مصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسّن في نوعية الحياة وتغيّر هيكلي في الإنتاج.

ووفقاً لهذا التعريف فإنّ التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمّها ما يلي[2] :

1- الشمولية :

وتعني الشمولية التغيّر الشامل الذي ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضاً الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي.

---

[1] سعد احسين فتح الله، التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص 23-24

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 16-27 "بتصرف"

ومن هذا المنطلق فإنّ التنمية تتضمن التحديث والذي يُشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية. ولكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضاً الالتزام بالجانب الأخلاقي، فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرّب ومدمّر، وحتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعيّن أن يتمّ الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدّد، فالعلم الحديث قدّم الطاقة النووية والهندسة الوراثية ولكلّ منهما جوانب إيجابية وجوانب لا أخلاقية، ولاشكّ أنّ التنمية تعني الاستفادة بهما في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع. وكما تشمل التنمية أيضاً مزيداً من الحرية السياسية والديمقراطية ومزيداً من المشاركة واللامركزية ويتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن وهذا يوحي بأنّ التنمية عملية طويلة الأجل.

3- ضرورة التحسّن في نوعية السلع والخدمات المقدّمة للأفراد، إذ لاشكّ بأنّ زيادة الدخول النقدية لا تضمن في حدّ ذاتها تحسّن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على النحو المرغوب. فالأفراد قد لا يكون لديهم الوعي الكافي الذي يدفعهم أو يُساعدهم على حسن إنفاق الدخول النقدية فيما يُحسّن من مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، إذ قد يقوم الفرد بإنفاق الزيادة في دخله النقدي على التوليفة الخطأ من السلع والخدمات، فبدلاً من أن يُنفقها على تعليم أبنائه وتثقيفهم أو في إعداد مسكن نظيف وملائم له ولأسرته أو في تحسين نوعية التغذية لهم فإنه قد يُنفقها في تعاطي المكيفات أو المخدرات.

ولذلك فإنّ مفهوم التنمية يتضمّن ضرورة تدخل الحكومة لتتحكّم في نوعية بعض السلع والخدمات المقدّمة للأفراد، بحيث تضمن حصولهم على حدّ أدنى من الدخل الحقيق في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين مستوى العناية الصحية ودعم التعليم الأساسي وتحسين مستويات خدمات الكهرباء وتنقية المياه والإسكان والمواصلات.

4- حدوث تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، فلقد لُوحظ في فترة الستينات والخمسينات من القرن الماضي (العشرين) أنه بالرغم من أنّ كثيراً من الدول النامية قد حققت معدّلات نمو اقتصادي مرتفعة إلاّ أنّ النصيب النسبي من الدخل لطبقة الفقراء فيها كان في تناقص مستمر وهذا يعني أنه بالرغم من حدوث نموّ اقتصادي بهذه الدول إلاّ أنّ حالة الفقراء كانت تزداد بؤساً، ولقد أثار هذا الأمر شكوك الاقتصاديّين في مدى جدوى الجهود التي تبذلها هذه الدول في

مجال النموّ بالنسبة للطبقة العريضة من السكان ولذا أصبح شرطاً من شروط التنمية أن يُصاحب النموّ الاقتصادي تحسّن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

5- يتمثل العنصر الخامس كما يتضح من التعريف في إحداث تغيّر هيكلي بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية. فهناك عدد كبير من البلاد النامية تتخصّص في إنتاج المنتجات الأولية كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام ثمّ تقوم بتصديرها للبلاد المتقدّمة على أن تستورد احتياجاتها من المنتجات الصناعية من هذه البلاد ولاشكّ أنّ هذا الهيكل الإنتاجي الذي يحتلّ فيه الإنتاج الأولي مرتبة كبيرة والإنتاج الصناعي نسبة منخفضة يؤدّي إلى استمرار البلاد النامية تابعة للبلاد المتقدّمة في حصولها على أهمّ عناصر التنمية والمتمثلة في رأس المال المادي كالأدوات والآلات والمعدّات والتكنولوجيا.

المطلب الثاني : مقومات نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

يُقصد بها الشروط الواجب توافرها في أيّ بلد ليتمكّن من تحقيق التنمية الاقتصادية وهي تنحصر في مدى تأثيرها في دفعه نحو زيادة اعتماده على نفسه من خلال وضع الخطط التنموية وتنفيذها وكذا كيفية التخلّص من العوامل التي أدّت إلى التخلّف والتبعية وساعدت على استمرارها وتكريسها مع مرور الزمن. ولمّا كانت هذه الأسباب تختلف من بلد لآخر فإنّ هذه الشروط ستختلف أيضاً باختلاف البلدان إلاّ أنّ هناك مجموعة شروط عامة يُمكن أن تُعتمد في جميع البلدان كمقوّمات وشروط موضوعية وممكنة التحقيق وهي كالتالي :

أولا : إزالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للعاملين.

ولعلّ أحد العوامل الهامة في هذا الصدد هو خلق الشعور العام بالاستقرار لدى المنتجين. ويتطلّب هذا أن تقوم الدولة بإصدار التشريعات اللازمة لضمان هذا الاستقرار مثل تشريع قانون العمل الفردي الذي يضمن حداً أدنى من الأجور في الصناعة ويمنع الفصل التعسّفي ويُقنّن العلاقة بين صاحب العمل والأجير، كما يتطلّب الاستقرار في مجال الزراعة تقنين العلاقات التعاقدية في الزراعة بين المالك والمستأجر بما يضمن حق هذا الأخير ويخلق لديه الشعور بالاستقرار مثل قوانين الإيجار وقوانين منع طرد المستأجر وتحديد العلاقة بين المؤجّر والمستأجر فيما يتعلق بتوزيع الناتج كما يجب في مجال الزراعة. إنشاء المؤسسات المالية القادرة على تقديم الائتمان لصغار المزارعين ومنع وقوعهم تحت رحمة المرابين.

ثانياً : وجود قاعدة عريضة من رأس المال الاجتماعي أو البنى التحتية اللازمة لدفع عملية التنمية بصورة عامة ورفع كفاءة الصناعة بصورة خاصة باعتبارها حجر الزاوية لقيام أيّة تنمية اقتصادية، ويتمثل رأس المال الاجتماعي بصورة عامة في وجود شبكة المواصلات والنقل والسكك الحديدية والطرق الكبرى ووجود محطّات توليد الكهرباء وشبكات المياه وكافة أنواع رأس المال الاجتماعي الأخرى اللازمة للتقدّم الصناعي. ويتمثل رأس المال الاجتماعي اللازم للزراعة في الطرق وشبكات الرّي والصرف والسدود والخزّانات ومحطّات تنظيم المياه ويُعتبر وجود رأس المال الاجتماعي ضرورياً لكلّ من النموّ الصناعي والزراعي إذ لا يُمكن تصوّر إقامة صناعة تستخدم الكهرباء دون وجود محطّات توليد الكهرباء و لا يُتصوّر وجود قاعدة عريضة من الصناعات دون وجود شبكات النقل والمواصلات اللازمة لنقل المواد الأولية والسلع المنتجة كالسكك الحديدية والموانئ والطرق، كما لا يُمكن تصوّر رفع الإنتاجية الزراعية دون وجود شبكة من المصارف والمساهمة ومحطّات الرّي والصرف. ويُقدّم رأس المال الاجتماعي منافع عامة للصناعة والزراعة يترتّب عليها رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعة والزراعة وتخفيض نفقات الإنتاج[1].

ثالثاً : تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال وضعها السياسات والإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الموارد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة وذات الفائدة الأكبر للمجتمع ومن خلال عملها كمنتج مباشر إلى جانب القطاع الخاص لخلق جوّ من المنافسة بين القطاعين العام والخاص وبالشكل الذي يؤدّي إلى تطوير الإنتاج وتقليل التكاليف، وبما يضمن زيادة الاستخدام للموارد المتاحة وللفائض الاقتصادي الفعلي والمتاح في تلك البلدان. وقد أثبتت تجارب البلدان النامية، والمتقدّمة أيضاً، أهمية هذا التدخل من قِبل الدولة مهما اختلفت توجّهاتها الفكرية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنّ التنمية باعتبارها عملية لا تلقائية تستوجب مثل هذا التدخل بأبسط صوره التوجيهية، في الأقلّ، لضمان استمرارها في تحقيق أهداف المجتمع المتخلّف بالتخلّص من تخلّفه.

وتبرز أهمية هذه الضرورة بشكل أكبر حين يكون الهدف هو تحقيق الاستقلال بعيداً عن ارتباط المصالح المشتركة للطبقات والفئات المختلفة في كلّ من البلدان المتقدّمة والبلدان النامية أو بلدان المركز والمحيط والتي تعمل على بقاء التبعية وتعميقها. وهنا تتضح أهمية استقلال القرارات

[1] عمر محيي الدين، التنمية والتخلف، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 236-237

الاقتصادية وما يرتبط بها من سياسات تتخذها الدولة لتسيير اقتصادها وتحقيق أهدافها التنموية من خلال عدم تأثرها بالخارج وتحدّد ها بما ينسجم ومصلحة المجتمع ذاته قبل كلّ شيء وهذا بطبيعة الحال يرتبط بطبيعة التكوين الطبقي للسلطة الحاكمة فضلاً عن طبيعة ومديات الحرّيات الفكرية والسياسية المتاحة للأفراد في المجتمع المعني[1].

رابعا : وهو يتعلق بعملية الخلق والإبداع التقني، فمن المعروف أنّ الدول النامية تعتمد على الخارج بشكل كبير في الحصول على التقنية المتطوّرة التي تتلاءم كثيراً مع خبرات أفرادها أولاً ومع ظروفها الطبيعية والاجتماعية ومستوى تطوّرها الاقتصادي ثانياً ممّا يتطلّب من هذه البلدان التفكير بجدّية في طريقة تستطيع من خلالها أن لا تبقى مجرّد مستورد أعمى لهذه التكنولوجيا دون الاستفادة منها بشتى الطرق سواء من حيث استعمالها استعمالاً معقلناً أو محاولة محاكاتها وإعادة تصنيعها محلياً بما يتلاءم ومتطلبات اقتصادياتها الوطنية وبالشكل الذي يُقلّل من استيرادها مستقبلاً.

ويُفضّل في البداية منع هذا الاستيراد لتوفير الظروف الموائمة للخلق والإبداع التقنيين والتي تكمن في الحاجة إلى إيجاد تقنية محلية تُستخدم في العملية الإنتاجية لتحقيق الأهداف المرسومة خصوصاً تسريع نموّ الدخل القومي؛وهنا يتوجّب تدخّل الدولة كما أشرنا على ضرورته في الشرط الثالث وذلك من خلال توجيهها هذه العملية ومن خلال المؤسسات التعليمية والبحثية بالشكل الذي يعمل على تحفيز الخلق والإبداع التقنيين. كما أنّ إعادة النظر بالتعليم من جوانب عديدة تُصبح ضرورة لابدّ منها فالمناهج يجب أن تنسجم مع دفع الأفراد إلى زيادة معرفتهم العملية بشكل أكبر ولتوفير الكادر الوسطي من العمال الماهرين والكوادر الفنية إلى جانب الاقتصاديّين في المجالات المختلفة بما ينسجم ومتطلّبات العملية الإنتاجية منها، وصولاً إلى تحقيق هدف الاستخدام الشامل والأمثل للأيدي العاملة، وزيادة إنتاجيتها، ورفع مستوى كفاءتها مع مرور الوقت كما تتجلّى في هذا الإطار أيضاً أهمية رفع المستوى التعليمي لأفراد المجتمع بشكل عام من خلال وضع برامج للقضاء على الأمية وتعليم الكبار بما يؤدّي إلى زيادة إسهامهم وتفهّمهم الدورات التدريبية التي ترفع من إمكانية تعاملهم مع الآلات والمكائن المستخدمة في العملية الإنتاجية وبما يضمن زيادة إنتاجيتهم كمحصلة نهائية[2].

---

[1] عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص 27-65

[2] عادل غنيم، المستقبلات العربية البديلة : البنى الاجتماعية السياسية للتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص 23

بالإضافة إلى ذلك فإنّ إيلاء اهتمام خاص بمؤسسات البحث العلمي وتوفير متطلّباتها من مواد ومختبرات إلى جانب حوافز العاملين فيها تصبّ جميعها في جانب تطوير البحث العلمي وتقدّمه ليرتبط بتهيئة مستلزمات العملية الإنتاجية من الوسائل المادية والطرق والأساليب الفنية والإدارية الكفيلة بدفعها إلى الأمام. وتتحلى فعالية البحث العلمي في مدى الاستفادة من البحوث العلمية في العملية الإنتاجية من خلال معرفة عدد البحوث النظرية التي تحوّلت إلى الجانب التطبيقي بنجاح أي أن تتحوّل هذه البحوث إلى عمل مادي ملموس لتحقيق الغاية الأساسية من منحها وتشجيعها وهذا بطبيعته يستلزم تغييراً في أساليب الإدارة المتبعة في البلدان النامية بِما يجعلها إحدى روافد تطوير الإنتاج والإنتاجية وليست عائقاً لهما كما هو واقع الحال فيها وذلك من أجل استكمال حلقة الاعتماد على الذات في جانب التقنية والذي من شأنه تقليل التبعية التقنية، الشكل الأكثر تأصلاً في البلدان النامية في الوقت الحاضر. وهذه الأساليب الإدارية تُصبح أكثر فاعلية في توفير الأجواء الملائمة للتطوير والإبداع كلّما قلّت بيروقراطيتها وزادت ديمقراطيتها.

خامساً : وهو يتعلق بالكيفية التي يُمكن من خلالها تغيّر وتطوير بعض المؤسسات الاقتصادية التي تُسهم في دفع الاستقلال التنموي إلى الأمام ومن أهمّها المؤسسات المالية والنقدية التي تمتلك دوراً فاعلاً في تشجيع الادخار المحلي وتوفير متطلّبات العملية الإنتاجية منه بِما يُقلّل الاعتماد على الخارج في تمويل التنمية وهنا يجب الانتباه لمصادر التمويل المحلية وتقليل الاعتماد على المصادر التي يُمكن أن تُولّد تضخماً أو تزيد من معدّلات التضخم والمتمثلة في الاقتراض من البنك المركزي بِما يزيد من عرض النقد بشكل مضاعف وما يتركه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها خصوصاً في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أنّ بعض الاقتصاديّين يُفضّل اللجوء إلى هذه الطريقة أي التمويل التضخمي للتنمية لأنها تؤدّي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات والطبقات ذات الدخل المرتفع التي تتمتّع بإمكانية أكبر على الادخار وبالتالي فإنها ستزيد من حجم المدّخرات المحلية[1]. إلاّ أنه على الرغم من ذلك فإنّ هناك مخاطر تتمثل في أنه طالما لم تتمكّن هذه البلدان من السيطرة على التضخم واستفحاله في ما بعد فإنّ ذلك سيُقلّل من قيمة هذه المدّخرات بشكل كبير وتُصبح مساوئه ومضاره أكبر من هذه الفائدة التي لا

[1] عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة 1975، ص 7

يضمن تحقيقها، وذلك نظراً لِما تتمتّع به هذه الفئات والطبقات ذات الدخول المرتفعة من الاستهلاك على النمط السائد في الدول المتقدّمة وبالتالي فإنها فئات وطبقات مبذرة أكثر منها مدخرة.

ولكي يكون لهذا التغيّر جدوائية فإنه يجب أن يشمل أساليب الإدارة أولاً وتقنياتها الفنية، واستخدامها الأدوات المختلفة بِما يُحقق هدف تشجيع الادخارات وتحويلها إلى استثمارات مع ما يتطلّبه ذلك من تطوير الوعي لدى الأفراد من خلال المؤسسات الإعلامية المختلفة التي يجب تغيّرها وتطويرها أيضاً بِما ينسجم ومتطلّبات التنمية المستقلة.

سادساً : أمّا الشرط السادس فهو خاص بالسيطرة على الموارد الطبيعية المحلية من خلال تأميمها وتحديد كيفية استغلالها أي تخليصها من سيطرة الشركات الأجنبية عليها إذ سيُتيح هذا الإجراء إمكانية توفير المدّخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية أولاً، ويضمن توجيه هذه الموارد بالشكل الذي يخدم هذه العملية في البلد من خلال تحديد كمية إنتاجها لإيجاد التوازن المطلوب في استفادة الأجيال المختلفة منها وبذلك سيمتلك البلد القرار المتعلّق بالتصرّف بموارده الطبيعية المتاحة والممكنة ويُعزّز استقلاله عن الخارج كما سيُقلّل هذا الإجراء من وجود الشركات الأجنبية العاملة في البلد الأمر الذي يُقلّل من الآثار السلبية التي تُرافق وجودها، ويزيد من اعتماد البلد على نفسه في تسيير تنميته الاقتصادية.

سابعاً : ينحصر هذا المبدأ في تغيّر السلوك الاستهلاكي للأفراد.

فالمعروف في هذا المجال أنّ العديد من البلدان النامية عانت تبعات سيادة الاستهلاك الترفي المقلّد للاستهلاك في الدول المتقدمة التي تتمتع بارتفاع معدّلات دخول أفرادها، ويتجلّى ذلك أساساً في مجال التشييد والبناء واقتناء السلع المعمرة كالمجمّدات وغيرها التي لا تلائم طبيعة المجتمع من جهة ولا تتناغم مع الظروف الطبيعية الخاصة به من جهة أخرى، إلى جانب مجالات أخرى كالاستهلاك المظهري وغيرها التي أدّت إلى رفع الميل الحدّي للاستهلاك لأفراد هذه البلدان بالشكل الذي قلّل من حجم المدّخرات المنخفضة أساساً وأدّى إلى تبذير الموارد المتاحة وزيادة الارتباط بالخارج لتوفير مستلزمات هذه المجالات الاستهلاكية غير الأساسية أو الضرورية للفرد مقارنة بمستوى تطوّر بلده اقتصادياً واجتماعياً.

وتُعتبر الشركات متعدّية الجنسية العاملة في البلدان النامية وكذا وسائل الإعلام الأجنبية عاملاً متسبباً في هذا التوجه الاستهلاكي الترفي في البلدان النامية وبالتالي فإنه على مؤسسات الإعلام الوطنية وكذا المؤسسات التربوية أن تتولّى عملية خلق وعي وطني لتغيّر هذا النمط الاستهلاكي الغير متماشي مع ظروف هذه البلدان الاقتصادية وحجم مواردها المحلية، وأن تُوجّه الدولة اهتمامها في هذه المرحلة في الكيفية التي يُمكن من خلالها توفير السلع الضرورية أولاً والتي يجب إشباعها وتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة إياها بما يكفي لإنتاجها محلّياً ويُقلّل من الاعتماد على الخارج في توفيرها قدر الإمكان.

ونُشير هنا على أنّ الدولة يجب أن لا تتخلّى عن هذا العمل لصالح القطاع الخاص في بدايات التنمية وذلك لأنّ القطاع الخاص يبحث عن تحقيق أقصى الأرباح من استثماراته وهو في البلدان النامية قطاع طفيلي أكثر منه إنتاجي مفيد لعملية التنمية.

ثامنا : تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن حصول الأفراد على دخول ترتبط بمستوى إنتاجيتهم وإسهامهم في عملية التنمية وتقليل التفاوت في توزيعها لما لذلك من آثار اجتماعية سلبية متعدّدة تدفع المجتمع إلى التناحر والممارسات غير القانونية والجرائم التي تدفع بالمجتمع نحو اللااستقرار والذي ينعكس بشكل غير مباشر على الإنجاز الاقتصادي والتنموي بشكل سلبي أيضاً.

وللدولة في هذا المجال عدّة وسائل في نظرنا يُمكن حصرها فيما يلي :

- اتباع سياسة مالية ونقدية ودخلية يُمكنها أن تُحقق هذا الهدف الحيوي.
- إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية وتُقلّل انسيابها نحو المجالات الهامشية كالمضاربة وغيرها، التي لا تخدم عملية التنمية وتزيد من حدّة التفاوت في توزيع الدخول.

كما ترتبط هذه العدالة الاجتماعية أيضاً بإعادة توزيع الدخل بين المناطق الجغرافية المختلفة في البلد وبين الريف والمدينة بشكل خاص بما يضمن تقليل الهجرة الداخلية وتطوير المناطق الأقلّ نمواً في البلد نفسه وذلك من خلال توجيه الموارد لإقامة المشروعات المتنوّعة في المناطق المختلفة وزيادة الاهتمام بالريف وتوفير المستلزمات الضرورية لتطويره، خصوصاً فيما يتعلّق بالحاجات الأساسية لسكانه كالماء الصالح للشرب والكهرباء، وطرق المواصلات الممهّدة، ووسائل وخدمات

التعليم والصحة وغيرها، بما يدفع إلى استقرار الأفراد في مناطقهم ويُقلّل من حجم الهجرة الداخلية التي زادت في النصف الثاني من القرن الماضي بشكل كبير جداً الأمر الذي أدّى إلى زيادة تخلّف الريف والنشاط الأساسي فيه وهو الزراعة بالشكل الذي انعكس في زيادة الاعتماد على الخارج في الحصول على المواد الغذائية من جهة، وزاد من عدد المشتغلين في قطاع الخدمات الهامشية في المدينة نظراً لعدم توفر فرص العمل الكافية في القطاع الصناعي للكثير من هؤلاء المهاجرين الذين لا يمتلكون المؤهّلات والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع وكذا عدم إمكانية إدماجهم في دورات تدريبية وتأهيلية بالشكل الذي يسمح لهم بالانخراط في المهن المتوفرة لأنّ أغلبهم أمّيون ممّا يعني انتقال البطالة المقنعة من الريف إلى المدينة فيما يُبقي الإنتاجية بشكل عام منخفضة وهي إحدى السّمات الرئيسية للتخلّف.

تاسعاً : ضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتّبعة وعدم تذبذبها، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الأهداف المرسومة بدقة ووضوح، فالاستقرار بشكل عام يُعدّ أحد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية لأنه يعكس تفهّم المشكلات الاقتصادية وتحديدها بشكل دقيق مع وضع الحلول والمعالجات الملائمة لها. وتتضح أهمية ملاءمة الأهداف الموضوعة في كلّ مرحلة من مراحل التطوّر الاقتصادي في البلد النامي لإمكاناته وموارده من دون وضع أهداف بعيدة عن الواقع بما يُقلّل من إمكانية تنفيذها بالشكل المطلوب، الأمر الذي يؤدّي إلى تغيّر السياسات بشكل مستمر وبالتالي تُصبح غير مستقرّة.

وفي هذا الإطار يُعتبر من الأفضل ربط الأهداف بمديات تحقيقها، فهناك أهداف للمدى القصير وأخرى للمدى الطويل والمدى الأبعد ولكلّ منها سياسات اقتصادية مختلفة. ومن خلال ربط الأهداف والمديات والسياسات بدقة يُمكن الوصول إلى أهداف التنمية بشكل تدريجي، من دون حدوث إخفاقات كبيرة غير تلك التي تحصل بسبب الظروف الطبيعية التي يجب أخذها بالحسبان أثناء وضع السياسات[1].

[1] عبد المنعم السيد علي، النواحي الاقتصادية الدولية للتخلف، مطبعة أسعد، بغداد 1975، ص 3-5

عاشرا : تحقيق معدّلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

وقد اختلف الاقتصاديّون هنا بشأن السياسات أو الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ذلك، فمنهم من دعى إلى استراتيجية النموّ المتوازن باعتبارها القادرة على تحقيق الدفعة القوية للاقتصاد الوطني من خلال توزيع الاهتمام ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً بين الزراعة والصناعة وما يتطلّبانه من خدمات إنتاجية، وذلك من خلال الاستفادة من الترابطات الخلفية والأمامية بين هذين القطاعين الرئيسيّين والتي من خلالها يُمكن رفع الناتج المحلي عن طريق التركيز على المشاريع المتاح للبلد القيام بها بشكل متوازي والمعتمدة على الموارد المحلّية بِما يُقلّل من الاستيراد ويُوفر احتياطاً يُمكن إعادة استثماره في مشاريع لاحقة.

في حين يرى آخرون بضرورة تركيز الاهتمام على سياسة النمو غير المتوازن وذلك بتركيز الاهتمام على قطاع إنتاجي معيّن أو مجموعة محدّدة من الصناعات بالشكل الذي يخلق عدم توازن قطاعي أو اختلال في جزء من الهيكل الاقتصادي وهذا يدفع في مرحلة لاحقة إلى ضرورة وضع إجراءات وسياسات لتصحيح الاختلال المختلف ممّا يستلزم زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي زيادة معدّل نموّ الناتج المحلي بشكل مضاعف.

وسنتطرّق إلى كلّ من الاستراتيجيتين بشكل مفصّل لاحقاً.

وتتطلّب التنمية الاقتصادية بشكل عام إيجاد السبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب الإنتاجية والإدارية والتقنية المتبعة فيها وتصحيحها بِما يتلاءم مع هذا الهدف، فضلاً عن إعادة توزيع القوى العاملة بين هذه القطاعات بِما يضمن زيادة إنتاجية المشتغل في كلّ منها.

المبحث الثاني

استراتيجية التنمية المتوازنة

المطلب الأول : عرض الاستراتيجية.

يرى معظم الكتّاب الاقتصاديّين المؤيّدين لهذه الاستراتيجية أنّ معظم البلاد المتخلّفة تدور في حلقة مفرغة؛ فالفقر الذي تُعانيه يؤدّي إلى ضعف معدّلات الادخار ولاستثمار وهذه المعدّلات بدورها تزيد من الناتج والدخل بنسب ضئيلة تبتلع آثارها المعدّلات المرتفعة نسبياً للزيادة في السكان بحيث تظلّ مستويات المعيشة على ما هي عليه من انخفاض، أو تنخفض إلى أدنى بسبب تحسّن المستويات الصحية وتقليل الوفيات ممّا يؤدّي إلى زيادة صافية بالتدرّج لعدد السكان.

وفي ظلّ هذه الظروف لا يكفي حسب رأي المؤيّدين لهذه الاستراتيجية في برامج التنمية الاقتصادية أن تكون أهدافها متواضعة بل إنه من الضروري لكي ينتشل الاقتصاد المتخلّف من هذه الدائرة الخبيثة أن تكون برامج التنمية ضخمة ومتلاحقة وأن تتّسم بالدفعة الكبيرة حتى يُمكن التغلّب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد وتحريكه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل.

وتستلزم هذه العملية تدخّل الدولة في كافة القضايا الاقتصادية، وهذا التدخّل يجب أن لا يقتصر على وتائر بطيئة في النموّ بل يجب أن يهدف إلى إحداث دفعة قوية في البنية الاقتصادية دون انتظار التقدّم البطيء القائم على أساس الجرعات الصغيرة والذي ينتج عنه خطوات بطيئة في النموّ.

وفي هذا السياق تتجلّى نظرية نوركس المشهورة بالنموّ المتوازن وتطبيقاتها على ظروف البلدان النامية. ويُمكن استخلاص جوهر هذه النظرية فيما يلي :

- من أجل تخليص الاقتصاد من الضعف غير المتوازن من الضروري تحقيق الدفعة الأولى القوية أي توظيف رؤوس الأموال في وقت واحد في عدد كبير من ميادين الصناعة في البلد المتخلّف.

وهذه النظرية تضمن برأيه النموّ المتوازن والمتناسق لاقتصاد البلدان النامية وتخلق المهيئات الضرورية لنموّ قطاع التجهيزات كشرط ملح وأساسي للتوظيف الطبيعي والطويل الآجال

ولتوسيع نشاط المؤسسات الخاصة كما وأنّ الدفعة الأولى القوية تخلق بنفس الوقت حافزاً لنشوء رأسمال جديد من أجل توسيع السوق الداخلي، وخلق الوفورات الخارجية التي تُساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

وتُعرف الوفورات الخارجية بأنها تلك الفوائد التي تعمّ على الاقتصاد القومي في مجموعه، أو على أنشطة ومشروعات معينة دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر للمستثمر المعين. فالوفر الخارجي يُخفض من إنتاج تكلفة السلعة بالنسبة لمشروع معيّن نتيجة لتوسّع الصناعة التي ينتمي إليها هذا المشروع لأنّ التوسّع في الصناعة يُمكّن من إنشاء مرافق جديدة تخدم جميع المشروعات، ويُمكّن كذلك من إنشاء مراكز تُنتج خدمات مباشرة تعود بالنفع على جميع المشروعات.

وقد ميّز رودان في هذا السياق بين ثلاثة أنواع من الوفورات الخارجية قال عنها أنها غير قابلة للتجزؤ ولها أهمية كبيرة في عملية التنمية المتوازنة وهي :

1- عرض رأس المال الاجتماعي.
2- الطلب والطبيعة المكمّلة للطلب.
3- عرض المدّخرات.

ويرى رودان في هذا الصدد أنه طالما أنّ العوامل الثلاثة تتّصف بعدم قابليتها للتجزؤ فإنّ آثار التنمية المتدرّجة التي تسير خطوة بخطوة لن يُضيف إلى المجموع الكلي للخطوات المنفردة أيّ إضافة تُذكر ولن يضع الاقتصاد القومي على الطريق إلى التنمية ولذا فإنّ حداً أدنى من الاستثمار يُعتبر ضرورياً لنجاح عملية التنمية في الاقتصادات النامية.

ويرى أيضاً عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزؤ هي نتيجة طبيعية لكونه يستلزم حجماً كبيراً كحدّ أدنى وبالتالي يتطلب استثماراً مبدئياً ضخماً، إذ لا يُمكن من الناحية الاقتصادية تشييد نصف خط للسكة الحديدية كما أنّ المعدّات الرأسمالية اللازمة في هذه الحالة تتميّز بضخامة الحجم بحيث أنّ الحجم الأقل ضخامة إمّا أنه مستحيل من الناحية الفنية أو أنه يُعتبر أقلّ كفاية.

بالإضافة إلى كون هذا النوع من الاستثمارات يُعتبر نهائياً من حيث الوقت بحيث لا يُمكن تأجيله لأنه يجب أن يسبق قيام النشاط الإنتاجي المباشر الذي سيمدّه بخدماته.

---

[1] رمزي علي سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 259-261

وكمثال على ذلك فإنّ الاستثمار اللازم لتنمية الحاصلات الزراعية التي تُصدّر للخارج مثلاً لن يُقام به قبل أن يتمّ تشييد طريق لجلب المنتجات من المزارع إلى ميناء الشحن.

- أمّا فيما يخصّ مسألة الطلب وعدم قابليته للتجزؤ فهي تنبني على حقيقة كون المشروع الاستثماري المنفرد يتعرّض لمخاطر كبيرة تتعلّق بعدم احتمال تسويق منتجاته. في حين يُعتبر تنفيذ عدد من الاستثمارات المكمّلة المختلفة بمثابة اتجاه لتكوين سوق متّسعة بحيث تُشكّل سوقاً بالنسبة لبعضها البعض، وبالتالي فليس من المحتمل أن يُحقق المشروع الاستثماري المنفرد نجاحاً يُوازي النجاح الذي تُحققه المشروعات الاستثمارية المكمّلة لبعضها[1].

ولتوضيح هذه الفكرة أكثر والتدليل على صحة رأيه ضرب رودان مثله المشهور وهو افتراض إنشاء مصنع جديد للأحذية في اقتصاد متخلّف "مغلق" بحيث يقوم هذا المصنع بتشغيل 100 عامل كانوا من قبل في بطالة، فأجور هؤلاء العمال تُعتبر دخلاً إضافياً إلاّ أنّ نسبة ضئيلة منه ستُنفق عملياً على شراء الأحذية لأنه لا يُعقل أن يقوم العمال بإنفاق كلّ هذا الدخل على شراء الأحذية.

وفي اقتصاد لا توجد فيه بالتحديد مصادر أخرى لقوّة شرائية مع عدم وجود احتمالات للتصدير فإنّ الإنتاج المتبقي من الأحذية لن يُمكن تصريفه لضيق السوق وبالتالي سيفشل المشروع.

في حين أنه لو تمّ إنشاء عدد كبير من المشروعات المكمّلة وليكن مائة مصنع تُشغّل 1000 عامل عاطل بحيث تقوم فيما بينها بإنتاج كميات متنوّعة من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية التي تتفق ونمط استهلاك هؤلاء العمال، ففي هذه الحالة سيُنفق الدخل الإضافي الذي سيُخلق على شراء الإنتاج الإضافي وبالتالي فسيكون الطلب الفعال كبيراً بدرجة تكفي لاستيعاب إنتاج هذه المشروعات جميعاً، وهكذا فإنّ تكامل الطلب يُقلّل من مخاطر التسويق ويزيد بالتالي من فرص الاستثمار.

وفي نظرنا ومن خلال المثال السابق نجد أنّ هناك حداً أدنى من الاستثمارات ضروري لخلق وتنويع الإنتاج ممّا يُعطي فرصة لإنفاق هذه الدخول من داخل الاقتصاد الوطني وخلق فرص حقيقية للقيام بالمزيد من الاستثمارات عن طريق التراكمات التي ستحصل.

---

[1] كامل بكر، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، 1988، ص 80-81

وإن كان رودان يرى بأنّ التجارة الخارجية يُمكن أن تُقلّل من الحاجة إلى إنشاء مشروعات مكمّلة وذلك عن طريق توفير الواردات المكمّلة وفتح أسواق جديدة للصادرات، على الرغم من أنها لا يُمكن أن تقضي كلّية على عدم قابلية الطلب للتجزؤ حتى وإن كانت الأسواق أقلّ وأكثر كمالاً.

وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على صعوبة تجزئة القرارات الخاصة بالاستثمار، لهذا يلزم أن تقوم الحكومة في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية الاقتصادية كوحدة، وذلك على الأقلّ من أجل زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعّال ومن ثمّ نجاح المشروعات في مجموعها.

- وفيما يتعلّق بعرض المدّخرات فيرى رودان أنّ هذا الحدّ الأدنى المرتفع للاستثمار كشرط لدفع عجلة التنمية يستلزم حجماً كبيراً من المدّخرات الذي يكون من الصعب تحقيقه في اقتصاد متخلّف ذا دخل منخفض وطبقاً لرأيه فإنّ الحلّ المناسب لرفع معدّل الادخار في مثل هذا الاقتصاد هو زيادة الاستثمارات وذلك عن طريق تحريك موارد إضافية كامنة مثل القوّة العاملة المعطّلة، وفي نفس الوقت يجب أن تتخذ بعض التدابير وخاصة عن طريق الضرائب لرفع المعدّل الحدّي للادخار على هذا الدخل.

وكخلاصة لِما سبق فإنّ مؤيّدي هذه النظرية ينطلقون من كون هذه النظرية ملائمة لظروف البلدان النامية وذلك بالتوفيق بين الزراعة والصناعة في خطط التنمية، فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى حتى لا يؤدّي تخلّف إحداها إلى عرقلة نماء الأخرى كما يرتبط هذا الأسلوب بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً وليس الصناعات الإنتاجية.

ويرى نوركس أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان النامية أن تُنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكتفي باستيرادها مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة[1].

[1] رمزي علي سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص 18

المطلب الثاني : تقييم استراتيجية التنمية المتوازنة.

تعرّضت استراتيجية التنمية الاقتصادية رغم الإيجابيات التي تعرّضنا لها لعدّة انتقادات :

أولا : إنّ نظرية النموّ المتوازن تقتصر على توسيع أطر الصناعة الخفيفة الاستهلاكية أساساً، وهذا ما يجعل البلد على ارتباط تبعي بالسوق الخارجي.

ثانيا : إنّ عملية النموّ المتوازن التي يقترحها نوركس تتطلّب رؤوس أموال ضخمة غير متوفرة أساساً في البلدان المتخلّفة ومن أجل تغطية هذا النقص الجدّي في رأس المال يطرح نوركس استعمال هذا النقص من المصادر الخارجية يعني فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي وهنا يُمكن رؤية العنصر الجدّي لعدم توازن نموذج نوركس لأنّ رأس المال الأجنبي لا تدفعه مصلحة الاقتصاد الوطني بقدر ما تُحرّكه مصلحته الذاتية وهنا يبرز التناقض بين المصلحتين، أي بين تطوّر الاقتصاد الوطني من جهة ومصلحة رأس المال الأجنبي من جهة أخرى.

ثالثا : التناقض بين الطابع الرأسمالي للنظرية حسب نوركس وبين واقعها الاشتراكي، ذلك أنه يقترح تطبيق النموّ المتوازن على أساس القطاع الخاص بينما نجد أنّ عملية النموّ المتوازن بِما تتطلّبه من رؤوس أموال ضخمة وتخطيط علمي يهدف إلى توزيع موارد الثروة الوطنية بشكل عادل تُشكّل ميزة من ميزات الاقتصاد الاشتراكي ممّا يعني استحالة تطبيقها في ظروف سيطرة القطاع الخاص.

رابعا : تفترض هذه النظرية أنّ البلدان النامية تبدأ تنميتها من الصفر أي بمعنى انعدام وجود أيّ صناعة في البلدان النامية مع أنّ الواقع يُثبت عكس ذلك بحيث نجد أنّ أغلب الدول النامية تبدأ النموّ من وضع معيّن يعكس القرارات السابقة التي تمّت في ظروف سالفة.

وهذا الوضع غالباً ما يكون عبارة عن قطاعات صناعية مشتتة وغير متوازية كما يدلّ على ذلك الوضع الحالي لهذه البلدان ممّا يتطلّب إعادة توازنها أولاً قبل العزم على بناء مركبات صناعية متكاملة.

وكما أنّ نفي وجود هذه الصناعات يعني تناسي الدور الذي يُمكن أن تُساهم به في الحدّ من البطالة وكذا توفير بعض المدخلات القابلة للتحويل لمثيلاتها، وكذا توفير السلع الاستهلاكية للعمال في المراكز الحضرية والصناعية.

مع أنّ هذه الاستثمارات المطلوب القيام بها أولاً من طرف البلد النامي لخلق نوع من التوازن قد تؤدّي إلى المساهمة في لاتوازن.

خامسا : نجد أن نظرية الدفعة القوية والنموّ المتوازن تتضمن في جوهرها تدخلاً حكومياً يُنظّم عملية الاستثمارات إلاّ أنها عبارة عن أفكار عامة دون أن تتعرّض لمنهج تفصيلي يعكس كيفية هذا التدخل وأشكال الملكية والمشروعات التي ستقود عملية التنمية.

سادسا : تُقدّم طريقاً لحلّ مشكلة نطاق السوق عن طريق إضافة وفرض اقتصاد عصري متقدم على اقتصاد متخلّف يعيش في حالة توازن التخلّف وهي بذلك تخلق وتُعمّق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية كما أنها لا توضح لنا كيفية كسر الحلقة المفرغة للفقر في إحدى نقاطها ذلك أنه إمّا لهجوم على جميع الجبهات وإلاّ ضاع الجهد وهي بذلك تُشبه التخلّف بالرباط الذي يتميّز بكونه قوياً في جميع أجزائه أي له نفس القوة والمقاومة في جميع أجزائه وبالتالي فإنه عند جذب ذلك الرباط فإنه لا يبدأ بالانقطاع والتمزق في مكان معيّن أولاً، فهو إمّا لا ينقطع على الإطلاق وإمّا لابدّ من تمزق جميع أجزائه في نفس الوقت.

المبحث الثالث

استراتيجية التنمية غير المتوازنة

المطلب الأول : عرض الاستراتيجية.

بنى مؤيّدوا هذه الاستراتيجية أفكارهم على الاقتصادات الموجهة لاستراتيجية النمو المتوازن ومن أبرز هؤلاء الكتّاب الاقتصاديّين المؤيّدين لهذه الاستراتيجية كلّ من هانس سنجر وألبرت هيرشمان.

فهانس سنجر رغم تأييده للعمل الكبير دون العمل المجزأ فإنه يعترض على استراتيجية النمو المتوازن على أساس أنّ فكرة النمو المتوازن إذ تتضمن تأكيداً مساو إلى تنمية الصناعة والزراعة فإنها في نفس الوقت حسب رأيه تتجاهل حقيقة أساسية وهي أنّ العامل الجوهري في النموّ الاقتصادي إنما هو التحويل التدريجي للقوّة العاملة من الأعمال الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة مثل الصناعة.

ويظلّ هذا صحيحاً في نظرنا رغم أنّ توسّع الإنتاج الزراعي ضروري أيضاً للتوسّع الصناعي وكما يحول في أدنى حالاته دون نقص المواد الغذائية وخلق فائض في الميزان التجاري يُمكّن من خلق استثمارات جديدة إذا أُعيد توظيفه.

ويرى سنجر أنّ هذه الاستثمارات يجب أن تكون غير متوازنة بطريقة تُكمل عدم التوازن القائم فعلاً. وحالما يتمّ مثل هذا الاستثمار فمن المحتمل أن تظهر احتياجات لمنتجات جديدة في جانب الطلب واختناقات في جانب العرض، وكي نُعوّض عن عدم التوازن الجديد هذا ينبغي تغيير الأهمية مرّة ثانية في الطور التالي للاستثمار.

وتُعتبر عملية تغيير الأهمية لكلّ طور مثالاً للاستثمار طبقاً للاحتياجات المتغيرة وسيلة مناسبة وفعّالة للتنمية الاقتصادية في نظر سنجر.

أمّا هيرشمان فمن خلال كتابه "استراتيجية التنمية الاقتصادية" فإنه يرى بأنّ التنمية الاقتصادية تبدأ بتنمية بعض الصناعات الرائدة والتي تتطلّب كنتيجة للاستثمارات بها إلى استثمارات أخرى تابعة وفي قطاعات أخرى.

وهو يرى في هذا الإطار أنّ عملية التنمية غير المتوازنة تُعتبر مناسبة للدول النامية التي تعوزها القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمار بما يُوفره من الموارد النادرة.

فالنمط الأمثل للتنمية حسب رأيه يحدث في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيداً عن التوازن بحيث تنتج كلّ خطوة من اختلال سابق في التوازن وتؤدّي بعدها إلى اختلال جديد يُحفز الاقتصاد القومي على خطوة أخرى، علماً أنّ هذا التتابع الاستثماري يحدث نتيجة لاستفادة الصناعات من الوفورات الخارجية التي يُحققها نمو صناعات جديدة[1].

وهكذا فغالباً ما يحدث أن يؤدّي تشييد خط للسكة الحديد مثلاً إلى حثّ تنمية إنتاج القطن للتصدير عن طريق فتح أسواق خارجية وفي المرحلة الموالية تؤدّي إمكانية الحصول على القطن الوطني بأسعار رخيصة إلى تسهيل إنشاء صناعة للمنسوجات القطنية.

وستؤدّي الحاجة إلى العدد والمعدّات من جانب كلّ من السكك الحديدية وصناعة المنسوجات وزراعات التصدير بدورها إلى خلق فرص حقيقية للاستثمار في هذا المجال من أجل خلق سوق لتلبية هذه الاحتياجات وهكذا يتمّ وضع نواة لصناعة آلات العدد. ويخلق توسّعها التدريجي فرصة فيما بعد لإنشاء صناعة وطنية للصلب وهكذا...إلخ.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ كلّ من هيرشمان وسنجر متفقان في أنّ استراتيجية النمو المتوازن تتطلّب موارد وإمكانيات ضخمة لا تتوفر للبلدان النامية، ممّا يُعطي الانطباع لديهما بأنّ هذه الاستراتيجية المتوازنة للتنمية تُعتبر علاجاً لا يُوصف إلاّ لمشاكل الدول المتقدّمة التي تسعى للتغلّب على البطالة، حيث تتوفر في هذه الدول المتقدمة كلّ من الصناعات والعدد والآلات والمديرين والعمال المهرة والعادات الاستهلاكية وتنحصر المشكلة لديهم في تشغيل العمال المتعطّلين واستخدام الطاقات الإنتاجية المعطّلة. وهي مشكلة تختلف في طبيعتها عن مشكلة البلاد النامية.

وكخلاصة لآرائهما حول التنمية غير المتوازنة فإنهما يريا أنه من منطلق كون الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة تُعتبر فوق طاقة البلد النامي فإنه على البلد السائر في طريق النمو القيام بالدفعة الكبيرة في عدد معيّن من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية.

---

[1] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الثالثة، 1986، ص 144-147

ويُعزّز رأيه بكون تاريخ التنمية في الدول المتقدمة يُبيّن أنّ طريقها في التنمية لم يكن هو طريق التنمية المتوازنة في جميع القطاعات بل أنّ التنمية في هذه الدول بدأت ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتدّ أثرها من صناعة إلى أخرى.

إلاّ أنه وفي إطار بحث أولوية الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي ستقود وتكون لها الريادة في جذب الأنشطة والقطاعات الأخرى لتحقيق هذا النمط من التنمية فقد برزت نظريتان هما نظرية أقطاب التنمية ونظرية الصناعات المصنّعة واللتان سنتعرّض لهما فيما يلي :

الفقرة الأولى : نظرية أقطاب النمو.

يُعتبر المؤسّس الحقيقي لهذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيروا وهو صاحب الفكرة التي ترى أنّ التنمية الصناعية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة وأقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجبهات المجاورة عبر قنوات لتمسّ مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.

وحسب رأي بيرو يتمّ بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتّسم بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى وعليه فإنّ هذه النظرية تجمع بين نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المكافئ وللقطب أثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يُبنى فيها أمّا المجال الاقتصادي فيُحدَّد وفقاً لشبكة علاقات التبادل وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة[1].

ولهذا الغرض يُمكن الرجوع إلى التعريف الذي وضعه الاقتصادي البلجيكي J.PACLYNCK لقطب النموّ حيث عرّفه كما يلي :

يُشكّل القطب كلّ صناعة يُمكنها أن تُحدّد من خلال تدفق الإنتاج والدخول المتولّدة عنها شروط نمو الصناعات المرتبطة بها فنياً كما تؤدّي إلى نموّ الدخل الإقليمي بفعل تمركز النشاطات في الإقليم اعتماداً على أفق إمكانية الحصول على بعض عوامل الإنتاج[2].

---

[1] زغيب شهرزاد، استراتيجية التصنيع في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 1991-1992، ص 35-37

[2] بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص 47

إلاّ أنّ بودفيل يُعرّف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية والتي تؤدّي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها.

وبالتالي تظهر ظاهرة التمحور عن إقامة حركة دائمة بين المركز المتمثل في الصناعات الأساسية والمحيط المجاور (القطاعات الأخرى) التي تستفيد من وفرات هذه الصناعة المحرّكة. ومن خلال بناء قطب النموّ تتغيّر بنية السكان وكذلك البنى الأخرى الإدارية والفكرية.

وقد حاول ساليز إدراج هذه الأفكار في سياسة تطوير الجهات الفقيرة في البلدان النامية، ودعى إلى خلق أقطاب نموّ في هذه الجهات تتمركز حول منشأة قائدة ذات حجم تستقطب إليها وحدات صناعية صغيرة مجاورة لها تُقيم معها علاقات عرض وطلب للمنتوجات، أو تقوم بتقديم خدمات لفائدة هذه الصناعة الكبيرة تحت شكل من أشكال العمل التعاقدي.

وقد بحث بيروا في نماذج الأوساط الاقتصادية وتبيّن له أنّ أحسن هذه الأوساط الاقتصادية هو الوسط الذي يحتوي على عدّة قوى اقتصادية لتكوين أو إنشاء قطب النمو، والوسط الاقتصادي يحتوي على مراكز أو أقطاب للنموّ ذات قوى جاذبة وطاردة، حيث نُشير في هذا الصدد إلى أنّ قطب النموّ يعني النظرية البيروية أمّا مراكز النموّ فإنها تُشير إلى مواقع وسطية.

ويُمكن حصر المفاهيم الاقتصادية الأساسية لهذه النظرية فيما يلي :

1) الصناعات المحرّكة أو الصناعات الأمّ الأساسية :

يحتوي مركز قطب النموّ على صناعات أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة وبالتالي تُصبح هذه الصناعات هي المحرّك للوسط الاقتصادي وتتجلّى أهمية انتشار هذه الصناعات الأمّ في نقاط معينة لتوفير الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات...إلخ، حيث تمتاز هذه الصناعات الأمّ بأنها صناعات جديدة وديناميكية لها موارد مرنة ومتزايدة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها كما تختصّ بتموين الصناعات المتواجدة في الوسط بصفة عامة وتكون بمثابة المحرّك الأساسي للتنمية في إقليمها، وأحياناً تكون هذه الصناعات في صالح اقتصاد خارج عن مجال قطبها لارتباطها بهذا الوسط الخارجي أكثر من القطب الذي توجد به وهكذا فإنّ أحسن استراتيجية لأقطاب النموّ هو عدم الارتكاز على نوع معيّن من الصناعة بحيث إذا حدث أيّ خلل في أيّ نوع يبقى القطب صحيحاً اقتصادياً بفضل الصناعات الأخرى الناجحة ويكون الوقت كافياً لإيجاد القطب وتوجيه الصناعات التي تُعاني من العراقيل.

2) نتائج الاستقطاب :

طالما أنّ الاستقطاب الصناعي أي سرعة نموّ الصناعات المحرّكة سيؤدّي إلى تجميع الوحدات الصناعية بصفة خاصة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة في قطب النموّ فإنه سيؤدّي إلى مزايا اقتصادية عديدة وهذا الاستقطاب الاقتصادي سيؤدّي إلى استقطاب جغرافي وبمجرّد تمركز الصناعات المحرّكة في مواقع داخل قطب النموّ فإنها تبدأ في التوسّع السريع، كما تبدأ في التأثير في الفروع الاقتصادية المجاورة، مستفيدة بدورها من مزايا التكتل العمراني والاقتصادي المحيط بقطب النموّ وهذه المزايا بصفة عامة هي : وجود مزايا اقتصادية داخل المؤسسة مثل تخفيض كلفة الإنتاج بسبب الزيادة في الإنتاج وكذلك مزايا اقتصادية خارج المؤسسة ولكنها داخل الشركة الصناعية مثل تخفيض تكلفة الإنتاج وكذلك يؤدّي توسيع صناعة نفس الشركة إلى وجود مزايا اقتصادية خارج الصناعة ولكنها موجودة داخل منطقة التجمّع العمراني مثل وجود الأيدي العاملة الفنية الضرورية للصناعة وكذا خدمات اجتماعية.

3) انتشار تأثير قطب النمو :

الغرض من قطب النموّ أنه يؤثر في الأوساط المجاورة بفضل الصناعة المحرّكة التي تُعتبر الشيء الأساسي في الإقليم حيث يُعتبر هذا الجانب من نظرية قطب النموّ من أعقد جوانبها وذلك لصعوبة قياس الدرجة المطلوبة لهذا الانتشار والطريقة التي سيحدث بها هذا الانتشار وما هي نواته وهذا ما ستُحاول نظرية الصناعات المصنعة الإجابة عنه.

الفقرة الثانية : نظرية الصناعات المصنعة.

ينطلق مؤيّدوا هذه النظرية من منطلق كون نظرية أقطاب النموّ التي تكلّم عنها فرانسوا بيرو لا يُمكن أن تقوم بدورها المحرِّض لعملية التنمية إلاّ إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة لأنّ الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تكون حولها شبكة من الترابطات الخلفية والأمامية القادرة على إزالة حالة التبعثر التي تُعتبر من أهمّ خواص أو خصائص الاقتصاد النامي[1].

وفي هذا الإطار يُعرّف لنا جرار دي برنيس الصناعات المصنعة بأنها مجموعة الصناعات التي تكون وظيفتها الاقتصادية الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات

[1] جمال الدين لعويسات، التنمية الصناعية في الجزائر، ترجمة الصديق سعدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص 10

بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني ككلّ وذلك من أجل زيادة أو رفع إنتاجية أحد عوامل الإنتاج أو رفع الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني.

كما يرى دي برنيس نفسه أيضاً أنّ مثل هذه التحوّلات في البنى الاقتصادية (بنية الجهاز الإنتاجي ستنعكس على البنى الاجتماعية والثقافية وتؤدّي إلى تغيّرها بصورة تخدم من جديد عملية التصنيع ذاتها أي أن تتحد عن طريقها القدرة التصنيعية اللاحقة للصناعات المشيَّدة، وبمقدار ما تتعاظم هذه القدرة التصنيعية بمقدار ما تتسارع وتيرة التنمية ويتّسع تأثيرها. وتُعتبر الدول النامية معنية بشكل مباشر بتطوير هذه الصناعات ذات القدرة التصنيعية العالمية والتي يضطلع على تسميتها بالصناعات المصنعة.

ولكن لكي تقوم الصناعة المصنعة بهذا الدور التحريضي لعملية التنمية يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية[1] :

1- أن تُساهم بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج القومي.

2- أن تكون مستقلة عن مصادر التمويل ومراكز التصنيع الخارجية.

3- أن تكون هناك نشاطات اقتصادية محلية مستعدّة لاستخدام منتجات هذه الصناعة الجديدة كمدخلات لها.

4- ضرورة وجود جهاز للتخطيط يقوم بتوزيع الاستثمارات في المرحلة الأولى وأن يكون هذا التوزيع موجّهاً نحو قطاع الصناعات الوسطية والصناعات الإنتاجية، ليكون توزيعاً متوازناً في المرحلة الثانية ولهذا لابدّ أن يكون هناك جهاز للتخطيط قادر على القيام بتحديد الاستثمارات ومراقبة تنفيذها.

5- ضرورة القيام بالإصلاح الزراعي وذلك لوجود علاقة وثيقة بين هذا الإصلاح والصناعات المصنعة حيث أنه عن طريق هذه الأخيرة يتمّ تطوير البنية الاقتصادية للوسط الزراعي الذي يجب تحقيقه مسبقاً من أجل أن تكون هناك آثار موجبة للصناعات المصنعة.

ويُعتبر عدم توفر هذه الشروط هو الذي جعل بعض الصناعات التي تُعتبر تاريخياً (تاريخ الثورة الصناعية) مصنعة تعجز عن القيام بهذا الدور في الدول النامية.

---

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا على ضوء التجربة السورية، رسالة دكتوراه، دمشق 1988/1987، ص 147

ويُشير دي برنيس في هذا الإطار إلى أنّ الصناعة المصنعة قد تكون مصنعة في مرحلة تاريخية محدّدة وغير ذلك في مراحل أخرى لاحقة، فالصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لِما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدّم التقني والمكننة في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر ولا يستبعد الكاتب في هذا المجال قيام صناعة استهلاكية بدور الصناعة المصنعة بصورة غير مباشرة عن طريق تحريضها للصناعات التي تُمارس أثراً مباشراً على عملية التصنيع.

وهذا ما قامت به صناعة النسيج في القرن التاسع عشر حين تزايد الطلب على منتجاتها فحرّضت بذلك صناعة الآلات النسيجية التي حرّضت بدورها الصناعات التحويلية المعدنية. وقد تقوم حتى مشاريع القاعدة الهيكلية بمثل هذا التحريض غير المباشر لعملية التصنيع وهكذا إذ كان للسكك الحديدية أثراً غير مباشر على عملية التصنيع وذلك بواسطة طلبها الموجه إلى قطاع صناعة الآلات والصناعات بصورة عامة.

المطلب الثاني : تقويم استراتيجية النمو غير المتوازن.

لم تخلوا استراتيجية التنمية غير المتوازنة كغيرها من الاستراتيجيات الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية من بعض المساوئ والإيجابيات والتي يُمكن تلخيصها فيما يلي :

1- الإيجابيات :

يُمكن حصر جميع الحجج المؤيّدة لهذه الاستراتيجية في ثلاث حجج وهي :

أ) يُساعد تركيز الاستثمارات في عدد محدود من النشاطات الاقتصادية الدول النامية على الاستخدام الأمثل لِما هو متاح لها من عوامل التنمية وخاصة الخبرة الفنية.

ب) يُمكن أن يؤدّي إنشاء صناعة أو مجموعة من الصناعات إلى تزويد الاقتصاد الذي تكوّنت فيه بالسلع الإنتاجية (آلات، أسمدة، ... إلخ) الأكثر ملاءمة للظروف المحلية من التكنولوجيا المستوردة كأن تُراعي وسائل الإنتاج المصنعة محلياً، طبيعة التربة والمناخ والمواد الأولية المراد تحويلها ومصادر الطاقة المتاحة...إلخ وهذا ما يُسمّى الآن بالتكنولوجيا الملائمة.

ج) قد يؤدّي تركيز الاستثمار في عدد محدود من المشاريع التنموية فيما إذا تمّ انتقاء هذه المشاريع بعناية إلى تحريض النموّ الاقتصادي والسماح له بالاستمرار بوتيرة متسارعة.

2- وعلى الرغم من اعتراف الاقتصاديّين لاستراتيجية التنمية غير المتوازنة بالإيجابيات المذكورة أعلاه، فإنهم يُوجهّون لها بعض الانتقادات ذات الطبيعة المنهجية والتطبيقية.

بالنسبة لانتقادات المنهجية فهي تنصبّ حول طرح المسألة وتحديد المفاهيم، فبالنسبة لطرح المسألة يرى بعض الاقتصاديّين أنّ أنصار استراتيجية التنمية غير المتوازنة عندما يتكلّمون عن المفاضلة بين الصناعات من حيث تحريضها لعملية التنمية فإنهم يخلطون بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية إذ ينصرفون أحياناً إلى المفاضلة بين صناعات وسائل الإنتاج وصناعات وسائل الاستهلاك وينتهون بتفضيل النوع الأوّل من الصناعات. في حين ينصرفون أحياناً أخرى إلى المفاضلة بين التقنيات كثيفة رأس المال والتقنيات كثيفة العمل لينتهوا بتفضيل الأولى كمرادف للتفضيل الأوّل (أي تفضيل صناعات وسائل الإنتاج) مع العلم أنّ هذين التفضيلين غير مترادفين لأنّ التقنية كثيفة رأس المال قد تُستخدم أيضاً في إنتاج السلع الاستهلاكية.

أ) هناك أيضاً انتقادات ذات طبيعة تطبيقية من أهمها أنّ تركيز الاستثمارات الذي تدعو إليه هذه الاستراتيجية قد تعترضه مسألة تصريف المنتجات إذ لم يعد من الممكن للبلدان النامية أن تعتمد على السوق العالمية لتصريف منتجاتها كما فعلت الدول الصناعية في بداية ثورتها الصناعية وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تتعرّض لها من منتجات الدول الصناعية من جهة يُضاف إلى ذلك ما قد ينجم عن الاعتماد على السوق الخارجية من تبعية اقتصادية وسياسية.

ب) إنّ هذه الاستراتيجية قد تؤدّي إلى تفاقم حالة الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعاني منها البلدان النامية ذلك أنّ هذه الاستراتيجية تنطلق من أنّ عملية التنمية لا يُمكن أن تستمر في المدى الطويل دون حصول تكامل اقتصادي داخلي وأنّ ذلك يتطلّب إقامة مجموعة من الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ذات الترابطات الخلفية والأمامية المتينة. وبما أنّ هذه الصناعات مستخدمَة بطبيعتها للتقنيات الحديثة (الكثيفة برأس المال) يُخشى أن يؤدّي حصرها في جوانب محدودة من الاقتصاد الوطني (بسبب ندرة عوامل الإنتاج) إلى نقيض الهدف الذي تسعى لتحقيقه وهو التجانس الاقتصادي والاجتماعي، أي تزايد الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية.

أمّا فيما يخصّ النظريات الواردة في هذه الاستراتيجيات فقد تعرّضت هي الأخرى لعدّة انتقادات يُمكن حصرها فيما يلي :

الفقرة الأولى : نظرية أقطاب التنمية.

قد تعرّضت هذه النظرية رغم أهميتها وتعدّد استعمالها في كثير من الدول إلى عدّة انتقادات يُمكن حصر أهمها فيما يلي :

- يُلاحظ من خلال استعراضها اهتمامها باقتصاديات البلدان الصناعية وليس على اقتصاديات البلدان النامية لأنّ تصنيف بيرو للصناعات إلى صناعات جديدة كلها مثل صناعة الطاقة الذرية وإلى صناعة حديثة مثل الصناعة الميكانيكية وإلى صناعة تقليدية مثل صناعة النسيج هو تصنيف هيكلي صناعي لبلد متقدم ويعكس المراحل التاريخية لتطوّره.

- عدم الدقة في وجهة نظرها التي ترى أنّ التجمّعات العمرانية تُدعّم الصناعات المحرِّكة وتُقوّي قطب النموّ دون التطرّق إلى ما يُمكن أن ينجرّ عن هذا التجمّع العمراني من سلبيات على مستوى ارتفاع الضغط على الخدمات العامة كارتفاع الاحتياجات الاجتماعية من إيجار وارتفاع الأسعار ممّا يؤدّي إلى المطالبة بارتفاع الأجور الصناعية وهذا يجعل الصناعة هي الأخرى ترفع أسعار منتجاتها لتغطية مطالب عمّالها، وهذا بدوره قد يؤدّي إلى توقف نموّ الصناعات المحرِّكة بالإضافة إلى السياسات الأخرى ذات الطابع الاجتماعي التي يُطلق عليها التكاليف الاجتماعية مثل تلوّث البيئة واحتلال الصناعة لأماكن فلاحية وعمرانية مناسبة للصناعة.

- قد اهتمّت بالجانب الاقتصادي دون الجانب الاجتماعي لِما له من أهمية في تحقيق التنمية الشاملة.

الفقرة الثانية : نظرية الصناعات المصنعة.

لقد تعرّضت نظرية الصناعات المصنعة كبقية النظريات الأخرى إلى عدّة انتقادات يُمكن حصرها فيما يلي :

- لا تُعالج استخدام الموارد لبلد معيّن بصورة مثلى بل تكتفي باقتراح مخطّطات مجرّدة تهدف إلى إقامة جميع مراحل الصناعة.

- لا تُبيّن الكيفية التي بفضلها يُمكن رفع إنتاجية العمل والقضاء على البطالة حيث أنه إذا كان ارتفاع إنتاجية العمل يعتمد على التكنولوجيا العالية فإنّ الدول النامية لا تملك هذه

التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدّي إلى استيرادها من الخارج (من الدول المتقدمة) ممّا يطرح هذه الدول النامية أمام مشكلتين هما :

* أنّ هذه التكنولوجيا تقف عائقاً في القضاء على البطالة وهو هدف رئيسي من أولويات التنمية الشاملة لأيّ بلد لاسيما هذه البلدان النامية التي تُعاني أصلاً من بطالة حادة.

* استيراد هذه الآلات والمعدّات يجعل هذه الدول في تبعية مطلقة للدول المتقدمة طالما أنّ هذه التكنولوجيا المستوردة ستكون متطوّرة ممّا سيُشوّه أو إن صحّ التعبير يزيد تشويه بنية هذه الاقتصادات المشوّهة أصلاً في بنيتها الهيكلية سواء في نقص الكوادر المؤهلة لتشغيل وصيانة هذه التجهيزات فضلاً عن عدم وجود وسط اقتصادي ملائم قادر على استيعاب هذه التكنولوجيا المتطوّرة جداً.

خلاصة الفصل الأول :

يُمكن أن نخلص من هذا الفصل إلى ما يلي :

أنّ التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب إلاّ أنه لا يوجد تعريف جامع وموحَّد لهذا المفهوم الذي يتغيّر بفعل عدّة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية بالشكل الذي يؤدّي أيضاً إلى اختلاف مقوّمات نجاحها، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعنا من محاولة عدّة عوامل تُعتبر جامعة تتلخّص في كون التنمية الاقتصادية تتطلّب بشكل عام إيجاد السّبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب الإنتاجية والإدارية والتقنية المتبعة فيها وتصحيحها بما يتلاءم مع هذا الهدف، كما لاحظنا أيضاً –من خلال استعراض استراتيجيات التنمية السابقة– أنه من الصعب جداً القبول بأيّ منها على أنها النظرية القابلة للتطبيق في البلاد النامية فلاشكّ أنها جميعاً قد أسهمت في إلقاء الضوء على مشكلات التنمية الاقتصادية في هذه المناطق من العالم ولكن من الناحية العملية لا يُمكن التقيّد بمعطيات أيّ من هذه النظريات بشكل مطلق ذلك أنّ كلّ من هذه النظريات السابقة وُجهت إليها انتقادات جعلتها بعيدة عن ظروف البلاد بل يذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث يجد أنّ جلّ هذه النظريات لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة والسبب هو أنّ هذه الاستراتيجيات مستوحاة أصلاً من واقع الدول المتقدمة.

فنظرية النموّ المتوازن لا تصلح لجميع الدول النامية بسبب التناقض الذي تحمله في طياتها بين طابعها الرأسمالي وواقعها الاشتراكي، ولهذا يُصبح تطبيق هذه النظرية بالدول النامية صعب المنال. في حين نجد أنّ استراتيجية النموّ غير المتوازن تبدو فيها تناقضات من طرح المسألة وتحديد المفاهيم وصولاً إلى تطبيقها.

وبالتالي يُنادون بتطبيق استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية بدلاً من هذه الاستراتيجيات إلاّ أنّ تلك الاستراتيجية لم نتعرّض لها نظراً لعدم توفّر معلومات وافية عنها بسبب نظرة بعض الكتّاب لها على أنها ليست استراتيجية للتنمية الاقتصادية بقدر ما أنها إعلان عن التخلّي عن هذا الطموح (التنمية الاقتصادية) والاكتفاء بإعالة المجتمع.

الفصل الثاني

عرض لبعض قضايا التصنيع في البلدان النامية

المبحث الأول : مفهوم التصنيع ومقومات نجاحه في البلدان النامية.

المبحث الثاني : عرض لبعض استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية

المبحث الثالث : مشاكل التصنيع ودوره في التنمية.

تمهيد :

لقد كانت قضية التصنيع من أبرز القضايا المثارة على الساحة الفكرية حينما بدأ الاقتصاديون يتناولون موضوعات التنمية والتخلف بجدية وواقعية لم تكن موجودة من قبل بعد الحرب العالمية الثانية. وساد في هذا الإطار الاعتقاد بأنّ السبب الرئيسي في التخلف الاقتصادي هو الاختلال الهيكلي الناشئ عن وجود معظم القوة العاملة في البلدان النامية داخل القطاع الأولي وليس في قطاع التصنيع الذي يتميز بإنتاجية عمالية مرتفعة. واتجهت معظم الآراء الاقتصادية إلى القول بأنّ النشاط الصناعي هو محور أو دينامو عملية النمو وأكدن أنه كان سبباً أساسياً في تحقيق الانطلاق الاقتصادي في الدول التي تُعرف الآن بالدول المتقدمة اقتصادياً. وتتجه العديد من البلدان النامية اتجاهاً جارفاً في طريق التصنيع ليس فقط تصديقاً للنظريات والاستراتيجيات المقترحة وإنما لأنّ الصفوة في هذه البلدان اعتقدت اعتقاداً جازماً أنّ المستعمرين الغربيين كانوا السبب الأساس في حرمانها من التصنيع لفترة طويلة وأنهم ألزموهم سياسات اقتصادية أدّت إلى نتاج المواد الأولية لصناعاتهم من جهة وختم أسواقهم المحلية لمنتجات هذه الصناعات من جهة أخرى ويُعتبر هذا الاعتقاد صحيحاً وذلك لوجود عدّة مؤشرات وأدلة تؤكد أنّ تخلف النشاط الصناعي في البلدان النامية خلال فترة طويلة امتدت إلى قرن أو قرنين في بعض الحالات كان مرتبطاً بالسيطرة الاستعمارية سواء من حيث خلق استثمارات ضخمة في الشاطئ الأولي في المستعمرات أو عن طريق فرض سياسة الحرية الاقتصادية التي فتحت أبواب هذه المستعمرات على مصاريعها للمنتجات الصناعية الغربية دون قيود[1].

ولم تكن تجربة التصنيع في معظم البلدان النامية في القرن الماضي (العشرين) بالتجربة الناجحة لدرجة وجود ردود فعل عكسية لهذه التجربة ظهرت في شكل معدلات منخفضة للتنمية ومشاكل عجز مستمر في ميزان المدفوعات صاحبتها مديونية متزايدة وظهرت العديد من المقالات والأبحاث لتؤكد في النهاية أنّ البلدان النامية وقعت في وهم (التصنيع) كحلّ ناجح شامل لمشاكلها الاقتصادية وأنها أهملت الزراعة والنشاط الأولي بغير حق، ولكن ثمة وقفة عملية ضرورية تحتاجها

---

[1] عبد الرحمن سيد أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 1996، ص 5 "بتصرف"

عند هذا المنعطف الخطير، وذلك بالسير بخطى حثيثة ومدروسة ومنطلقة من فهم واضح لمفهوم التصنيع في حدّ ذاته وكذا السبل المؤدية إلى تحقيقه وذلك سواء بدراسة تجارب الدول السابقة في هذا الميدان أو اختيار إحدى الاستراتيجيات التصنيعية الملائمة.

وأهمّ المصاعب التي تعترض تحقيق هدف التصنيع في هذه البلدان وذلك من خلال التطرّق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم التصنيع ومقوّمات نجاحه في البلدان النامية.

المبحث الثاني : عرض لبعض استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية.

المبحث الثالث : مشاكل التصنيع ودوره في التنمية.

المبحث الأول

مفهوم التصنيع ومقوّمات نجاحه في البلدان النامية

المطلب الأول : مفهوم التصنيع.

إنّ كلمة التصنيع تُعطي مفهومين أحدهما يدلّ على العملية الصناعية نفسها وذلك يعني جميع الأجزاء والنشاطات التي يقوم بها مجموعة من العاملين بهدف تحويل المواد الأولية بمقادير مختلفة ووسائل إنتاج معينة إلى سلع أو خدمات ذات فائدة اقتصادية واجتماعية بغرض عرضها على المستهلك للشراء بأسعار معينة تعود على المنشأة بالربح. وعادة ما يُطلق على المنشأة التي تضمّ تلك المجموعة من عناصر الإنتاج اسم (المصنع).

وأمّا المفهوم الثاني فهو فكرة التطور في أساليب العمل بغرض الخروج من إطار الصناعة البدائية (اليدوية أو المترلية) إلى الجهود التي تُبذل لإنشاء مصانع (أو توسعة القائم منها) تستخدم آلات ومعدّات متخصصة وتحديث أساليب عملها. وفي الحالات التي تكون فيها الجهود منسقة وحسب خطط وبرامج مدروسة لإقامة المصانع أو توسعة ما هو قائم منها لتحقيق نمو واضح ومستقل ومتوازن في الصناعة فإنه يُطلق عليها اسم التنمية الصناعية أو التصنيع[1].

وبصورة عامة فإنّ التصنيع يُعتبر سياسة اقتصادية شاملة ذات أهداف اجتماعية وسياسة ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرّج التنفيذ، ويشترك الشعب مع الدولة في تنفيذ هذه السياسة المرسومة اشتراكاً إيجابياً يهدف إلى تدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي. وتشتمل السياسة الاقتصادية للتصنيع على تنمية جميع القطاعات الاقتصادية في المجتمع سواء كان ذلك في ميدان الزراعة أم التعدين أم الخدمات العامة أم الصناعة وذلك هو التعريف الاشتراكي العلمي للتصنيع.

أمّا من وجهة النظر الرأسمالية الكلاسيكية أو من الوجهة التاريخية فإنّ التصنيع عملية تنمية تكنولوجية تُستخدم فيها العلوم التطبيقية وتمتاز بتنمية الإنتاج في نطاق واسع عن طريق إدخال الأساليب التقنية الحديثة وتطبيقها في مجال الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني. وبعد مناقشات طويلة في عام 1963 أقرّت اليونيدوا ومنظمة الأمم المتحدة

[1] محمد المعزي، إدارة الإنتاج والتنظيم الصناعي، دار الفكر والتوزيع، عمان، د/ت، ص 39

للتنمية الصناعية التعريف التالي للتصنيع[1] : التصنيع ليس إلاّ عملية للتطوير الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من الموارد القومية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه وتجهيز هذه الفروع بتكتيك حديث وتكنولوجيا معاصرة ويتميز قطاع الصناعات التحويلية فيه بديناميكية فعالة لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر أيضاً على ضمان معدّلات نموّ مرتفعة للاقتصاد القومي كله وتحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا نُلاحظ من هذا التعريف أنّ استخدام الأساليب التقنية ونتائج البحث العلمي والمخترعات المتنوعة في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة وأنماط المعيشة الحضرية والريفية تُعتبر جانباً رئيسياً من حركة التصنيع والتقدّم الاقتصادي والتطوّر الاجتماعي، كما أننا نُلاحظ أنّ مفهوم التصنيع لا يقتصر على مجرّد التوسع في استخدام المكننة والآلات والقوى المحرِّكة في الإنتاج وإنما يشتمل كذلك على استكشاف وتطبيق مختلف الطرق والأساليب المحسنة في الإنتاج والإدارة واستكشاف منتجات جديدة وتطوير أساليب العمل والتوسع في إقامة فروع الصناعة الحديثة وتكوين وتوسيع الطاقات الإنتاجية واعتماد البحث العلمي والمعارف التقنية أساساً في رفع مستويات الإنتاج والنهوض بمستوى إنتاجية العمل على جبهة عريضة تمتد إلى مختلف القطاعات والفعاليات في المجتمع.

وهناك عدّة تعاريف أخرى للتصنيع من أهمّها تعريف الدكتور فؤاد مرسي الذي عرّف التصنيع بأنه هو جوهر عملية التنمية وهو في الوقت ذاته محور السعي للاستقلال الاقتصادي وذلك عن طريق إعادة بناء الاقتصاد القومي على النحو الذي يكفل تحويله إلى أساليب الإنتاج الآلي الذي يُعتبر بدوره جوهر عملية التصنيع.

ولتحقيق أيّ نمط من أنماط التصنيع لابدّ من التعرّف على الظروف الموضوعية والذاتية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق هذا النمط بحيث أنه يجب أن لا يكون التصنيع مجرّد عملية بناء مصانع ولهذا فإنّ اختيار أيّ سياسة تصنيع تتمّ طبقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يُمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) السعي وراء زيادة الدخل القومي والمستوى المعيشي للجماهير وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المردودية للطاقات الإنتاجية الممكنة في البلد إلاّ أنّ تحقيق ذلك يتوقف

---

[1] عدنان كركور، التنمية الصناعية وتحويل التكنولوجيا وتطويعها، مكتبة الشعب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 29

على حسن اختيار المشروعات الصناعية وذلك لأنّ المشروع الفاشل لا يترتب عليه ضياع جزء من رأس المال القومي ولكن أيضاً انخفاض معدّل نمو الدخل القومي.
ولذا أصبحت عملية القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية أمراً حيوياً قبل القيام بتنفيذ أي مشروع.

ب) استقرار دخل البلد من العملات الأجنبية وذلك عن طريق توسيع قاعدة الإنتاج القومي وتنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على تصدير قلّة من المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية.

ج) التخفيض من حدّة البطالة بنوعيها السافر والمقنّع، وذلك بشرط أن تكون المشروعات الجديدة جيدة وناجحة ويُشترط كذلك أن تكون إنتاجية الأفراد الذين يعملون فيها أعلى من إنتاجيتهم في قطاع الزراعة الذي سوف يُسحبون منه.

وعموماً يرى معظم المفكرين أنه لا يُعتبر البلد مصنّعاً ما لم ينشأ حدّ أدنى معيّن من الناتج المحلي الإجمالي من الناتج الصناعي وليكن 25% مثلاً حيث يشمل القطاع الصناعي والتعدين والصناعات التحويلية والمنشآت. لكن لو نأخذ نسبة 25% لأدخلنا في عداد البلاد المصنعة دولاً مثل زامبيا نظراً لضخامة حجم قطاع التعدين فيها يشترط أن يتولّد 60% من الإنتاج الصناعي من الصناعة التحويلية ولكن هذه النسبة بدورها لا تكفي لتحديد مفهوم التصنيع، فقد دخلت في عدادها دول لا ينخرط من سكانها في الصناعة سوى نسبة قليلة من السكان لذلك يقترح أن يكون 10% من عدد سكانها على الأقلّ منخرطاً في النشاط الصناعي[1].

المطلب الثاني : مقومات نجاح عملية التنمية الصناعية.

على الرغم من أهمية سياسات التصنيع التي تتبعها الدولة والسياسة الاقتصادية العامة والقوانين والتدابير اللازمة من أجل دفع عملية التصنيع أو إعاقتها في أيّ مجتمع من المجتمعات فإنّ هناك بعض العوامل الموضوعية الهامة يُمكن أن نسردها هناك تُعتبر هامة في نجاح أو فشل عملية التصنيع بصورة عامة.

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بيروت 1980، ص 35-36

1) تحقيق نمو وتقدّم زراعي في نفس الوقت إن لم يكن سابق ومرافق لعملية التصنيع :

ذلك أنّ نجاح الثورة الصناعية لا يُمكن تحقيقه دون ثورة زراعية تسبقه أو تُصاحبه، ولنا في هذا الإطار خبرة العالم المتقدّم سواء الاشتراكي أم الرأسمالي إلى أنّ نجاح عملية التصنيع إنما تتوقف على التقدّم والنمو الذي يُحرزه القطاع الزراعي. فالثورة الصناعية التي قامت في أوربا الغربية في القرن الثامن عشر لم يكن ليُكتب لها النجاح لو لم يسبقها ويُمهد لها ثورة زراعية أي ثورة يترتب عليها تغيّر في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في الزراعة ممّا يؤدّي إلى رفع الإنتاجية الزراعية لتُواجه احتياجات التصنيع، كذلك الأمر في الاتحاد السوفيتي فبنجاح خطط التصنيع منذ عام 1928 لم يكن ليتمّ ويكتمل لو لا الثورة الزراعية التي تمّت في ذلك الوقت وغيّرت جذرياً من التنظيم الزراعي القائم بما يتلاءم واحتياجات التصنيع. ويرجع النجاح الذي أحرزته اليابان في مجال التصنيع في فترة التنمية الصناعية (1914/1870م) إلى الاهتمام الشديد بقضية التنمية الزراعية ورفع الإنتاجية الزراعية في نفس الوقت الذي وُجّهت فيه الجهود إلى دفع عجلات التصنيع إلى الأمام[1].

ويرجع السبب في نظرنا بضرورة إحداث تنمية زراعية مصاحبة لعملية التنمية الصناعية إلى عوامل متعدّدة تعود إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية بصورة عامة وفي عملية التصنيع بصورة خاصة، وذلك أنّ القطاع الزراعي يُمكنه أن يخلق الفائض الضروري لتمويل عملية التصنيع وذلك سواء بتوفير رؤوس أموال كافية للقيام باستثمارات صناعية ضخمة عن طريق التصدير أو توفير اكتفاء ذاتي يمنع حدوث تضخم في أسعار السلع الأجرية التي يُوفرها عادة هذا القطاع والتي يصرف عليها العمال في القطاع الصناعي عادة أجورهم. فإذا نظرنا إلى مكوّنات الاستثمار في أيّ قطاع وفي قطاع الصناعة بصورة خاصة فسوف نجد أنها تتكوّن من سلع أجرية -مواد غذائية بصورة خاصة- لسدّ احتياجات العاملين في هذه الاستثمارات ومواجهة طلبهم، كما تتكوّن من معدّات وآلات لمساعدة هؤلاء العمال في أداء وظيفتهم فإذا لم يكن هناك عرض كافي في هذه السلع الأجرية فإنّ ذلك يعني عدم القدرة على إجراء الاستثمارات الصناعية وتوقف عملية التصنيع.

كما يُعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للقوة العاملة في القطاع الصناعي.

---

[1] عمر محيي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 235-236

2) حجم الدولة :

إنّ حجم الدولة يؤثر بلا شكّ على درجة الاستفادة من وفرات الحجم الكبير وكذلك درجة المنافسة بين المنتجين في الداخل وكلما كبرت الدولة كلما كبر حجم المشروعات والصناعة وتزايدت أعدادها ممّا يكون له أثر إيجابي من أجل الاستفادة من وفرات الحجم الكبير بدرجة كبيرة.

وكذلك يؤدّي تعدّد المشروعات الكبيرة المتنافسة إلى إذكاء روح المنافسة بين المنتجين ممّا يؤدّي إلى تحسين نوعية الإنتاج وانخفاض أسعار البيع للمستهلك.

3) الموارد الاقتصادية :

يؤدّي توافر الموارد الاقتصادية إلى إفادة الصناعة المحلية وذلك لأنّ توافر الموارد يؤدّي إلى اتساع السوق وتوافر الأموال اللازمة للاستثمار في المشروعات الضخمة ويؤدّي إلى وفرة المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع.

مع أنه يُلاحظ أنّ وفرة الموارد الطبيعية قد تكون ضارة كذلك بعملية التصنيع للاعتبارات الآتية :

أ) أنّ وفرة الأموال من الصادرات من المنتجات الأولية قد تؤدّي إلى عدم الإسراع في تعديل السياسة الخاصة بتصنيع المنتجات وتصديرها في شكل سلع مصنوعة بدلاً من تصديرها في شكل منتجات أولية.

ب) يؤدّي ارتفاع الأجور في قطاع المنتجات الأولية إلى ارتفاع الأجور في الصناعات التحويلية ومن ثمّ ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4) الموقع الجغرافي :

يكتسي موقع الدولة الجغرافي أهميته من حيث وقوعها مثلاً بالقرب من الطرق البحرية أو بالقرب من الأسواق الهامة مثل السوق الأوربي أو السوق الأمريكي...إلخ.

بحيث نجد بعض الكتّاب الاقتصاديّين يعزي السبب في نجاح صناعات التصدير في الدنمارك والنرويج في مطلع التسعينات من القرن الماضي (ق20) إلى قرب هاتين الدولتين من الأسواق الكبيرة في غرب أوربا.

ولكننا أيضاً نُواجه بتناقض كبير حيث نجد أنّ التحوّل الصناعي الكبير في اليابان من صرح صناعي للإنتاج المحلي إلى صرح صناعي يعمل أساساً لخدمة الأسواق الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية على الرغم من البعد الشاسع لهذه الأسواق عن اليابان.

ويُمكن أن يُقال الشيء نفسه عن الدول الصناعية الحديثة في الشرق الأقصى مثل تايوان وكوريا حيث أننا نجد أنّ هاتين الدولتين أكثر نجاحاً في التصدير إلى السوق الأمريكي عن التصدير للسوق الياباني القريب وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي : هل القرب من السوق الإقليمي مفيد في عملية التصنيع ؟ مثل مشروع السوق العربي المشترك أو سوق غرب أو شرق إفريقيا بالنسبة للدول الإفريقية الواقعة في أيّ من هاتين المنطقتين.

ومن الواقع الملموس للدول النامية نجد أنّ دور التكامل أو ما يُعرف بالأسواق الإقليمية المشتركة تُعتبر حبراً على ورق في كثير من الأحوال.

وبالتالي فإنّ مستقبل التصنيع في أيّ دولة نامية لا يصحّ أن يعتمد على القرب من سوق إقليمي أو سوق مشترك لأسباب معروفة :

أ) انخفاض في معدّل النمو الاقتصادي في الدولة المجاورة.

ب) التغيير المستمر في الظروف السياسية والاقتصادية وغيرها من العوامل التي تُعيق عملية التنمية الاقتصادية.

5) الروابط التمييزية مع الدول الصناعية :

ونقصد بذلك دخول منتجات الدّول النامية إلى سوق الدول الصناعية الكبيرة بفضل تعريفة جمركية مميّزة ومن أمثلة ذلك في الوقت الحاضر منتجات المستعمرات الفرنسية السابقة حيث تتمتع منتجات هذه البلاد بمعاملة تفضيلية في السوق الأوربية المشتركة. ولو أنّ هذه الدول لا تستطيع الاستفادة بالكامل من مثل هذه التفضيلات المقدَّمة إليها، وذلك لظروف خاصة بهذه البلاد نفسها.

6) الاستثمارات الأجنبية :

يُمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً في عملية التصنيع وهذا لا يتوقف على حجم الاستثمارات الأجنبية ولكن على توجيه هذه الاستثمارات. فمثلاً إذا ركّزت

الاستثمارات الأجنبية على العمل في السوق المحلية تحت مظلة الضرائب الجمركية المرتفعة فإنّ النتائج لن تكون طيبة وسوف ينتهي الأمر بخسارة صافية في النقد الأجنبي للدولة المضيفة، وذلك لأنّ الدولة سوف تضطر إلى استيراد المواد الخام والآلات وقطع الغيار ثمّ تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج وهذا من شأنه جعل النقد الأجنبي الذي سوف تتحمله الدولة في حالة استيراد السلعة من الخارج. وفي حالة دولة مثل اليابان ومن بعدها كوريا وتايوان يُلاحظ أنّ هذه الدّول قد اعتمدت على العناصر الوطنية من المنظمين والإداريّين.

ووجهت صناعاتها نحو التصدير أي أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر جاء إلى هذه البلاد بصناعات بأيدي وطنية وإدارة وطنية وذلك بهدف خدمة الأسواق الأجنبية.

7) المعونات الأجنبية[1] :

يُعتبر هذا الموضوع هاماً جداً وذلك من خلال تسليط الضوء على نماذج في المشاركة الأجنبية أو المعونات الأجنبية لبعض البلدان النامية التي أطلق عليها فيما بعد البلدان حديثة التصنيع حيث استندت هذه المشاركة الصناعية الأجنبية في التجربة الكورية على مساعدات أمريكية اتخذ الشطر الأعظم منها صورة منح وذلك بقيمة 12,6 بليون دولار في الفترة من 1946 إلى 1979 واتخذ أكثر من نصف هذا المبلغ صورة مساعدات عسكرية (بالإضافة إلى حوالي 3 بليون دولار من دول أخرى منها بليون دولار من اليابان بعد تطبيع العلاقات اليابانية الكورية 1985).

وأهمّ القنوات التي دخلت منها هذه المساعدات الأمريكية إلى كوريا الجنوبية هي :

أ) المساعدات التقنية وتُقدّر تكلفتها خلال الفترة 1953-1962 بحوالي عشرة ملايين دولار.

ب) التدريب وقد تمّ تدريب الاقتصاديّين الكوريّين في الولايات المتحدة الأمريكية ليتمّ استيعابهم في الجامعات وقطاع الأعمال (وكان لوكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية AID دور قيادي في هذا المجال من خلال تدريب عدد كبير من المستشارين الذين كان لبعضهم نفوذ كبير بصدد عملية التخطيط عموماً والسياسات الاقتصادية ذات الصلة بالتصنيع خصوصاً.

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدّي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1980، ص 140

ج) المساعدة على إقامة المؤسسات القادرة على أداء وظائف البحث العلمي والاستشارات في مجال التنمية الصناعية والتكنولوجيا الصناعية بخاصة.

كان ذلك نموذج عن المشاركة الأجنبية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية في البلدان النامية ويجب أن نؤكّد في هذا الإطار أنّ المهمّ ليس في حجم المعونات المقدَّمة لعملية التنمية الاقتصادية ولكن المهمّ هو شروط هذه المعونات وهل هي معونات حرّة أم مقيّدة ؟ فالمعونات المقيّدة التي تُقدَّم إلى الصناعة كثيراً ما تؤدّي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ومعونات الغذاء التي تقدّم للدول النامية قد تؤدّي إلى إعاقة التنمية الزراعية في هذه البلدان.

8) التعليم :

يلعب التعليم دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية وتتوقف درجة التعليم ونوعيته على سياسات الحكومة الخاصة بالاستثمار في رأس المال البشري ولكن التعليم وحده لا يكفي لتحقيق التنمية الصناعية السريعة أي أنّ التعليم شرط لازم ولكنه ليس شرطاً كافياً إذ نجد عدّة نماذج تدلّ على صحة هذه الفرضية، فمثلاً نجد دولاً مثل شيلي وأرقواي تتمتع بمستوى تعليم عالي يؤهلها أن تُحقق مستوى أعلى في التقدّم الصناعي من دول أخرى فاقتها في هذا المجال في الشرق الأقصى ككوريا وتايوان. ولا نقصد بالتعليم هنا المعنى الضيق للكلمة والقاصرة على التعليم التقليدي ووسائله وإنما يدخل ضمن هذا التعريف كافة الوسائل والأدوات اللازمة لرفع مستوى المهارات والكفاءات القائمة وزيادة عرض هذه المهارات الفنية والكفاءات بصفة مستمرة بما يتلاءم واحتياجات التنمية الصناعية[1].

9) الظروف السياسية والاجتماعية :

إنّ الظروف السياسية والاجتماعية قد تُساعد عملية التنمية الصناعية كما أنها قد تُعيق عملية التقدّم الاقتصادي بشكل عام إذا كانت لا تُتيح المجال لأصحاب الفكر من أجل الإبداع ومساعدتهم بشتى الوسائل المادية والتشريعية لكي يُطبّقوا ويُطوّروا ما توصّلوا إليه من ابتكار واختراع في مجال العلوم بشكل عام.

---

[1] عمر محيي الدين، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 224

المبحث الثاني

عرض لبعض استراتيجيات التصنيع

ليست استراتيجية التصنيع إلاّ قسماً جوهرياً من استراتيجية التنمية الشاملة وهي تُعرف بأنها مزيج من المعايير الموضوعية التي تُحدّد اتجاهات التنمية الصناعية في البلد المعيّن وفي رسم سياستها والتنظيمات والإجراءات المنوي العمل بها لبلوغ أهداف معينة على ضوء الغايات التي يُحدّدها المجتمع وصناعات بدائل المستوردات لتحقيق أقصى ما يُمكن من الأهداف المرجوّة من عملية التنمية الصناعية.

وفي هذا الإطار دأب الاقتصاديّون على طرح عدّة نماذج لاستراتيجيات التصنيع سنتناول أهمها في هذا المبحث على شكل مطالب كما يلي :

المطلب الأول : استراتيجية التصنيع من حيث الحجم (صناعة ثقيلة أو خفيفة).

المطلب الثاني : استراتيجية التصنيع من حيث الهدف (صناعة بدائل الواردات أو التصنيع من أجل التصدير).

المطلب الأول : استراتيجية التصنيع من حيث الحجم (صناعة ثقيلة أو خفيفة).

يُمكن النظر إلى استراتيجية التصنيع من زاوية حجم الصناعة فهناك استراتيجية للتصنيع تُركز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية وأخرى تُركز على الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية وسوف نعرض بشيء من التفصيل لهاتين الاستراتيجيتين في إطار الفقرتين التاليين :

الفقرة الأولى : استراتيجية الصناعات الخفيفة (أو الاستهلاكية).

ترجع أهمية هذه الاستراتيجية إلى أنها تُمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها اعتماداً على الصناعات الاستهلاكية ثمّ تلى ذلك الصناعات الوسيطة وأخيراً الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية وقد اعتمد هذا التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب ممّا يعني أنّ أيّ صناعة لا تقوم إلاّ إذا كان هناك سوقاً كافياً لها.

ويرى معظم الاقتصاديّين أنه يُمكن تفسير ذلك بالاعتماد على قانون انجل والذي ينصّ على أنه في حالة ازدياد الدخل الحقيقي للأفراد بعد حدّ معيّن فإنّ نسبة ما يُنفق على السلع الغذائية تأخذ في الانخفاض، أو بمعنى آخر تنخفض مرونة الطلب الدخلية على الغذاء في حالة زيادة الدخل الحقيقي للأفراد فوق حدّ معيّن وفي الوقت نفسه تزداد مرونة الطلب الدخلية على السلع الاستهلاكية المصنعة، أي يترتّب على ازدياد الدخل تحوّل في هيكل الطلب تجاه الصناعات الاستهلاكية المصنوعة ممّا يُشجع على إنشاء وازدهار هذه الصناعات ومع نموّ وانتشار الصناعات الاستهلاكية يزداد الطلب على الصناعات الوسيطة ممّا يؤدّي إلى التوسّع في الاستثمار في هذه الصناعات. وفي مرحلة لاحقة تقوم صناعات أدوات الإنتاج أو الصناعات الرأسمالية وذلك بعد أن يكون السوق قد اتّسع على منتجات هذه الصناعات نتيجة توسّع كلّ من الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة[1].

إلاّ أنه وقبل أن نسترسل في الكلام علينا أن نذكر شيئاً عن التمييز بين الصناعات الإنتاجية والصناعات الاستهلاكية.

فالصناعة الإنتاجية هي كلّ الصناعات التي تُساهم في إنتاج السلع الإنتاجية أي السلع التي تُستخدم في إنتاج سلع أخرى.

---

[1] محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، د/ت، ص 89-90

أمّا الصناعات الاستهلاكية فهي تعني كلّ الصناعات التي تُساهم في إنتاج السلع التي تُستهلك مباشرة بواسطة الأفراد.

إلاّ أنه كثيراً ما يصعب التمييز بين الصناعات تمييزاً قاطعاً كما تقدّم وذلك لأنّ الكثير من الصناعات تُنتج كلا من السلع الاستهلاكية والإنتاجية إلاّ أنّ هوفمان يقول أنه يكفي أن تُصبح الصناعة استهلاكية إذا كان 75% على الأقلّ من إنتاجها يُشكّل سلعاً استهلاكية، وعلى العكس من ذلك تُعتبر صناعات إنتاجية إذا كان 75% من إنتاجها يُشكّل سلعاً إنتاجية إلاّ أنه يُمكن التعرّف على ذلك بدقة باستخدام جدول المدخلات والمخرجات في حالة توفرها وتُعتبر صناعات المنسوجات والأغذية والمنتجات الجلدية والأثاث والمفروشات سلعاً استهلاكية بينما تُعتبر الصناعات المعدنية ووسائل النقل والكيماويات من الصناعات الإنتاجية وتُشكّل هاتان المجموعتان من الصناعات 3/2 على الأقلّ من الإنتاج الصناعي في أيّ بلد.

ومن الملاحظ على العموم أنّ البلدان السائرة في طريق النموّ عادة ما تبدأ تصنيعها بالصناعات الاستهلاكية (أو الخفيفة) وذلك راجع حسب ما يرى المحلّلون الاقتصاديّون لملاءمة أو تناسب هذا النوع من الصناعات مع ظروف البلدان النامية حديثة العهد بالتصنيع وذلك من خلال ما يلي :

1- حاجة هذا النوع من الصناعات إلى مقادير قليلة من رأس المال مقارنة بالصناعة الثقيلة.

2- حاجة هذا النوع من الصناعات إلى درجات متواضعة من الخبرة الفنية والمهارة إذ كثيراً ما يُمكن تحويل اليد العاملة المتوفرة في هذه البلدان من الحرف المتواضعة إلى المصانع الجديدة كما هو الحال في صناعة المنسوجات وصناعة الغذاء مثلاً.

3- صغر حجم المصنع الأمثل وبالتالي تماشيه مع حجم السوق الصغير في هذه البلاد.

4- حاجة هذه السلع إلى وقت قصير لإنتاجها أي أنها لا تتطلّب وقتاً كبيراً ينضاف إلى تكاليف إنتاجها.

في حين نجد أنّ الصناعات الإنتاجية (أو الثقيلة) على العكس من ذلك تحتاج إلى :

1- مقادير أكبر من رأس المال.

2- درجة أكبر من التخصّص والمهارة.

3- كبر حجم المصنع الأمثل.

4- وقت طويل نسبياً لإنتاجها.

وللاعتبارات المتقدمة تبدأ البلاد النامية عادة بالصناعات الاستهلاكية ومنها تتقدّم ناحية الصناعات الوسيطة والإنتاجية وذلك في حالة اتساع السوق وكبر حجم القاعدة الصناعية فيها.

الفقرة الثانية : استراتيجية الصناعات الثقيلة[1].

سادت هذه الاستراتيجية في الاتحاد السوفيتي وبلاد ما يُعرف بالكتلة الاشتراكية سابقاً ويقوم نمط التصنيع في هذه البلاد على أساس التخطيط المركزي وعلى ذلك فإنّ قيام الصناعات الإنتاجية في هذه البلاد والذي تمّ في وقت قصير نسبياً خلال القرن الماضي لم يتحقق طبقاً لعوامل السوق أو الطلب ولكن تمّ ذلك على أساس توجيه قدر كبير من الاستثمارات تجاه هذه الصناعات ذلك أنّ هذه المجموعة من البلدان وجدت أنّ الاعتماد على النمط التاريخي للتصنيع سوف يكون بطيئاً ولا يُحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وبصفة عامة يعتقد مفكّرو هذه البلاد أنّ معدّل النموّ الاقتصادي يتوقف على مقدار الاستثمار من الصناعات الثقيلة بصفة خاصة وذلك على اعتبار أنّ هذه الصناعات مكلفة وتستوعب قدراً كبيراً من الاستثمارات ممّا يُتيح من ناحية تحقيق الهدف الاستثماري ومن ناحية أخرى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق هدف زيادة الدخل وتحقيق مستوى معيشي أعلى وفقاً للخطة الموضوعة.

وفي نفس الوقت تعمد الخطة إلى إنشاء مجموعة من الصناعات التابعة تقوم باستيعاب إنتاج الصناعة الإنتاجية الرئيسية، فمثلاً بجانب إنشاء مصنع ضخم للحديد والصلب يتمّ إقامة مجموعة من المصانع تستخدم خامات الحديد والصلب في صناعة حديد التسليح، وأشكال وأنواع من الآلات والأدوات، بناء السفن، صنع الكبارى، المواسير، المركبات ووسائل النقل المختلفة، وبذلك يُمكن التغلّب على مشكلة نقص الطلب بأن يتمّ إقامة الصناعة الثقيلة وفي نفس الوقت إقامة الصناعات التي تستوعب إنتاجها.

---

[1] عمر محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت 1972، ص 11

وعلى العكس من ذلك يرى المخطّطون أنّ كثرة الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية أو الخفيفة مع تقليل الاستثمار في الصناعات الثقيلة من شأنه أن يؤدّي إلى خفض الإنتاجية للمجتمع وذلك لإيمانهم الشديد بأنّ القدرة الإنتاجية تقوم أصلاً على مقدار الاستثمار في الصناعات الإنتاجية أو الثقيلة[1].

المطلب الثاني : استراتيجية التصنيع من حيث الهدف (صناعة بدائل الواردات أو التصنيع من أجل التصدير).

الفقرة الأولى : استراتيجية إحلال الواردات[2].

ويُقصد بها أن يُنتج المجتمع محلياً ما كان يستورده من قبل أو ما كان يُمكن أن يستورده لو لم يقم بهذا الإنتاج. وتُعتبر سياسة إحلال الواردات -والتي سادت منذ أوّل الخمسينات إلى أوائل الستينات- بمثابة التوفيق بين رغبة المجتمعات المتخلّفة في التنمية الصناعية وبين سيادة النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية، فلم يكن ثمة بأس من أن تقوم بعض الصناعات التي تُنتج السلع الاستهلاكية النهائية في تلك المجتمعات طالما أنها لا تملك إلاّ أن تستورد السلع الإنتاجية أو المعدّات الرأسمالية والوسيطة من الدول الصناعية المتقدمة، فهي وإن حجبت جزءاً من السوق المحلية عن صادرات الدول المتقدمة صناعياً من السلع الاستهلاكية فإنها تفتح مزيداً من السوق المحلية لصادرات تلك الدول من السلع الإنتاجية لتنسجم بذلك مع الاتجاه الجديد الصاعد في السوق الدولية العالمية وهو غلبة تجارة السلع الإنتاجية مقابل تضاؤل تجارة السلع الاستهلاكية. ومن هنا فقد انطلقت سياسة إحلال الواردات في بعض البلدان المتخلّفة ودفعتها الظروف التاريخية المشجعة وأبرزها :

1- توافر الطلب الفعلي في هذه البلدان على السلع الاستهلاكية التي كان يجري استيرادها بالفعل.

2- تدهور معدّلات التبادل الدولي في الخمسينات والستينات للسلع الأولية المصدَّرة من البلاد النامية لصالح السلع الاستهلاكية النهائية ممّا ولّد ضرورة القيام بتصنيع بعض هذه السلع للحيلولة دون المزيد من تدهور موازين المدفوعات لهذه البلاد.

---

[1] محيي سلامة، المجلة الاقتصادية، مجلد 1987، ص 238-239

[2] رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المعارف بالإسكندرية، 1987، ص 41

3- إنّ تطوّر الفروع الصناعية القائمة على إحلال الواردات كان فيما يبدو أخف الضررين بالنسبة للاحتكارات الرأسمالية وذلك بدلاً من توسيع الفروع الصناعية التصديرية، فقد قيّدت الثورة العلمية التكنولوجية ومن قبلها آثار الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية من واردات الدول الرأسمالية من السلع الأولية التي تُنتجها البلاد النامية، كما وسّعت من تبادل المنتجات المصنوعة بين البلاد المتقدمة وبعضها البعض فلم يكن أمام رأس المال الأجنبي من ثَمّ إلاّ أن يتدفق على بعض البلاد النامية لإقامة صناعة بدائل الواردات ورغم حدوث تطوّرات كبيرة في البلاد النامية والاقتصاد العالمي فما يزال إحلال الواردات يؤدّي دوراً كبيراً في النمو الصناعي بهذه البلاد خاصة إذا أدخلنا مفهوم "إحلال الواردات الكامن Potenial إلى جانب إحلال الواردات الفعلي Actual فالإحلال الفعلي هو إنتاج ما كان يجري استيراده سابقاً ويُطلق -كمفهوم- على بدايات التصنيع في قطاع معيّن، أمّا الإحلال الكامن أو المحتمل فهو إنتاج ما كان يلزم استيراده لو لم يتمّ الإنتاج المحلي ... ويُطبّق هذا المفهوم إذا تقادم العهد بالتصنيع في أحد القطاعات.

ولقد كان سلاح مختلف الدول التي تتّبع هذا النمط من استراتيجيات التصنيع هو مبدأ حماية الصناعة الوليدة والناشئة وذلك خلال مراحلها الأولى من التصنيع باستثناء بريطانيا خلال الثورة الصناعية إلاّ أنّ أسلوب هذه الحماية يختلف من بلد لآخر إذ نجدها متوازنة ومعتدلة عند بعض الدول الصناعية حالياً نجد أنها عالية ومبالغ فيها لدى بعض الدول النامية في الوقت الحالي.

وإن كان هذا الأسلوب لم يعد مقبولاً في الوقت الحالي من طرف المنظومة الاقتصادية الدولية وذلك في ظلّ تبني مفهوم العولمة الاقتصادية ممّا يستدعي التركيز على بديل آخر لاستراتيجية التصنيع في البلدان النامية كاستراتيجية التصنيع من أجل التصدير وغيرها وهذا ما سنتطرّق إليه لاحقاً إلاّ أنه وقبل التطرّق للبدائل المتاحة لهذه الاستراتيجية فإنه يجدر بنا أن نتعرّض لأهمّ النتائج التي تُعتبر ملازمة لهذا النمط من أنماط محاولات التنمية الصناعية في النقاط التالية :

أولا : زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

إذ يؤدّي إقامة صناعة معينة بالداخل بدلاً من الاعتماد على استيراد سلعة تامة الصنع إلى القيام باستيراد ما يلي[1] :

أ) الآلات والمعدّات اللازمة للصناعة.

[1] World Bank, World Development Report, 1987 (New York : The Bank, 1987). p 5

ب) حق إنتاج السلعة من الشركة الأجنبية (براءة الاختراع).

ج) تكاليف المقاول الأجنبي الذي يقوم ببناء المشروع.

د) نفقات الخبراء الأجانب الذين يُعاصرون عملية تركيب المعدّات ثمّ الاستمرار مع المشروع خلال عملية الإنتاج (وإن كان بعدد أقلّ من الخبراء).

هـ) الخامات والمكوّنات المختلفة.

و) قطع الغيار اللازمة من وقت لآخر...إلخ.

أي أنّ ما يحدث هو أنه بدلاً من إنفاق نقد أجنبي على شراء سلعة أجنبية تامة الصنع يتمّ الآن إنفاق نقد أجنبي ولكن بصورة أكبر لشراء العناصر السابق الإشارة إليها ممّا أدّى إلى زيادة الضغوط على ميزان المدفوعات لهذه البلدان.

ثانيا : تعميق التفاوت في توزيع الدخل.

وينتج هذا أساساً عن نمط المنتجات وأساليب الإنتاج الجديدة، فمن جانب أوّل نجد أنّ الواردات كانت تأخذ سابقاً -في معظمها- صورة السلع الاستهلاكية فقد تركّز الإنتاج على هذه السلع، ولمّا كانت الطبقات الاجتماعية في أدنى السلّم الاجتماعي -العمّال والفلاحون- بعيدة أصلاً عن دائرة الإنتاج السلعي مقابل اتساع حجم الطلب الفعلي من جانب الطبقات الحائزة لمعظم الثروة والدخل الوطني وتركّز استهلاكها على السلع المعمّرة والمقلّدة لأنماط الاستهلاك الغربية بمقتضى أثر المحاكاة فلذلك كله انصبّت الصناعات الحالة محلّ الواردات على إنتاج السلع الاستهلاكية المعمّرة والمحاكية للغرب في صورة التجميع أساساً (ثلاجات، غسالات، تليفزيونات، أفران بوتاجاز، سيارات خاصة للركوب...إلخ).

ومن جانب آخر فإنّ صناعات إحلال الواردات كانت تتميّز بالتحيّز لأساليب الإنتاج كثيفة رأس المال والموفرة لعنصر العمل ممّا قلّل من فرص العمل المنتج لدى القطاعات المعرّضة للبطالة الكلية أو الجزئية وهي قطاعات الفلاحين والعمّال، وهكذا عضّدت أساليب الإنتاج وأنماط المنتجات صور عدم العدالة في توزيع الدخل وعمّقت بالتالي حقيقة التفاوت الطبقي في المجتمعات النامية.

ثالثا : تعميق التبعية للسوق الرأسمالية العالمية.

لقد أدّى هيكل الحماية سواء بهيكل التعريفة (بما في ذلك التعريفة الاسمية والتعريفة الفعلية) أو بالقيود الكمّية والإدارية المتنوّعة بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف المغالى فيه للعملة المحلية إلى تقييد الواردات من السلع الاستهلاكية الجاهزة لحماية الصناعات الوليدة وقد أدّى هذا إلى التحيّز في اختيار الصناعات ذات المحتوى المرتفع من الواردات أي تلك التي ترتفع فيها نسبة الواردات المستخدمة إلى الناتج، وإلى تزايد الاعتماد على رأس المال الأجنبي للاستمرار في تشغيل الصناعات بنفس مستوى طاقتها الإنتاجية ومن ثَمّ اشتداد حدّة أزمة النقد الأجنبي وتزايد تأثير قيد النقد الأجنبي على المجهودات الصناعية وعلى الإمداد بالغذاء والطاقة والواردات الضرورية الأخرى وكانت النتيجة اللازمة لذلك، هي تزايد العجز في موازين المدفوعات للدول المعنية.

رابعا : الإضرار بصادرات الدول النامية من المنتجات الأولية التقليدية.

ويرجع ذلك إلى أنّ الدولة تشجيعاً منها للاستثمار في المشروعات الصناعية فإنها تعمل على تمكين هذه المشروعات من استيراد احتياجاتها من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة بأسعار منخفضة. وذلك بجعل سعر صرف عملتها الرسمي أعلى من سعر الصرف الحقيقي وهذا من شأنه أن يرفع من أسعار الصادرات من السلع الأولية ممّا يُقلّل من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ويُقلّل من سعر الواردات الأجنبية معبّراً عنها بالعملة الوطنية كذلك فإنّ ارتفاع سعر العملة الوطنية بصورة غير حقيقية من شأنه أن يُشجّع على التوسّع في استخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس المال وقليلة اليد العاملة وذلك طالما كانت الآلات المستوردة رخيصة الثمن معبّراً عنها بوحدة من العملة المحلية.

خامسا : إنّ المستفيد الأكبر من سياسة إحلال محلّ الواردات هي الشركات الأجنبية التي استطاعت أن تُقيم مصانعها في داخل الدولة النامية وخلف الأسوار العالية من الحماية الجمركية، وتتمتّع في الوقت ذاته بالمزايا التي تمنحها قوانين الاستثمار مثل المزايا الضريبية والجمركية وغيرها، ومن الملاحظ بعد استبعاد الفوائد والأرباح والإتاوة وأتعاب الإدارة وإنّ معظم هذه البنود يتمّ تحويلها إلى الخارج وما يتبقى بعد ذلك من أرباح فإنه يذهب إلى رجال الأعمال الأثرياء الذين يتعاونون مع الشركات الأجنبية ويعطوهم الحماية السياسية والاقتصادية.

ساوسا : تمخّضت سياسة التصنيع لإحلال الواردات عن اختلال في الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال حيث انعكست سياسات الحماية الجمركية وتفضيلات سعر الصرف إلى تخفيض السعر الحقيقي لعنصر رأس المال فشجّع على كثافة استخدامه على حساب عنصر العمل، فزاد ذلك من تفشي البطالة وإلى اختلال البنيان الاقتصادي.

الفقرة الثانية : استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير[1].

تقوم هذه الاستراتيجية على اختيار عدد معيّن من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجّه إلى السوق الخارجي وليس إلى السوق الداخلي من هنا فإنّ العنصر الحاكم في نجاحها هو توفر الطلب الخارجي، ذلك أنّ تحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدّلات نموّه، كلها أمور تتوقف أولاً وأخيراً على اتجاهات الطلب الخارجي ويُمكن تسميتها أيضاً باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج والحق أنّ أغلبية البلدان النامية قد عرفت عبر تاريخها الحديث هذا النوع من التخصّص في الإنتاج الموجّه للتصدير، وكانت النماذج الكلاسيكية لذلك هي حالات التخصّص في إنتاج المواد الأولية وتصديرها وهو التخصّص الذي تمخّض عن تشويه واضح في هيكل الإنتاج القومي وعن اندماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وعن إعاقة نموّها واستغلالها لمصلحة عمليات التراكم والتقدم في المراكز الرأسمالية وقد أفرزت هذه النماذج علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ وهي أمور مازالت البلدان النامية تُعاني من وطأتها في الآونة الراهنة ومهما يكن من أمر فإنه بعد أن أدخلت استراتيجية الإحلال مكان الواردات الطريق المسدود وتوقفت إمكاناتها التنموية نظراً للمثالب التي شابت تجربة التطبيق العملي لها يتبنى الآن عدد من الأقطار النامية ما يُسمّى استراتيجية التصنيع الموجّه للتصدير وهناك من يدعوا الآن إلى ما يُسمّى التصدير الذي يقود النموّ.

والحق أنّ هذا النمط التصنيعي الذي وُجد له نماذج واضحة في بعض بلدان جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة، يتمّ الآن الترويج له من قِبل عدد كبير من الاقتصاديّين في المنظمات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي) على أساس أنه النمط

---

[1] رمزي زكي، مفهوم التخلف الاقتصادي وتفسيره، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1984، ص 15-22 "بتصرف"

الذي يتسنى للبلدان النامية من خلاله التغلّب على مشاكل العجز في موازين المدفوعات ودعم قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية والحصول على التقانة الحديثة...إلخ.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّ الدول الرأسمالية لا تُمانع في الوقت الراهن في المشاركة في دعم هذا النوع من التصنيع بل إنها تُبدي الآن استعدادها لكي تتخلّى عن بعض الصناعات التحويلية لكي تتخصّص فيها البلدان النامية وتتميّز هذه الصناعات بما يلي :

- إنها تحتاج إلى عمالة كثيفة.
- إنها ملوّثة للبيئة.
- إنها تستهلك قدراً كبيراً من الطاقة.

وعموماً، فنحن نعتقد أنّ هذه الاستراتيجية شأنها في ذلك شأن استراتيجية إنتاج المواد الخام الموجه للتصدير إبّان فترة الاستغلال الإمبريالي، غير مؤهلة لتحقيق التنمية في هذه البلدان، وأنها تُعيد إدماج هذه البلدان في شبكة العلاقات الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي في ظلّ أوضاع غير متكافئة، تجعل البلدان النامية موضوعاً لعمليات نهب مستمرة.

فمن ناحية ثبت أنّ عمليات التصنيع الموجه للتصدير في هذه البلدان قامت بها مجموعة معينة من الشركات الأجنبية دولية النشاط، وهي تُحقق أرباحاً ودخولاً خيالية من جراء نشاطها في هذه البلدان، وهذه الدخول والأرباح التي يُحوّل معظمها إلى الخارج تتمثل في الأرباح المتحققة والفوائد على رأس المال وعوائده ورسوم استخدامات العلامات التجارية وبراءات الاختراع وأجور العمال ورجال الإدارة الأجانب...إلخ.

وتُشير الإحصاءات إلى أنّ معدّل الربح الذي تُحققه هذه الشركات في تلك البلدان لا يقلّ عن ضعف معدّل الربح في البلدان الأمّ التابعة لها هذه الشركات.

وبصفة عامة يُمكن حصر مزايا وعيوب هذه الاستراتيجية في الآتي :

أولا : المزايا.

مزايا الاستراتيجية :

1- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية الذي يتمتع به الاقتصاد القومي وهذا من شأنه أن يُمكّن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصّص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع

ليست بالضرورة سلعاً أولية مثل القطن أو البترول مثلاً ولكن سلعاً مصنوعة تعتمد على الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج بعض السلع الأولية وغيرها من الإيجابيات التي يتمتع بها اقتصاد الدولة مثل وفرة العمل الرخيص اللازم لنجاح صناعة الملابس الجاهزة هذا على سبيل المثال لا الحصر.

2- التغلّب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي ممّا يُمكّن الدولة النامية من الاستفادة من وفرات الحجم الكبير وهذا العامل هام جداً بالنسبة للدول النامية صغيرة الحجم أو الفقيرة مثل أغلبية البلدان الإفريقية والعربية ومن ضمنها موريتانيا.

3- إنّ إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يُشجّع على ارتفاع مستوى الكفاءة في أنحاء الاقتصاد القومي وهذا العامل هام جداً وخاصة في حالة الصناعات التي تُنتج سلعاً تُستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.

4- إنّ معدّل نموّ السلع المصنعة من أجل التصدير لا يتوقف على معدّل نموّ السوق المحلي (كما هو الحال في حالة السلع التي تُنتج بهدف الإحلال محلّ الواردات) ولكنه يتوقف على معدّل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

ثانيا : عيوب سياسة التوجّه نحو التصدير.

1- إنه قد يصعب على الدول النامية أن تُقيم صناعات تصديرية بسبب شدّة المنافسة من جانب الدّول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع وما لذلك من مزايا سواء على مستوى القدرة الكمية (الطاقة الإنتاجية) أو على مستوى القدرة الكيفية (مستوى الجودة).

2- إنّ هذه البلدان النامية التي تعتمد أساساً على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تُعاني من وقت لآخر من أيّ أزمات اقتصادية تمرّ بها بلدان الدول الصناعية ومثال ذلك ما عانت منه دول الشرق الأقصى من الركود الاقتصادي بسبب الركود الاقتصادي الذي مرّت به بعض الدول الصناعية في غرب أوربا وشمال أمريكيا في مطلع الثمانينات من القرن الماضي (العشرين).

3- إنّ الدول الصناعية قد تُقيم جداراً عالياً من الحماية الجمركية فيما يتعلّق بصناعاتها التي تتميّز بالبساطة أو باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة).

وهذه هي الصناعات التي يُمكن أن تتمتّع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها، وإن كانت هذه الخاصية قد أصبحت أقلّ حدّة في الوقت الحالي أي في ظلّ العولمة الاقتصادية.

المبحث الثالث

مشاكل التصنيع ودوره في التنمية

لقد أوضحنا من خلال النقاط السابقة أنّ التصنيع قد فرض نفسه كمدخل لإحداث النموّ الاقتصادي والاجتماعي الشامل في الدول النامية من حيث قدرته على إحداث التحوّل التكنولوجي وما يتبع ذلك من تحوّل في علاقات وقيم الإنتاج وكذلك قدرته على تعبئة الموارد وبسبب تشابك قطاع الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة فإنّ عملية التصنيع تؤدّي إلى تنويع وتنشيط الاقتصاد بشكل عام من خلال تنشيط مختلف قطاعاته.

ويلعب التصنيع دوراً هاماً في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار وتعجيل التنمية الاقتصادية كما يؤدّي إلى خلق فرص العمل المنتج ودعم العلاقة بين المكافأة الإنتاجية حيث أنّ تدعيم العلاقة بين الدخل القومي والإنتاج الفعلي المعتمد على المقوّمات الذاتية لابدّ أن ينعكس على الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع إلاّ أننا نجد أنّ التصنيع في البلدان النامية لم يُكتب له النجاح في تحقيق جلّ هذه النتائج في بعض البلدان في أحسن حالته في حين كان عبئاً على بلدان أخرى وهذا ما سنُحاول التطرّق له في هذا المبحث من خلال مطلبين :

المطلب الأول : دور التصنيع في تنمية البلدان النامية.

المطلب الثاني : مشاكل التصنيع في البلدان النامية.

المطلب الأول : دور التصنيع في تنمية البلدان النامية.

يلعب التصنيع دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك من خلال ما يلي :

1- زيادة التراكم الرأسمالي :

يلعب التصنيع دوراً هاماً في تسريع عملية التراكم وذلك لأنّ التصنيع يخلق إمكانية التمويل الذاتي لمشاريع التنمية بفضل ما تُحققه الصناعة من أرباح (خاصة إذا كانت السياسة السعرية للدولة تخدم هذا الاتجاه) ولكنها تبقى مجرّد إمكانية لأنّ العبرة ليست في خلق الفائض الاقتصادي الصناعي فحسب بل وفي استخدامه أيضاً لصالح التنمية، إذ نجد أنه غالباً ما يكون الرأسماليون في البلدان النامية يحملون رؤوساً إقطاعية وبالتالي يُخصّصون النسبة الأكبر من أرباحهم لا إلى عملية التراكم بل إلى الاستهلاك التبذيري وحتى في الحالات التي تحتكر فيها الدولة النشاط الصناعي فإنّ الصناعة قد لا تُسرِّع من عملية التراكم الرأسمالي إذا كانت الاستثمارات الصناعية الحكومية لا تُحقق أرباحاً أو كانت هذه الأرباح تُستخدم لأغراض أخرى، وفي مثل هذه الحالات السابقة فإنّ عملية المساهمة الفعلية للصناعة في تسريع عملية التراكم الرأسمالي تقع على عاتق الإدارة الاقتصادية السليمة للقطاع الصناعي الحكومي وعلى مراقبة نشاطات القطاع الخاص وتوجيهها الوجهة التي تخدم عملية التراكم الرأسمالي بالشكل الذي يؤدّي إلى تطوّر وتقدّم قوى الإنتاج والارتفاع في الطاقة الإنتاجية والدخل القومي ممّا يدفع إلى القضاء على الاختلال في العلاقة بين الموارد البشرية والمادية.

2- زيادة حجم الاستخدام وذلك ليس بسبب ما تتطلّبه عملية الإنتاج الصناعي من يد عاملة فحسب بل وأيضاً بسبب ما تحتاجه النشاطات المرتبطة بهذه العملية كالنقل والتسويق وبقية الخدمات الإنتاجية من عمل. ورغم الجهود التي بذلتها هذه البلدان في مجال التصنيع ظلّت نسبة العاملين في النشاط الصناعي إلى مجموع القوّة العاملة متدنية جداً، فالاستخدام هنا لم يتمّ بنفس معدّل نمو الإنتاج الصناعي ربما لأنّ الصناعات التي أنشأتها هذه البلدان كانت تستخدم تقنيات مدخرة للعمل ويذهب في هذا الاتجاه دونارميردال حيث يقول بأنّ التصنيع على العكس ممّا يعتقد البعض يُقلّص حجم الاستخدام الكلي في المراحل الأولى للتنمية وذلك بسبب تدميره للصناعات الحرفية المستخدمة لليد العاملة. في حين يُفسّر اقتصاديون آخرون عدم استيعاب الصناعة لليد العاملة في الكثير من الاقتصادات النامية بعوامل مؤسسية يزعمون أنها تحول دون إقامة التوازن في

سوق العمل، ذلك أنّ العمّال الأقوياء سياسياً (أي المنتظمين في نقابات) يُجبرون مستخدميهم على أن يدفعوا لهم أجوراً أعلى بكثير من متوسط دخول العاملين في القطاع الزراعي، فيجتذب هذا الفرق الكبير في المداخيل العمّال الريفيين إلى المدن، إلاّ أنّ هذه الهجرة الريفية لا تؤدّي إلى انخفاض معدّل الأجر الصناعي للأسباب المذكورة أعلاه. ممّا يحول دون اكتتاب أرباب العمل للمزيد من العمّال مفضلين على ذلك استخدام تقنيات كثيفة برأس المال وهكذا يتوسّع القطاع الصناعي دون حصول توسّع مماثل في الاستخدام[1].

3- تصحيح الاختلالات الهيكلية :

يُعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية إذ يتوقف عليه تصحيح الاختلالات المرتبطة بظاهرة التخلّف. فاتّساع القاعدة الصناعية للمجتمع يؤدّي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، كذلك فإنّ تطوّر وتقدّم قوى الإنتاج المصاحبة لعملية التصنيع لابدّ وأن يُصاحبها تغيير في علاقات الإنتاج السائدة وهذه بدورها تدفع عملية التصنيع إلى الأمام، فالعلاقات الإنتاجية السائدة في ورشة الحرفي أو في صناعة صغيرة تختلف عن العلاقة الإنتاجية في مصنع كبير يستخدم الآلات والمعدّات الحديثة، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النموّ إلى الأمام. جملة القول أنّ التصنيع بمعنى الازدياد المستمر في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي يؤدّي إلى تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد أي في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة، ويترتّب على تقدّم أساليب الإنتاج المستخدمة القضاء على مظاهر التخلّف المرتبطة بسيادة الأساليب الإنتاجية المختلفة أي القضاء على الاختلالات الهيكلية.

ويقتضي التصنيع السريع زيادة حجم الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي ممّا يترتّب عليه زيادة حجم القاعدة الصناعية -بزيادة وتعدّد الوحدات الإنتاجية الصناعية، وتؤدّي زيادة الاستثمار في الصناعة إلى ارتفاع معدّلات نموّ الدخل الصناعي ومن ثَمّ ارتفاع معدّلات نموّ الدخل القومي بصورة تزيد عن معدّلات النموّ السكاني كما يؤدّي الارتفاع المستمر في الطاقة الإنتاجية الصناعية- نتيجة لزيادة الاستثمار في الصناعة إلى زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى أي أنه نتيجة لارتفاع معدّلات نموّ الدخل الصناعي عن معدّلات نموّ القطاعات الأخرى تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل وتنخفض الأهمية

[1] زياد الحافظ، استيعاب العمل في القطاع الصناعي، معهد الإنماء العربي، بيروت 1981، ص 7-8

النسبية للقطاعات الأخرى وبصفة خاصة الزراعة. كذلك يترتّب على الازدياد المستمر للتراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الصناعة، ازدياد طاقة هذا القطاع على استيعاب القوى العاملة نتيجة للزيادة السكانية كما يُصبح في مقدوره استيعاب أجزاء كبيرة من فائض القوّة العاملة الموجودة بالقطاعات الأخرى.

ويترتّب على زيادة القدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي على امتصاص القوّة العاملة زيادة الأهمية النسبية للعاملين في القطاع الصناعي وانخفاض الأهمية النسبية للعاملين في القطاعات الأخرى. وهكذا يؤدّي التصنيع إلى تغيّر هيكلي في الاقتصاد القومي بموجبه تزداد الأهمية النسبية للقطاع الصناعي من وجهة نظر الدخل المتولّد فيه أو من وجهة نظر العمالة المستوعبة أي أنّ التصنيع هو السبيل الوحيد لتحقيق النموّ الاقتصادي حيث يسود القطاع الزراعي وحيث تشيع ظاهرة البطالة، فالتصنيع هو المصدر الوحيد لاستيعاب هذه البطالة.

4- الاستثمار في صناعة معينة سوف يغلق فرص الاستثمار في صناعة أخرى ويدفع إليه ومن ثَمّ تغيّر الهيكل الإنتاجي الزراعي إلى هيكل إنتاجي صناعي. كذلك فإنّ الاستثمار في الصناعة يُغيّر من ظروف كلّ من الطلب والصرف القائمة فهو يُدخل سلعاً جديدة لم تكن موجودة من قبل، كما أنه يخلق دخولاً جديدة ويرفع من مستوى الدخول القائمة وهذا من شأنه أن يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم، وهذا من شأنه أن يُمارس آثاره على قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى أضف إلى هذا الآثار التي يُمارسها توسّع القطاع الصناعي على مستوى الإنتاجية والمصرفية الفنية ومستوى المهارات السائدة وانعكاس ذلك على بقية أجزاء الاقتصاد القومي، فاتّساع القطاع الصناعي يؤدّي إلى خلق مهارات جديدة ورفع مستوى المهارات القائمة، وبالتالي ازدياد مستوى وحجم المعرفة الفنية والتكنولوجية السائد، وانتشار هذه المعرفة على نطاق كبير في المجتمعات النامية بالشكل الذي يؤدّي إلى رفع إنتاجية العمل وما يُصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج والدخول وما لذلك من انعكاس إيجابي على ميزان المدفوعات في المدى البعيد في حالة ما إذا اتّبع البلد سياسة إحلال بدائل الواردات.

كما يزيد من مرونة الجهاز الإنتاجي ممّا يجعله قادراً على التكيّف مع التغيّرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين أو على تقنيات الإنتاج.

كما أنه يُعزّز عملية التكامل والترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك لِما تتصف به الصناعة من قدرة على الاجتذاب الخلفي والأمامي للنشاطات الأخرى.

يُلبّي الإنتاج الصناعي الاحتياجات المحلية للسلع والمنتجات والسلع الوسيطة والرأسمالية وبالتالي فإنه يلعب دوراً أكبر في الإنتاج لإحلال الواردات كما أنّ بمقدور النشاط الصناعي أن يُنتج الكثير من السلع والمنتجات التي تُشبع احتياجات العالم الخارجي من سلع الاستهلاك والسلع الرأسمالية، ومن خلال ذلك فإنّ التصنيع أقدر على حلّ مشكلة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، كما لا يُعاني النشاط الصناعي من مخاطر تراخي الطلب على منتجاته مع نموّ الدخل مقارنة ببعض منتجات القطاعات الأخرى كبعض المنتجات الزراعية الغذائية والمواد الأولية، وبالتالي لا توجد حدود لنموّ الإنتاج الصناعي وتنوّعه وتطوّره.

5- تغيّر البنية الاجتماعية والمفاهيم والمعتقدات بالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية وذلك ما سنُحاول تلخيصه من خلال النقاط التالية[1] :

أ) الاعتقاد في قيمة البحث العلمي :

من الممكن اكتساب الخبرة الزراعية والتجارية عن طريق الممارسة بالفعل ومهما يكن من شيء فالخبرة الزراعية والتجارية بشكلهما التقليدي -السابق لقيام الثورة الصناعية- غير معقدة ومن الممكن توارثها واقتصرت فائدة البحث العلمي آنذاك في كونه يزيد الخبرة.

أمّا في الميدان الصناعي فلا يُمكن المضي في شيء يُعتدّ به دون إجراء البحوث العلمية كما لا يُمكن التخطيط للتصنيع دون بحث علمي للإمكانات المادية والبشرية ولا يُمكن اكتساب خبرة تُساعد على الاختراع وزيادة الإنتاج الصناعي بدون البحث العلمي، كذلك لا يُمكن تكيّف التغيّر الاجتماعي ليُساير التصنيع السريع إلاّ بالبحث العلمي للجماعات والجموع والنظم الاجتماعية، ودراستها من حيث هيكلها ووظيفتها ولا يُمكن تغيير القيم والمعاني والمثل والمفاهيم والمعتقدات إلاّ بعد بحثها بحثاً علمياً. وكما يُقوّي من الاعتداد بقدرة الإنسان ويزيد من تقدير قيمة الوقت والجهد والمادة بالشكل الذي يؤدّي إلى تأكيد الكفاية الإنتاجية.

---

[1] حسن الساعاتي، التصنيع والعمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1980، ص 20-21

ب) حبّ العمل واحترامه :

الواقع أنّ العمل على مرّ العصور وفي الأديان العظمى في ماعدا الإسلام كان مختصراً إلى درجة كبيرة وكان العمّال إلى عهد قريب يُعاملون باحتقار وقسوة ولكن التصنيع السريع وما حققه من أهداف اقتصادية واجتماعية قد رفع مستوى معيشة العمّال ومكّن الحكومات من إجابة كثير من مطالبهم وتحسين أحوالهم الأمر الذي عاد بالتالي على حركة التصنيع بفوائد جمّة. كلّ ذلك عمل على اكتساب العمّال احتراماً كبيراً وجعل لهم وزناً ذا شأن في سياسة كثير من الدول حالة بريطانيا مثلاً كأوّل بلد للثورة الصناعية.

ج) التأثير على التركيب الاجتماعي القائم عن طريق خلق قوّة عاملة صناعية أجرية دائمة ومستقرة، واتّساع حجم القاعدة، تلك القوّة العاملة باتّساع القاعدة الصناعية ويترتّب على كبر حجم القوّة العاملة الأجرية نتائج سياسية واجتماعية نتيجة للاختلاف الجوهري في طبيعة العمل الصناعي عن العمل الزراعي ونتيجة لِما يُصاحب عملية التصنيع من زيادة واتّساع المناطق الحضرية وزيادة عدد السكان الحضريّين.

المطلب الثاني : مشاكل التصنيع في البلدان النامية.

يُواجه التصنيع في الدول النامية مشكلات عديدة تُعرقله وتحدّ من توجّهه وبالتالي ينشأ تصنيع ذو جانب واحد وهذا لا يؤدّي إلى التحرّر الاقتصادي ويزيد من تبعية البلد إلى الخارج أكثر من ذي قبل بسبب الحاجة المتزايدة لهذه الصناعات الناشئة والمبعثرة إلى مواد وآلات وقطع غيار وخبرات فنية غير متاحة في مجملها في هذا البلد النامي ممّا يجعل هذه المصانع عبئاً على التنمية الاقتصادية، ولهذا قبل الدخول في عملية التصنيع يجب الأخذ في الاعتبار جميع المشاكل التي ستُواجه عملية التصنيع أي تبيان مدى ملاءمة ظروف التصنيع للبلدان النامية. فالملاحظ أنّ ظروف التصنيع الخاصة بالبلدان النامية أصبحت غير مواتية وهذا ما يدفعنا إلى عقد مقارنة سريعة بين الظروف التي واكبت عملية التصنيع في الدول المتقدمة التي بدأت في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهي الفترة التي نُسمّيها بالثورة الصناعية Industrial revolution والتي دخلتها البلدان المتقدمة في مراحل زمنية مختلفة. ومن البداية نُلاحظ أنّ الدول التي دخلت فيها الصناعة في الفترة المذكورة مثل انجلترا وفرنسا وغيرها توفرت لديها مجموعة من العوامل الإيجابية المحرّضة على التصنيع ومن ذلك ما يلي :

أولا : وفرة رأس المال.

سواء من المصادر المحلية أو المصادر الخارجية من المستعمرات الشاسعة التي كانت تمتلكها الكثير من هذه الدول أو عن طريق هجرة رأس المال الذي يحمله المهاجرون معهم من أجل إقامة الصناعة وإنشاء البنية الأساسية وغيرها (هجرة رأس المال من أوربا إلى أمريكا وكندا عن طريق المهاجرين الأوربيّين إلى هذه البلدان).

ثانيا : اتّساع الأسواق في الداخل والخارج.

فقد كان السوق الداخلي كبيراً وذلك لارتفاع مستوى المعيشة نسبياً في هذه البلدان يُضاف إلى ذلك أنّ كثيراً من هذه الدول كانت تُسيطر على مساحة واسعة من المستعمرات فيما وراء البحار ممّا وفر للصناعة الأوربية سوقاً واسعة في هذه المستعمرات. ونحن نعلم أنّ اتّساع السوق شرط أساسي لنجاح الصناعة كما أنه كلما كبر حجم السوق كلما أدّى ذلك إلى كبر حجم المشروع الصناعي ممّا يترتّب عليه الاستفادة من وفرات الحجم الكبير ويؤدّي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المتوسطة والحدّية ممّا يسمح بتخفيض سعر البيع للمستهلك ممّا يُشجّع على زيادة الطلب على السلعة وهذا من شأنه أن يسمح بزيادة حجم الإنتاج مجدّداً وهكذا.

ثالثا : وفرة المواد الأولية.

فقد توافرت للصناعة الأوربية المواد الأولية ومواد الوقود مثل الفحم والحديد حيث كانت معظم الدول الأوربية تشتهر بوجود هاتين المادتين الأساسيتين، كذلك كانت تقوم باستيراد كلّ ما تحتاجه من المستعمرات التابعة لها من مواد غذائية (أقطان وتوابل) ومعادن وغيرها وذلك بأسعار مناسبة جداً حيث كانت شروط التجارة دائماً في صالح الدول المستعمرة.

رابعا : قلّة المنافسة الأجنبية التي تُواجه المنتج سواء في الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية ويرجع ذلك إلى قلّة عدد الدول الصناعية في المراحل الأولى من الثورة الصناعية، ونحن نعلم أنّ الثورة الصناعية دخلت تباعاً في الدول الأوربية فبدأت في انجلترا ثمّ انتشرت تدريجياً بعد ذلك إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوربية أي أنّ المنتجين في هذه الدول قد تمتّعوا بميزة كبيرة وهي القيام بإنشاء مشروعاتهم بدون وجود ضغط كبير من قِبل المنافسين الأجانب سواء في الداخل أو الخارج وبمعنى آخر فإنّ المنتج الجديد قد منح فترة زمنية لالتقاط الأنفاس يستطيع خلالها أن يبدأ الإنتاج في

مشروعه الجديد ويتغلّب على كلّ المشكلات الفنية والإدارية والتسويقية التي تعترض المشروع في بداية حياته الإنتاجية. هذا فضلاً عن توفّر المقوّمات الأخرى للنجاح من رأسمال وسوق ومواد أولية وغيرها بشكل معقول.

وللتدليل على حصانة المنتج من المنافسة الأجنبية نظراً لسبق الدولة في عملية التصنيع وعدم تخوّفها من أيّ منافسة أجنبية نجد أنّ انجلترا التي كانت أوّل دولة دخلت فيها الثورة الصناعية في حوالي منتصف القرن الثامن عشر (1760م) اعتنقت مذهب حرّية التجارة وكان الاقتصاديّون البريطانيّون من مؤسّسي علم الاقتصاد أمثال آدم سميث ودفيد ريكاردو وجون استوارت ميل وغيرهم قد وضعوا نظرياتهم في الاقتصاد على أساس حرّية التجارة ومبدأ التخصّص الدولي. ولمّا كانت النظرية الاقتصادية لا تنشأ من فراغ في العادة بل هي تعبير وانعكاس للظروف الاقتصادية التي تعيش فيها الدولة. فقد أثرت هذه الظروف على تفكير الاقتصاديّين من أعضاء المدرسة الكلاسيكية أو الإنجليزية ووجدوا أنّ من مصلحة بريطانيا الأولى في مجال التصنيع وأكثر البلاد حظاً في الاستعمار أن تعتنق مبدأ حرّية التجارة حيث أنها ستستفيد من وراء ذلك لأنّ السلع البريطانية سوف تكون مطلوبة في أسواق الدول الأخرى الأقلّ شأناً في الصناعة، بينما لن يُضار المنتج البريطاني من أيّ منافسة هامة من قِبل المنتجات الصناعية الأجنبية التي ترد إلى السوق البريطاني وذلك لانخفاض جودة هذه المنتجات وربما أيضاً ارتفاع أثمانها وللتدليل على ذلك أنه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجدت أنّ حرّية التجارة ليست في صالح صناعتها الناشئة ولذلك فإنّ أحد الاقتصاديّين فيها وهو فريدريك نادى بضرورة الحماية حتى تقوى الصناعة الوطنية على منافسة المنتجات الأجنبية واستخدام مبدأ حماية الصناعة الناشئة لتبرير ذلك. وذكر أنه من الممكن العودة إلى حرّية التجارة من جديد عندما تستطيع الصناعة الوطنية منافسة الصناعات الأجنبية.

خامسا : قيام الصناعة في هذه البلدان على تكنولوجية محلية أي أنّ الثورة الصناعية في انجلترا وغيرها من دول غرب أوربا قامت على أساس قاعدة متينة من البحث العلمي والمبتكرات العلمية الخاصة بكلّ دولة من هذه الدول وكانت هناك محاولات قوية من جانب كلّ دولة لمنع اختراعاتها وآلاتها وعمّالها من الانتقال إلى الدول الأخرى، وذلك لرغبة كلّ دولة في أن تُحرز وحدها ثمار السبق في التصنيع لأطول فترة زمنية ممكنة وما يهمّنا هنا هو أنّ كلّ دولة أوربية قامت

بالتخصّص في أنواع معينة من الصناعات أو فروع من هذه الصناعات وذلك بالاعتماد أساساً على الإمكانيات العلمية والمادية المحلية. كذلك قامت كلّ دولة بتطوير التكنولوجية المناسبة لظروف كلّ منها أي أنها لم تعتمد أساساً على استيراد تكنولوجيا أجنبية غريبة عليها ولا تُناسب ظروفها مع أنّ هذا لا يمنع من وجود استثناءات لهذه القاعدة.

سادساً : وجود درجة عالية من التكامل بأنواعه المختلفة بين الصناعات القائمة في الدول الصناعية ذلك أنّ نجاح دولة ما من الدول الأوربية في قيام الثورة الصناعية فيها في الماضي كان يرتكز على إقامة عدد كبير من الصناعات الأساسية والصناعات المكمّلة والصناعات المغذية لها، وذلك يعني أنّ إقامة صناعة المنسوجات في بريطانيا كان يتطلّب إقامة سلسلة من النشاطات المكمّلة لبعضها البعض من غزل ونسيج وتشطيب وصباغة حتى يُمكن في النهاية إنتاج نوع من النسيج البريطاني المقبول لدى المستهلك محلياً ودولياً، وهذا يتطلّب وجود مجموعة من الصناعات تشمل الصناعات الهندسية وصناعة الآلات وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية وصناعة الإنشاءات أو المباني هذا فضلاً عن وجود النشاطات الخاصة بالنقل والتسويق والتمويل والتأمين أضف إلى ذلك صناعة الفحم التي تقوم بتوفير مادة الوقود الأساسية في ذلك الوقت، وهذا ينطبق على إنتاج أيّ سلعة أخرى. ولمّا كانت الدول الأوربية سباقة في ميدان الصناعة وأنّ كلا منها يعتمد أساساً على نفسه فإنّ رجال الصناعة في كلّ دولة قاموا ببناء مجموعة متكاملة من الصناعات الأساسية والصناعات المكمّلة والمغذية لها، بالشكل الذي دعانا إلى القول بأنّ هناك ثورة صناعية حقيقية قامت في هذه الدول منذ زمن.

وإذا بدأنا ألآن نتكلّم عن الظروف التي تبني فيها البلدان النامية صناعتها في الوقت الحاضر اتضح لنا أنّ هذه الدول كانت تعمل في أشدّ الظروف سوءاً وذلك على النحو التالي (آخذين في الاعتبار النقاط الست السابق الإشارة إليها والتي كانت وراء النهضة الصناعية الكبيرة في الدول المتقدمة) :

أولا : ندرة رأس المال سواء من المصادر المحلية أو الدولية، وذلك لضعف معدّلات الادخار المحلّي بسبب انخفاض الدخول وازدياد الميل الحدّي للاستهلاك العائد إلى غزو السلع والبضائع ذات

الجودة العالية للسوق المحلي مع اتّساع نطاق الدّعاية والإشهار لها في ظلّ العولمة الاقتصادية والثقافية التي تفرضها القوى العظمى لترويج سلعها وأفكارها.

أمّا التمويل الأجنبي فقد أصبح مكلفاً للغاية وذلك لضآلة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض القروض الميسّرة أو المعونات المقدمة من جانب حكومات الدول الصناعية ووكالاتها المتخصصة، في حين أنّ القروض التجارية التي تضطر الدول النامية إلى الاعتماد عليها فإنها أصبحت باهضة التكاليف ناهيك عن اشتداد حدّة المديونية الخارجية للكثير من البلدان النامية في الوقت الحاضر وقساوة شروط السّداد بما في ذلك ما يُسمّى بخدمة الدّين وما لها من دور في امتصاص رأس المال الوطني.

ثانيا : ضيق السوق المحلي وعدم القدرة على الاعتماد على السوق الدولي.

ويرجع ضيق السوق المحلي إلى عدّة عوامل من أهمّها ضعف متوسّط دخل الفرد، فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بحجم الدخول التي يحصل عليها الأفراد وعلى ذلك فإننا نجد أنّ بعض الدول الأوربية قليلة السكان مثل النرويج أو السويد أو بلجيكا يفوق سوقها المحلي سوق أيّ بلد نامي يكثر فيه عدد السكان مثل مصر أو نيجيريا أو غيرها والسبب الثاني الرئيسي أنّ أبناء الدول النامية يُفضّلون في العادة شراء السلع الأجنبية المستوردة من الخارج وذلك بدلاً من شراء السلع الوطنية المحلية، ولا تخفى خطورة هذا الوضع وذلك لأنّ السوق الطبيعي للإنتاج المحلي هو السوق الداخلي، فإذا فقد المنتج المحلي السوق الوطني فإلى أين سيتّجه بسلعته ليُسوّقها ؟ وخاصة إذا عرفنا أنّ السوق الدولي هو سوق شبه مغلق في وجه المنتجات الصناعية الخاصة بالدول النامية وهو أمر له ما يُبرّره طالما أنّ عامل الجودة هو المعيار الأساسي لاكتساح أيّ سلعة للسوق سواء دولية أو محلية لاسيما في ظلّ العولمة الاقتصادية التي تهدف إلى إزالة أيّ حواجز اصطناعية لانسياب السلع والخدمات بين الدول ونحن نعلم أنّ المنتجات الصناعية التي تُنتجها الدول النامية قد تقلّ في الجودة عن منتجات الدول الصناعية وذلك بسبب الفجوة الناشئة عن سبق الدول الصناعية في ميدان التصنيع هذا فضلاً عن وفرة مواردها وتقدّمها الحضاري، وعلى ذلك فإنّ المنتج في الدول الصناعية عندما أنتج سلعته في زمن الثورة الصناعية فإنّ جودة السلعة كانت منخفضة بالضرورة ولكن المستهلك المحلي لم يتردّد في استهلاكها لأنه لا يرى أيّ سلعة أجنبية أفضل منها. كما أنّ

وسائل الدعاية والإعلان لم تكن قد عُرفت بعد والتي تُعتبر عاملاً هاماً يعمل لصالح منتجات الدول الصناعية ويقف عقبة في وجه منتجات الدول النامية.

هذا ويوجد هناك عامل آخر اتخذته بعض البلدان الصناعية وهو عبارة عن إنشاء علاقات تجارية واسعة النطاق بين هذه الدول في ميدان السلع المصنوعة وشبه المصنوعة وصلت إلى حدّ تكوين أسواق مشتركة فيما بينها مثل السوق الأوربية المشتركة وسوق شمال أمريكا ممّا يُعطيها القدرة على توسيع حجم التبادل التجاري ليس فيما بينها فحسب وإنما على المستوى العالمي والتمتع بالقدرة على إغراق هذه الأسواق واحتكارها أمام منتجات البلدان النامية.

ثالثا : الاعتماد على استيراد الآلات والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة المستوردة من الخارج ويُمكن حصر هذه السلبية في عاملين اثنين هما :

1- إنّ استيراد هذه الأشياء يتمّ مقابل الدفع بعملات أجنبية لا تستطيع الدول النامية توفيرها بسبب قلّة الدخل وتقلّبه بفضل تذبذب أسعار صادرات هذه البلدان النامية التي في الغالب تعتمد على مورد واحد أو اثنين من الموارد الخام ممّا يجعل أيّ هزة في أسعاره تنعكس بشكل خطير على مردود هذا البلد من العملات الأجنبية (مثلاً قطاع الحديد وكذا الصيد البحري في موريتانيا).

2- إنّ شروط التجارة ليست في صالح الدول النامية في كثير من الأحوال أي أنّ ثمن المواد الأولية الصناعية والمكوّنات والأجزاء كثيراً ما يكون بسعر مرتفع وأنّ هذا السعر في الإرتفاع بصورة مستمرة هذا في الوقت الذي كثيراً ما ينخفض فيه الطلب وكذلك أسعار المنتجات الأولية التي تُصدّرها البلدان النامية وآخرها البترول الذي تصوّرنا أنه في معزل عن انخفاض الطلب عليه أو تدهور أسعاره. ويترتّب على هذه النتيجة أنّ ارتفاع أسعار المواد الأولية الصناعية والأجزاء والمكوّنات المستوردة يؤدّي إلى ارتفاع التكاليف ومن ثَمّ أثمان السلع التي تُنتجها البلدان النامية ممّا يؤدّي إلى صعوبة تسويق هذه السلع سواء في الداخل أو في الخارج، وذلك لأنه كثيراً ما تكون أثمان السلع المستوردة أعلى قليلاً من أثمان السلع المنتجة محلياً ممّا يدفع المستهلك الوطني إلى تفضيل السلعة الأجنبية المستوردة وخاصة أنه يعتقد أنها أفضل في النوعية حتى ولو كان هذا اعتقاداً خاطئاً كما حدث في بعض الأحيان.

رابعا : الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة[1].

تقوم الدول النامية في غالبية الحالات إن لم يكن في كلها بالاعتماد على شراء التكنولوجيا الأجنبية والتي تشمل المصانع، طرق الإنتاج، قطع الغيار وحتى استيراد الخبراء للقيام بتركيب ثمّ تشغيل المصانع في المراحل الأولى للإنتاج على الأقلّ وكذلك تدريب العاملين المحلّيين ويترتّب على ذلك الأمور التالية :

1- قد لا تُناسب التكنولوجية الأجنبية الظروف المحلّية للدولة النامية وذلك لأنّ هذه التكنولوجية تمّ تطويرها في الدولة الأجنبية لكي تُناسب ظروف هذه الدولة ذات الوفرة في رأس المال وقليلة اليد العاملة.

2- الاعتماد على استيراد أشياء كثيرة من الخارج وذلك لمواجهة حاجة المصانع المحلية، ومن ذلك المواد الخام والمكوّنات والأجزاء وقطع الغيار والخبراء من وقت لآخر للقيام بعمليات الصيانة والإصلاح وغيرها، ويترتّب على ذلك وضع عبء شديد على اقتصاد الدولة النامية يتمثل في التحويلات من النقد الأجنبي النادر لدى الدولة المذكورة هذا فضلاً عن توقف الإنتاج من وقت لآخر انتظاراً لوصول المواد الخام أو بعض قطع الغيار من الخارج، ناهيك عن منع توريد هذه المواد في بعض الأحيان لأسباب سياسية.

3- عدم وجود حافز لتطوير تكنولوجية محلية تُناسب ظروف البلد النامي وتُلبّي احتياجات المواطنين بصورة أفضل، هذا فضلاً عن عدم وجود دافع لإقامة الصناعات المكمّلة والمغذية التي تقوم بمدّ الصناعات المحلّية باحتياجاتها من المواد والمكوّنات والأجزاء.

خامسا : عدم وجود الصناعات المكمّلة أو المغذّية للصناعات الأساسية التي تمّ إقامتها، فالملاحظ أنّ الدول النامية سعياً منها وراء الإسراع في إقامة عدد من الصناعات الأساسية في وقت واحد تُقيم الصناعة دون أن تُنشئ الصناعات المكمّلة أو المغذية لها أي أنّ عملية التصنيع لا تتبع الخطوات التدريجية أو الطبيعية كما حدث في البلدان الصناعية ولكن حرص حكومات الدول النامية على سرعة إقامة الصناعات الوطنية أدّى بها إلى القيام بخطوات واسعة في مجال التصنيع ورفع شعار "من الإبرة إلى الصاروخ" ممّا أدّى إلى حدوث اختلال في عملية التصنيع ذاتها، بمعنى إقامة

[1] مجلة النفط والتنمية، مشكلة التكنولوجيا المستوردة، 1981، العدد 28، ص 41

صناعة للغزل والنسيج تتكوّن من ثلاث وحدات إحداهنّ للغزل والأخرى للنسج والثالثة للصباغة، ولكن هذه الصناعة تعتمد على الاستيراد في الكثير من احتياجاتها مثل المصانع بأكملها والشركات الهندسية التي تقوم بعملية تركيب المصنع، شركة مقاولات مدنية تقوم بإنشاء مباني المصنع، استيراد المرافق الأساسية للمصنع مثل محطة كهرباء ومحطة مياه وخلافه استيراد مواد الصباغة، استيراد بعض الخيوط وبعض المواد اللازمة لعملية التشطيب، واستيراد قطع الغيار المختلفة.

وكثيراً ما أدّت الحاجة إلى استيراد مثل هذه المستلزمات إلى توقف المصانع بعد إقامتها وذلك لعدم تخصيص نقد أجنبي كاف لمواجهة استيراد هذه المستلزمات الإنتاجية.

سادسا : تخلّف القطاع الزراعي.

لقد تعرّضنا في مطلب سابق من هذا البحث إلى المزايا التي يُقدّمها القطاع الزراعي للقطاع الصناعي من أجل خلق تنمية صناعية وهو ما يعني أنّ تخلف هذا القطاع سيؤدّي إلى عدّة مساوئ تؤدّي في نهاية المطاف إلى توقف أو منع حدوث هذه التنمية الصناعية ويرجع تخلّف هذا القطاع في نظرنا إلى سوء فهم من طرف البلدان النامية وبمشاركة من الدول الصناعية التي ترى من مصلحتها أن تبقى هذه البلدان مجرّد أسواق استهلاكية لمنتجاتها وهذا الفهم الخاطئ لدى روّاد التنمية في البلدان النامية مفاده أنّ الزراعة مرادفة للتخلّف وأنّ التصنيع هو السبيل للخروج من هذا التخلّف وهذا الاعتقاد صحيح شيئاً ما في ظاهره لكن عندما ندخل في التفاصيل نجد أنّ الخطأ يكمن في تخلّي هذه البلدان عن القطاع الزراعي نهائياً والتوجّه نحو محاولة التصنيع ممّا أدّى إلى إغراق هذه البلدان في متاهة أو حلقة مفرغة من الفقر والجوع والمديونية وتعطّل حلم التنمية بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة.

سابعا : نقص الكفاءات البشرية.

ويهمّنا في هذا الصدد عدم توفر العنصر الإداري والذي يُعتبر بحق من العوامل المحدّدة لمعدّل التنمية الصناعية، والذي يُمكن ردّه إلى الظروف التاريخية لتلك الدول سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، فمن خلال نظرة إلى الوراء يتضح لنا أنّ الاهتمام في هذه المجتمعات كان يبعُد أساساً عن نشاط الأعمال وأنّ قلّة محدودة هي التي كانت تُشارك في هذا المجال وحتى هذه المشاركة المحدودة كانت منحصرة في نطاق أعمال معينة وعلى مستوى فردي أو عائلي في الغالب، وحيث أنّ كثيراً من هذه الدول كانت واقعة تحت نير الحكم الأجنبي الرأسمالي فإنها كانت

ولذلك لن يكن هناك بدّ من الالتجاء إلى أفراد لم يكن لديهم التكوين الكافي والخبرة الفنية الضرورية للقيام بأعمالهم على الوجه المطلوب[1].

[1] شوقي حسين عبد الله، إدارة وظيفة الإنتاج، دار النهضة العربية، القاهرة 1975، ص 13-14

خلاصة الفصل الثاني :

لقد وجدنا من خلال النقاط التي تعرّضنا إليها في هذا الفصل أنّ التصنيع ليس إلاّ عملية للتطوير الاقتصادي للبلد تُعبَّأ فيه حصّة متزايدة من الموارد القومية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه مجهّز بتكنيك حديث وتكنولوجيا معاصرة تلعب فيه الصناعة التحويلية دوراً رائداً باستخدام الأساليب التقنية ونتائج البحث العلمي والمخترعات المتنوّعة في مجالات الإنتاج والتسويق والتوزيع والإدارة وأنماط المعيشة الحضرية والريفية، وأنّ هناك عدّة عوامل موضوعية تُعتبر مقوّمات أساسية لقيام التنمية الصناعية بغضّ النظر عن سياسات التصنيع التي تتبعها الدولة والتدابير اللازمة من أجل دفع عملية التصنيع أو إعاقتها في أيّ مجتمع من المجتمعات، ويُعتبر تحقيق نمو أو تقدّم زراعي في نفس الوقت إن لم يكن سابقاً أو مرافقاً لعملية التصنيع أهمّ هذه المقوّمات وذلك لما يُحققه من رؤوس أموال تُعتبر ضرورية لتمويل الاستثمارات الصناعية وغير ذلك من المزايا التي تعرّضنا لها.

إلاّ أنّ هذه العوامل وإن كانت أساسية لقيام أية تنمية صناعية فإنها لا تعدو كونها وسيلة تحتاج إلى استراتيجية صناعية تقوم بتوجيهها تماشياً مع الظروف الموضوعية (اقتصادية-اجتماعية) للبلد المعني، وفي هذا الإطار وجدنا أنّ أهمّ الخيارات توضع إما على أساس الحجم (صناعة خفيفة وثقيلة) أو على أساس الهدف من العملية (صناعة بدائل الواردات أو الصناعة للتصدير)، ورغم أنّ لكلّ منها مساوئها ومحاسنها إلاّ أنّ البلدان النامية ظلّت تتأرجح بين هذه الاستراتيجيات دونما تحقيق الهدف المنشود لأنّ خياراتها عادة تكون مرتبطة بالاتجاه السياسي (رأسمالي-اشتراكي) بدلاً من دراسة اقتصادية تقييمية واقعية للموارد المتاحة والخيار الأنسب، هذا بالإضافة فعلاً إلى أنّ الظروف الدولية التي ساعدت على قيام التنمية الصناعية في الدول الصناعية لم تتوفر للبلدان النامية بل كانت في حقيقتها سبباً وعقبة أمام البلدان النامية للوصول إلى هذا الهدف.

الفصل الثالث

مدخل عام عن التنمية الصناعية في موريتانيا

المبحث الأول : مصادر التنمية الصناعية في موريتانيا.

المبحث الثاني : نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية في موريتانيا.

المبحث الثالث : نشأة وواقع الصناعة التحويلية في موريتانيا.

تمهيد :

تقع موريتانيا "بلاد شنقيط كما كانت تُعرف قبل الاستعمار الفرنسي" في إقليم معظمه صحراوي، يحدّها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب السنغال ومن الشرق جمهورية مالي ومن الشمال الشرقي الجزائر ومن الشمال المغرب والصحراء الغربية.

وقد ظلّ هذا الإقليم دون سلطة سياسية منذ سقوط دولة المرابطين في القرن الرابع عشر إلى أن احتلها الفرنسيون في مطلع القرن العشرين. وقد وجد المستعمر مشقة كبيرة في الاندماج في المجتمع الذي ألف طوال فترة ما بعد سقوط دولة المرابطين تشكّل إمارات قبلية تربطها مصالح اقتصادية بدائية (المرعى والماء)، ويُشكّل الدين الإسلامي الرابطة القوية التي تُوحّد مشاعرهم إذا ما لاحظوا وشعروا بتهديد يُمكن أن يطاله، وبعد جهد مضن من الاستعمار استعمل فيه سياسات الترغيب والترهيب استطاع أن يُشكّل مراكز إدارية تنتقل بتنقل المجتمع البدوي هدفها أساساً جمع الضرائب وفتح مدارس لنشر اللغة الفرنسية، وبعد أن ذاق المستعمر نفسه طعم الاحتلال النازي وتلقى هزائم كبيرة في مستعمراته كهزيمته في الجزائر أدرك عندها أنّ أسلوب الاستعمار المباشر لم يعد ممكناً ففكّر في إعطاء مستعمراته الاستقلال السياسي على أمل أن يبقى في هذه المستعمرات فترة أطول مستخدماً أساليب استعمارية أخرى، وهذا ما فعله مع موريتانيا حيث أعطاها استقلالها السياسي بتاريخ 28 نوفمبر 1960، دون أن يترك لها أيّ شيء يُمكن أن يُساعد على إقامة بنية تحتية إذا ما استثنينا بعض المباني الحكومية القديمة والقليلة جداً.

وبعد حصول البلاد على الاستقلال تولّى الحكم فيها فريق من زعماء القبائل المحاطين بالمستشارين الفرنسيّين تتعيّن عليهم مهمة صعبة تتمثل في الانطلاق من الصفر تقريباً في كافة المجالات معتمدة في كثير من تمويلاتها على الخزينة الفرنسية، ولسنا بحاجة إلى القول بأنّ حكومة هذه ظروفها لم تكن مؤهلة للبدء فوراً بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن ضرورة توطيد السيادة الوطنية، وجعل القرار السياسي وطنياً قبل القرار الاقتصادي، وإقناع المواطن بمفهوم الدولة الجديدة وبأنها ليست كسابقتها الاستعمارية، وهي أمور برّرت للقائمين على الأمر آنذاك إبقاء الوضع الاقتصادي والاجتماعي على ما هو عليه من تردّ عشية الاستقلال الأمر الذي كان مبرّراً للاستعمار في إكمال مهمّته وهي نهب الثروات الوطنية وربط عجلة الاقتصاد الوطني باقتصادياته، وكان من أبرز سمات هذا النهب هو انتزاع امتياز استثمار الخامات المعدنية الموجودة

في شمال ووسط البلاد بالإضافة إلى إعفاء الاستثمارات من أيّ ضرائب، وعلى كلّ فقد اعتُبرت عمية النهب هذه بداية لتحديث الاقتصاد الموريتاني، وسنتعرّف على هذا التحديد من خلال معرفة مصادر التنمية الصناعية، وكذلك نشأته وواقعه مركّزين على التنمية الصناعية وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مصادر التنمية الصناعية في موريتانيا.

المبحث الثاني : نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية في موريتانيا.

المبحث الثالث : نشأة وواقع الصناعة التحويلية في موريتانيا.

المبحث الأول

مصادر التنمية الصناعية في موريتانيا

من المعلوم أنّ حجم ونوع الموارد المتاحة في مجتمع معيّن لهما تأثير مباشر على كفاءة الوظائف الاقتصادية المختلفة التي يقوم بها الأفراد في هذا المجتمع من إنتاج وتبادل واستهلاك، فوظيفة الإنتاج مثلاً، أياً كان نوعه، فلاحي، استخراجي، صناعي، تتحدّد كماً ونوعاً بكمية وبنوع ما يُتاح للمجتمع من موارد طبيعية وبشرية[1]، وموريتانيا كغيرها من البلدان النامية تمتلك بعضاً من الموارد الطبيعية (الحديد، النحاس، الجبس، السمك...إلخ) وموارد بشرية يُمكن استخدامها كمصادر للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة، وذلك ما سنُحاول التعرّف عليه من خلال هذا المبحث في شكل مطالب كالتالي :

المطلب الأول : الموارد البشرية في موريتانيا.

المطلب الثاني : الموارد الزراعية(*) والرعوية.

المطلب الثالث : الموارد البحرية.

المطلب الرابع : الموارد المنجمية.

المطلب الخامس : البنية التحتية.

المطلب السادس : الموارد الطاقوية.

المطلب السابع : دور المساعدة التقنية في الصناعة.

---

[1] مجموعة مؤلفين (كامل بكر، أحمد مندور، أحمد رمضان)، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، 1989، ص 11

(*) الزراعة تعني الفلاحة.

المطلب الأول : الموارد البشرية في موريتانيا.

إنّ الموارد البشرية كغيرها من الموارد الأساسية والضرورية للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة كانت ولا تزال تحتل اهتماماً كبيراً من طرف المحللين والباحثين الاقتصاديين بدءاً بالطبيعيين والتقليديين الذين يرون فيهم مصدر الثروة إلى أن أصبحت فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد وبالتالي فإنّ النمو الاقتصادي ينتج عن عدد العمال ومستواهم الفكري بحيث يكون هناك نوع من العلاقة بين ثروة البلد وعدد السكان العاملين فيه وكذا مستوى تكوينهم.

وفي موريتانيا قُدر عدد السكان إبان الاستقلال بـــ 900.000 نسمة في حين وصل سنة 1987 إلى 1,83 مليون نسمة[1]، ومنذ سنة 1973 إلى 1984 كان عدد السكان يتزايد بنسبة 2,1% سنوياً، وكان من المفترض أن يتجاوز هذا المعدل بنسبة 2,7% ما بين سنتي 1985 و2000 بسبب تحسن الوقاية الصحية والأمن الشيء الذي يؤدي إلى خفض معدلات الوفيات سواء في المدن أو القرى، وانطلاقاً من هذه التقديرات الرسمية كان هناك تنبؤ بوصول عدد السكان إلى 3 ملايين نسمة مع نهاية القرن وهو أمر اقتربت منه آخر إحصائيات 1998 حيث وصل تعداد السكان خلال هذه الإحصائيات 2800000 نسمة.

أما فيما يخص توزيع السكان فقد تغير هذا التوزيع كثيراً منذ الاستقلال، ففي حين كانت نسبة سكان الحضر 9,1% سنة 1965 فقد وصلت هذه النسبة إلى 41% سنة 1988 و65% سنة 1998 والجدول التالي يُوضح ذلك :

جدول رقم (3-1) يُبيّن توزيع السكان حسب نوع الإقامة.

	1965	1977	1988	1998
الحضر	9,1	21	41	65
الريف المقيمون	17,6	42	47	25,2
الريف الرحل	73,3	37	12	9,8

Source : République Islamique de Mauritanie, Ministère, Rapport de l'office national de statistique, 2000.

[1] Organisation des nations unies pour le développement industriel, Mauritanie : Réorientation et rénovations industrielles, 27 avril 1989, p 54

غير أنه وباعتراف من الحكومة كان يجب إصلاح المنظومة التعليمية، وهو ما حصل سنة 1998 حيث تبنت خطة جديدة للتعليم تقوم على توحيد المناهج واللغة للدراسة.

كما أنّ الحكومة وافقت على إعطاء المنح ليس لأنّ التعليم العام ضعيف جداً وخاصة في العلوم التقنية وإنما لأنّ نظام التعليم لم ينجح في تكوين الفنيين والتقنيين والأطر، فحسب المعلومات المتوفرة في إطار التكوين فإنّ 15% من الثانويين في أواسط الثمانينات يستفيدون من التكوين المهني، وكان المقاولون الخواص يحتجون على أزمة نقص التقنيين المؤهلين على أساس أنهم العامل الأساسي للتنمية الصناعية، وأغلب المؤسسات كانت تضطر لتوظيف العمال وتُجري لهم تكويناً داخلياً (SNIM) على سبيل المثال وفرت لنفسها تجهيزات ودروس تكوينية، وفي هذا الإطار كانت هناك مؤسستان تعليميتان وُضعتا لغرض التكوين المهني إحداهما المدرسة التقنية بنواكشوط سنة 1983 وتعمل على تكوينين :

- تكوين سنتين ينتهي بشهادة تقني سامي لعمال الصيانة مكلفين بالمكائن والآلات والمعدات للميكانيك والإلكترونيك، وبحوالي 20 تلميذاً سنوياً.
- تكوين لمدة أربعة سنوات لموظفي التحكم الخاصة بالبناء بحوالي 16 إلى 20 متربص.

والمؤسسة الثانية هي مركز التكوين والتأهيل المهني (CFPP) توجد أيضاً بنواكشوط وتؤدي مهمة التكوين التقني أثناء العمل للميكانيكيين ولعمال البناء، كما أنها تُكوِّن موظفي المكاتب والمحاسبين سواء للقطاع العمومي أو الخاص والكنفدرالية العامة للعمال الموريتانيين تمنحها مساعدة.

غير أنّ بعض الدراسات التقنية العليا لا يُمكن أن تُجرى إلاّ في الجامعات والمعاهد الأجنبية، ولتخفيف أو الحدّ من هذا النقص في المعاهد والجامعات فقد تبنّت السلطات في إطار برنامج الاستثمارات العمومي سنوات 1989-1991 اقتراحات تقوم على تمويل ستة مشاريع للتعليم العلمي والتقني هي :

1- مشروع دراسة الوسائل الكفيلة بتمكين التكيف الأمثل لنظام التعليم مع احتياجات المستخدمين (بتكلفة 51 مليون أوقية وهو ما تُوج بعملية الإصلاح الشاملة للتعليم سنة 1998).

2- توسيع المعهد التقني (بتكلفة 107 مليون أوقية) ويُعتبر إنشاء كلية العلوم والتقنيات سنة 1995 مكان المعهد العلمي والتقني كنتاج لهذه العملية.

3- إحداث وإنجاز معهد تجاري وطني (بتكلفة 36 مليون أوقية).

4- تنمية التعليم العلمي (بتكلفة 243 مليون أوقية).

5- إنجاز معهد هيدروفلاحي (بتكلفة 122 مليون أوقية).

6- تأسيس معهد تقني بالولاية الاقتصادية انواذيبو (بتكلفة 29 مليون أوقية).

وقد تمّ إنجاز بعض هذه المشاريع ويُمكن إكمال البقية عن طريق التعاون التقني وبتزويد الأخصائيين أو ذوو الاختصاص في التكوين أثناء العمل، إطارات وتقنيين، وهو أمر كان شبه منحصر كلياً في القطاع العمومي في حين كان بإمكان مؤسسات القطاع الخاص الاستفادة من مشورة ومساعدة الموظف أو العامل المتمرس، ويُمكن أن تُكمل هذه الدروس عن طريق مدرسة (SNIM) التي تتمتع بسمعة عالية ولها إمكانيات كبيرة إلاّ أنه بالرغم من توسيع المعاهد التقنية وإصلاح التعليم وزيادة نسبة التمدرس بشكل كبير فإنّ موريتانيا تبقى دائماً ناقصة من حيث وسائل التعليم لإطاراتها وللتقنيين الساميين والذين يحتاجون إلى كفاءات أكبر تعجز هذه الكليات والمعاهد عن تلبيتها، وهو أمر له تأثير سلبي على عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

المطلب الثاني : الموارد الزراعية والرعوية.

لقد كانت تربية الحيوانات والزراعة هي الأنشطة الأساسية ومورد الدخل الرئيسي لأغلب المواطنين وذلك ما سنجده من خلال الفقرتين التاليتين :

الفقرة الأولى : تربية المواشي.

تُعتبر الثروة الحيوانية ممثلة أساساً في البقر والإبل والغنم (الماعز والضأن) ركيزة الاقتصاد لدى عدد غير قليل من الأسر الموريتانية إلاّ أنّ طبيعة الرعي المتبعة لا تزال بدائية تعتمد على انتجاع الكلأ والماء حيثما توافر، كما أنّ الكمّ في حدّ ذاته يُعتبر ميزة اجتماعية قد تطغى لدى البعض على الجدوى الاقتصادية للقطيع. وعلى هذا الأساس فإنّ ارتباط هذا النشاط بظروف الوفرة والندرة في المراعي ظلّ سلوكاً يطبع تصرفات الرعاة إلى درجة أنّ العلاقة الطردية بين كمية الأمطار وأعداد الحيوانات تصل أشدها في أغلب المناطق.

فقد لوحظ سنة 1969 أنّ خسائر الأبقار وهي أكثر هذه الثروة تأثراً بظروف الجفاف تناسبت إلى حدّ كبير مع النقص المسجل في الأمطار حيث أنّ محطة "النعمة (الولاية الأولى في الشرق الموريتاني) حينما سجلت نقصاً في الأمطار بنسبة 18% فإنّ خسائر الأبقار في الولاية وصلت إلى 12%". وكما يُلاحظ نفس الشيء بالنسبة لولاية كيهيدي التي وصلت الخسائر في الأبقار فيها 60% عندما وصل تراجع الأمطار نسبة 58%، ولا تختلف السنوات الأخرى عن هذه الظاهرة لعدم وجود مبادرة جدية جديدة لخلق مراعي اصطناعية أو غير ذلك من المسائل الضرورية لعدم إبقاء أو ترك هذه الماشية تحت رحمة مواسم الجفاف.

وعلى مستوى آخر فإنّ استفادة الدولة من هذه الثروة الحيوانية عن طريق الضرائب لم تتوقف قبل ذروة الجفاف (1972) لتعود من جديد وبشكل مغاير نسبياً سنة 1994 وهو أمر يُترجم من جهة أخرى الخطط المتقطعة للضرائب المنوطة بالقطيع وفقاً لفترات النمو والتراجع أكثر مما يرتبط بطبيعة الاستثمار.

ويكمن الدور الأساسي لهذه الثروة الحيوانية في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام في كونها كانت تلعب دوراً أساسياً في جلب وتوفير العملة الصعبة وذلك على النحو التالي :

فبالنسبة للتوفير فهو يتجلى في كونها كانت المصدر الأساسي في توفير حاجتين أساسيتين من الحوائج الأساسية للإنسان وهما الغذاء والمسكن، فبالنسبة للغذاء كان الحليب أو اللبن عنصراً غذائياً رئيسياً في النمط المعيشي للسكان وكان يُمثل المادة الغذائية الرئيسية والوحيدة في بعض الأحيان لدى غالبية السكان وخاصة في فصل الخريف حيث تهطل الأمطار ويعمّ الخصب كما أنه كانت هناك محاولات للاستفادة منه في الفصول الأخرى عن طريق التجفيف بوسائل تقليدية في السابق.

أما الغذاء الرئيسي الآخر إلى جانب (اللبن) فإنه اللحوم التي كانت تُستهلك طازجة كما هو الحال في الغنم أو التي تُقدم وتُستخدم غذاءً آنياً ومدخراً كما هو الحال بالنسبة للحوم الأبقار والجمال.

أما بالنسبة لدورها في توفير المسكن والأثاث فإنّ ذلك يتبيّن من عدّة اعتبارات أهمها أنّ صوف الضأن ووبر الإبل كان المادة الأساسية في مكونات البيوت الشعرية التي كانت هي السائدة بين القبائل البدوية الموريتانية المختلفة، وكانت المرأة الموريتانية تبرع في عملية إعداد هذه البيوت

وتقوم بكافة عمليات الغزل والنسيج والخياطة حتى تتوصل إلى إعداد بيت لائق للأسرة وملائم للحياة البدوية والقائمة على الترحال. كما كانت تصنع البسط والفرش من الصوف والوبر أيضاً، أما الجلود فكانت تُستخدم في كافة أثاث المترل من مخدات وحصائر وأغطية وأوعية مختلفة كالقِرب للماء وأوعية الزاد المختلفة وخزانات للأدوات وأدوات جذب الماء من البئر (الدلو)، كما كانت تُستخدم في صنع الحذاء وكذا تجليد وحفظ الكتب...إلخ.

أما بالنسبة لجلب العملات فقد أظهرت الدراسات والإحصاءات أنه منذ بداية السبعينات فإنّ الكثير من الرعاة أعرضوا عن الترحال للبحث عن عمل داخل المدينة وباعوا قطعانهم إلى المتاجرين، واشتراه هؤلاء من أجل اقتناء العملة الصعبة، وبأعداد كبيرة مجهولة بيعت الماشية في بلدان الجنوب بالعملة القابلة للصرف (CFA).

وبصورة عامة فلقد ظلّ الاقتصاد الرعوي ضعيف الترابط مع القطاع العصري وظلت الماشية هي المورد الأساسي أو المصدر الرئيسي للاقتصاد المتنقل (الرحل) للعيش، وظلت ثروة في إطارها بالمفهوم الاجتماعي وليس بقيمته الاقتصادية.

ورغم المحاولات الأخيرة للمشاركة المتزايدة للقطاع العصري في الاقتصاد الرعوي تبقى العلاقة بينهما ضئيلة جداً، فذبح الماشية واستخدام المنتوج الحيواني ظلّ يحتفظ بطابعه الحرفي في أغلب الأحيان، وكلّ محاولات تأسيس تجهيزات صناعية باءت بالفشل في أكثر الحالات باستثناء قيام بعض المشاريع الصغيرة على إنشاء مصانع لحفظ وبسترة الألبان كما هو الحال في روصوا والعيون إلاّ أنها لم تستطع بعد من توفير الحاجة الكلية للسوق ولا حتى نسبة 50%. وللوقوف على حجم وتطور أعداد حيوان الرعي خلال الفترة (1950-1995).

الجدول (3-3) يوضح تطور الحيوانات. (بالآلاف)

السنة	الأبقار	المعز والضأن	الإبل
1950	797	2096	140
1955	1021	6898	295
1957	1211	7290	413
1964	2000	4605	505
1966	2000	5900	700
1967	2275	6650	710
1968	2100	7060	720
1969	2430	7000	780
1970	1920	6750	720
1971	1550	6500	705
1972	1500	6500	700
1973	1115	6000	670
1974	1150	6300	680
1975	1300	7000	700
1976	1400	7500	700
1977	1500	7500	700
1978	1700	8000	700
1979	1900	8500	750
1980	1200	7000	770
1981	1400	8300	770
1982	1300	8000	750
1983	1200	7200	760
1984	1100	6500	780
1985	1200	7000	790
1986	1200	7200	820
1987	1220	7300	840
1988	1260	7700	870
1989	1300	8100	910
1990	1350	8500	950
1991	1400	8800	990
1992	1200	8500	1050
1993	1200	8800	1070
1994	1200	8800	1070
1995	1250	8900	7080

جمعت هذه البيانات من مصادر مختلفة :

- Annuaire statistique de la Mauritanie, Année 1995.

- إدارة البيطرة بوزارة التنمية الريفية.

- إدارة المصادر الزراعية والرعوية بوزارة التنمية الريفية والبيئة.

يُلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ أعلى قيمة وصلتها أعداد الأبقار هي 2430000 بقرة سنة 1989 في حين وصل إلى أدنى عدد وهو 1100000 بقرة سنة 1984 وهي سنة جفاف ضربت الماشية في موريتانيا وخصوصاً الأبقار. في حين وصل أكبر عدد للأغنام سنة 1995 حيث

وصل العدد 8900000 معز وضأن أما الإبل فإنها تُعتبر أقلّ أعداد الحيوانات في موريتانيا وقد وصل أكبر عدد لها 1080000 ناقة سنة 1995.

وبصفة عامة فإنّ الرعي في موريتانيا وتربية الحيوانات لازالت تعتمد في أغلبها على الطريقة التقليدية مما يجعلها معرضة للفناء في حالات الجفاف، كما أنّ عملية الاستفادة لازالت محدودة خصوصاً في مجال الصناعة التحويلية وذلك ما سنتطرق له بالتفصيل في إطار تعرضنا لنشأة وواقع الصناعة التحويلية لاحقاً.

وبناءً على معلومات الجدول (3-3) يُمكن رسم المنحنى (3-1) الذي يُبيّن تطور أعداد حيوانات الرعي خلال الفترة (1950-1995) كما يلي :

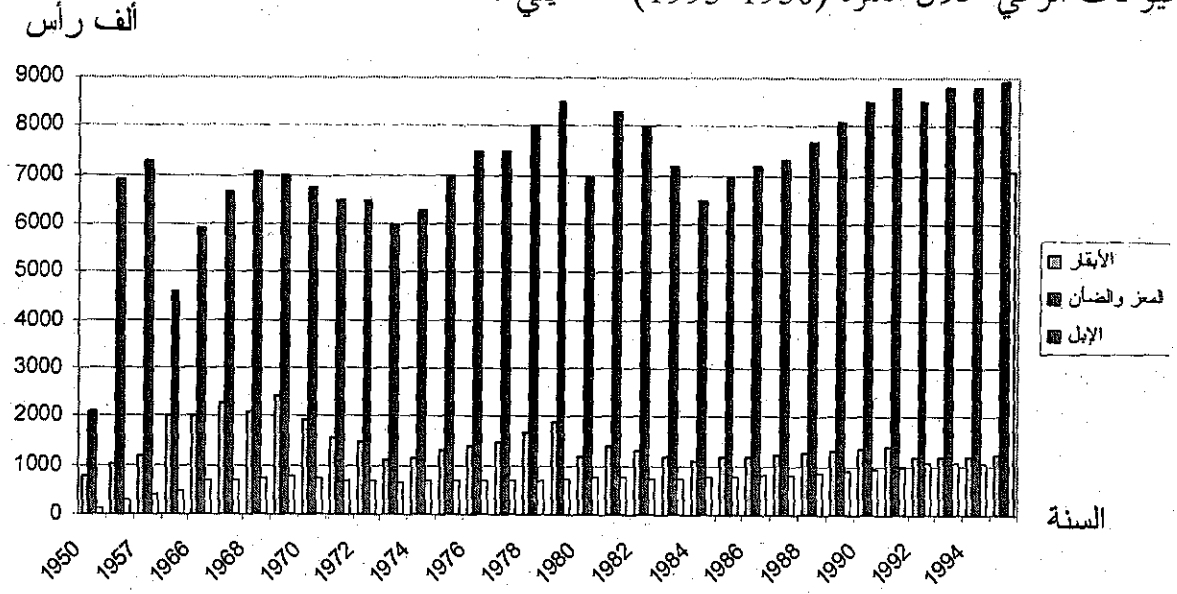

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على معلومات الجدول (3-3).

الفقرة الثانية : الزراعة.

لقد ظلت الزراعة في موريتانيا ولحد الآن تعتمد في شطرها الأكبر على وسائل بدائية تسود فيها عوامل من أهمها الارتباط بالأمطار إلى جانب استخدام المجهود العضلي المباشر للإنسان في هذا النشاط بدءاً بعملية البذر وإزالة الأعشاب وانتهاءً بالحصاد والدرس.

وقد شهدت عملية تنمية هذا القطاع تدهوراً كبيراً خلال بداية السبعينات نظراً لعدة عوامل من أهمها :

أ) الجفاف الذي أدى إلى تقليل المساحات المخصصة للزراعة والمرتبطة بموسم الأمطار.

ب) روح الاتكالية التي تولدت لدى المزارعين نتيجة لسياسة التوزيع المجاني للحبوب التي تبنتها السلطات آنذاك للتخفيف من حدة الجفاف وأثره على المواطنين.

ج) تدني المردودية أو ما يتحصل عليه من عملية الحصاد.

وهذه العوامل تُعتبر من بين أهم العوامل التي أدت إلى تردي أو تدهور كبير في التنمية الزراعية في موريتانيا خلال هذه الفترة. وانطلاقاً من هذا التشخيص الذي أصبح جلياً منذ السنوات الأولى من سنوات الخطط الاقتصادية للتنمية في موريتانيا فإنّ السلطات الموريتانية شرعت في التفكير لإيجاد صيغ أكثر استمرارية وكان من أهم هذه المشاريع التي اعتُمدت في ظلّ هذه الخطط ما يلي :

إدارة وصيانة منشآت الري :

أنفقت السلطات خمسة مليارات أوقية كاستثمارات من أجل تنمية الفرع النباتي واستصلاح الأراضي الزراعية في الفترة (1975-1983) من أجل رفع مستوى الإنتاج الذي شهد تدهوراً كبيراً في مطلع السبعينات بسبب ظروف الجفاف الذي ضرب موريتانيا في هذه الفترة، وللوقوف على أهم هذه الإنجازات أنظر الجدول (3-4) كنموذج لهذه الإنجازات خلال الفترة (1977-1983).

الجدول (3-4) يوضح إنجازات الشركة الوطنية للتنمية الريفية خلال الفترة (1977-1983).

السنة	المساحة المستصلحة بالهكتار		محصول الذرة		محصول الأرز	
	قطع أرضية صغيرة	قطع أرضية كبيرة	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالطن	المساحة المزروعة بالهكتار	الإنتاج بالطن
78-77	100	600	208	835	/	/
79-78	350	600	385	1885	78,4	196
80-79	780	600	631	2400	88,5	310
81-80	1275	600	1232	4720	736	1990
82-81	1670	600	980	4125	794	2700
83-82	1810	600	1690	7250	443	1150
84-83	2140	750	1655	8500	80	160
المجموع	**8125**	**4350**	**6781**	**29733**	**2220**	**6506**

المصدر : سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية في موريتانيا على ضوء التجربة السورية، مرجع سابق، ص 210.

يُلاحظ من خلال الجدول أنّ الشركة الوطنية للتنمية الريفية قد استصلحت خلال الفترة (1977-1983) ما مقداره 12475 هكتاراً خصص منها 8125 هكتاراً للاستثمارات العائلية وذلك بتوزيعها على الأسر الفلاحية لزراعتها أما ما تبقى من المساحة المستصلحة أي 4350 هكتاراً فقد خصص لمزارع الدولة.

كما يتضح من نفس الجدول أنه لم تتم زراعة المساحات المستصلحة بكاملها بل زُرع منها 9001 هكتاراً تقريباً أي ما يُعادل 72% من هذه المساحة المستصلحة بكاملها. وأنه قد خُصصت مساحة 6781 هكتاراً بشكل تراكمي لزراعة الأرز خلال هذه الفترة وأعطت إنتاجاً تراكمياً قدره 29733 طن أي ما يُعادل 1247 طن سنوياً من الأرز، في حين خُصصت مساحة قدرها 2220 هكتاراً لزراعة الذرة وأعطت إنتاجاً بشكل تراكمي قدره 6506 طن أي ما يُعادل 929 طن سنوياً، ويُستخلص من ذلك أنّ نشاط هذه المؤسسة كان يُساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاج الزراعي الموريتاني من الحبوب بمقدار 5177 طن سنوياً على امتداد الفترة (1977-1983).

تُشير الإحصاءات الاقتصادية في هذا المجال إلى أنّ المؤسسات العاملة والشركة المكلفة بعملية التنمية الزراعية إلى جانب التنمية الريفية لم يتجاوز عددها ثلاث مؤسسات وهي الشركة الوطنية للتنمية الريفية SONADER والشركة الموريتانية لتربية وتجارة الحيوانات SOMOCOB والشركة العربية الموريتانية-الليبية للتنمية والزراعة.

وتُعتبر الشركة الوطنية للتنمية الريفية هي المؤسسة الوحيدة من بين هذه المؤسسات الثلاث التي مارست ولازالت تُمارس حتى الآن نشاطاً زراعياً تنموياً ملموساً، وتتوفر عنها معلومات شبه موثوقة، وهي شركة حكومية تأسست في عام 1975 برأسمال قدره 27 مليون أوقية موريتانية، ولقد مرت بعدة عمليات توسيع وحصلت على دعم بقروض ميسرة من وكالة التنمية الدولية سهل لها اكتتاب الخبراء الزراعيين الأجانب وشراء التجهيزات اللازمة لنشاطها، وقد كُلفت بعدة مهام من ضمنها ما يلي :

- تحديد برامج استصلاح الأراضي الزراعية وفق توجيهات الحكومة.
- تشخيص ودراسة وإنجاز مشاريع الاستصلاح الواردة في البرنامج الزراعي.

- تثبيت الفلاحين في الأراضي المستصلحة وتنظيمهم في تعاونيات زراعية كإقامة صناديق ادخار شعبي في هذه المناطق وغيرها من الوسائل التعاونية وتأمين المدخلات الزراعية لهم.

- إقامة مشروع لزراعة الأرز في روصوا والذي تمّ توسيعه من 716 هكتار في الخطة الاقتصادية الثانية (1970-1973) إلى ألفي هكتار في نهاية الخطة الثالثة وكان هذا المشروع بالتعاون مع الصين.

- إقامة مشروع سد اذياما الذي يستهدف زراعة ما يربو عن 13000 هكتار من الحبوب بواسطة الري عن طريق ضخ مياه نهر السنغال إلى هذه المنطقة.

- مشاريع أخرى تستهدف تحسين البذور والأسمدة والبحث عن تقنية زراعية تكون أكثر ملاءمة لوضع موريتانيا المناخي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمارات الزراعية المخططة قد تركزت في مشاريع القاعدة الهيكلية وعلى حساب الإنتاج الزراعي المباشر وذلك بحجة ضرورة السيطرة على عنصر الماء أولاً، وعلى أية حال فإنّ المشاريع المذكورة آنفاً لا تعدوا كونها مشاريع على ورق قلما يتم تنفيذها إلاّ بشكل جزئي، وللوقوف على حقيقة ذلك أنظر الجدول (3-5) مع العلم أنّ هذه الأرقام غير دقيقة نظراً لغياب الإحصاء الزراعي الدقيق في موريتانيا مما يعني أنّ هذه الأرقام مجرد تقديرات في غالبيتها وتتجه للتفاؤل نزولاً عند رغبة السلطات العليا.

الجدول (3-5) يُبيّن الاستثمارات المخططة والمنفذة في القطاع الزراعي الموريتاني خلال الفترة (1970-1984) بملايين الدولارات.

1975-1970			1980-1975			1984-1981		
المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ
36	15	40,8	130	74	55	354	20	39,5

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1984، الملحق 10/3، ص 323.

يُلاحظ من خلال هذا الجدول بصورة عامة تدني درجة التنفيذ المالي للاستثمارات الزراعية المخططة حيث تراوحت نسبة التنفيذ بين 20% في الخطة الأخيرة (1981-1984) إلى 40,8% في الفترة (1970-1975)، و 55% خلال الخطة (1976-1980).

وإذا تجاوزنا حقيقة نقص ما يتم تنفيذه من المخطط في التنمية الزراعية في موريتانيا إلى التعرف على ما يتم إنتاجه فإننا سنجد أنّ هناك تدهوراً كبيراً وتدنياً صارخاً على مستوى الكم والنوع وهو أمر يرجع بالإضافة إلى تدني مستويات التنفيذ المالي إلى نقص التكوين الرأسمالي الزراعي في موريتانيا وذلك ما يتجلى من خلال هذا العرض الموجز عن أهم المؤسسات الزراعية في موريتانيا.

كان ذلك لمحة عن نشأة وتطور التكوين الرأسمالي الزراعي في موريتانيا وأهم المؤسسات العامة والمختلطة التي كانت تهتم بالإنتاج في هذا القطاع، والآن نتطرق لنموذج يُوضح تطور إنتاج الحبوب بصورة عامة في موريتانيا ومن ثمّ نتائجه على التنمية الصناعية في هذا البلد.

وللوقوف على حجم هذا التطور في إنتاج الحبوب في موريتانيا انظر الجدول (3-6) يُوضح تطور إنتاج الحبوب في موريتانيا خلال الفترة (1960-1995).

الجدول (3-6) يوضح المساحة بالهكتار والإنتاج بالطن.

المحاصيل / السنوات	الذرة بمختلف أنواعها	الأرز	حبوب أخرى	المجموع	المساحة بالهكتار
1960	87000	1000	200	88200	261000
1961	90000	1000	200	91200	261000
1962	93400	1600	200	94200	261000
1963	93700	700	200	94600	261000
1964	94000	700	200	94900	251900
1965	104000	700	200	105000	251800
1966	93000	700	300	94000	257400
1967	92000	700	300	92900	258130
1968	98764	800	200	99964	288012
1969	104000	1000	400	105300	258390
1970	90000	1400	300	91600	268830
1971	53800	1400	200	55400	203160
1972	41000	1400	200	42640	137500
1973	26500	3000	240	29800	136800
1974	53000	3000	300	56310	118566
1975	49000	3840	310	53180	80337
1976	40500	3960	340	44890	70240
1977	25000	3600	430	29000	120140
1978	22000	3500	400	25830	121700
1979	40000	4000	330	44400	122290
1980	41400	10800	400	52650	112009
1981	67300	11100	450	78500	151810
1982	43400	14900	100	58920	151810
1983	23400	14000	620	38040	111300
1984	13800	6000	640	21600	83600
1985	84737	15000	1800	100337	104430
1986	94752	33000	600	118337	139500
1987	103375	50915	600	146767	156289
1988	99624	50949	600	154924	200984
1989	106829	55067	600	155291	192500
1990	51680	51796	600	158625	118001
1991	62670	41678		93358	155137
1992	58256	50719		113389	112715
1993	103258	64925		123181	200568
1994	155001	45400		148658	274200
1995	166986	52818		207819	271145

المصدر : سيدي عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، ص 215.

المطلب الثالث : الموارد البحرية.

تُعتبر موريتانيا إحدى الدول المهمّة في مجال الصيد البحري لِما تتوفر عليه من ميزات طبيعية حباها الله بها جعلتها في مصاف البلدان المنتجة للأسماك بطاقة سنوية تُقدّر بـــ 60000 طن دون خطر الاستغلال المفرط، ويبلغ طول شاطئها الممتد على المحيط الأطلسي نحو 650كلم وتلتقي في مياهها الإقليمية التيارات البحرية الدافئة والحارة الأمر الذي هيّأها لأن تكون مأوى لكثير من أنواع الأسماك والأحياء المائية التي تُهاجر خلال فصول السنة من جميع المناطق الأخرى للتمتّع بالحياة والعيش في هذه المياه الفريدة من نوعها، ينضاف إلى ذلك وجود جرف قاري عريض يصل إلى 80 ميلاً يُهيّئ توافر كمّيات كبيرة من الأسماك ذات جودة عالية طوال فصول السنة[1]، ومع ذلك فإنّ اهتمام السلطات الموريتانية بقطاع الصيد البحري حديث جداً إذ ظلّ هذا القطاع يُدار بصورة عشوائية غير مخطّطة وبدأ استغلاله أوّل الأمر بالاعتماد على بيع رخص للصيد الحرّة لصالح الأساطيل الأجنبية وحتى مطلع الثمانينات (1979) حيث شجّعت الحكومة استغلال هذه الموارد عن طريق مواطنيها وحدّدت عدد الرخص لبواخر الصيد الأجنبية وبالنتيجة زاد أسطول الصيد الصناعي الموريتاني وأصبح يحتوي خلال هذه الفترة على 66 باخرة و35 برادة تحتفظ بالسمك طازجاً، كما أنّ الحكومة تُشجّع على توسّع الأسطول الحرفي والذي يحتوي خلال نفس الفترة على حوالي 700 وحدة.

ووعياً من السلطات بأهمّية هذا المورد في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والصناعية بصورة خاصة فقد اعتمدت عدّة مبادرات تهدف إلى تنمية هذا المورد الأساسي أهمّها تأميم أسطول الصيد وتنمية الصناعات التحويلية، ورغم ذلك بقي الصيد البحري محصوراً داخل الاقتصاد دون أن تكون له علاقات تشابكية أو روابط مع القطاعات الأخرى، وغالباً أغلبية الصيد تُصدّر للخارج لمعالجتها (تعليبها) الشيء الذي يُفسّر نسبياً ضعف تنمية الصناعة التحويلية وعرقلتها لأنّ كلّ البواخر والذين يعملون في الصيد الصناعي لديهم تجهيزاتهم الخاصة في حين يُعتبر الصيد التقليدي موجهاً أساساً للاستهلاك المحلي عن طريق الأسطول الحرفي، لذا يستخدم وسائل أقلّ حداثة من الصيد الاصطناعي كالشبابيك وبعض المراكب الصغيرة (الزوارق) يبلغ طولها عادة

---

[1] مجموعة مؤلفين، موريتانيا الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1995، ص 68

ما بين 6 إلى 10 أمتار وعرضها ما بين 3,5 إلى 4,5 متر وطاقتها من 4 إلى 11 طن مستوردة من إسبانيا واليابان أساساً مع بعض المحاولات المحلية للقيام بإنشاء زوارق محلية أو الاكتفاء بالشبابيك في إطار هذا الصيد التقليدي، أما الصيد الاصطناعي فهو ينقسم إلى أسطولين أحدهما وطني والآخر أجنبي :

أولا : الأسطول الوطني.

بلغ عدد السفن فيه 102 سفينة صيد مجلدة، 43 باخرة صيد مبردة بالثلج بالإضافة إلى 15 باخرة مجلدة مستأجرة[1] وإلى جانب هذه التجهيزات المتطوّرة من ناحية فإنها تتوفر على منشآت قادرة على تبريد 200 ألف طن يومياً بالإضافة إلى قدرة تخزينية تُوازي 15000 طن إنما لا تتمّ الاستفادة من خدمات التخزين هذه إلاّ بنسبة 20 إلى 30%، أما المنشآت المرفئية فبقيت غير كافية وخصوصاً فيما يتعلق بتزويد البواخر بالوقود وقطع الغيار...إلخ.

ثانيا : الأسطول الأجنبي.

بدأ الأسطول الأجنبي بإنشاء شركة فرنسية في جزيرة آركين سنة 1918 (الشركة الصناعية للصيد) وقد ساهمت هذه الشركة في تطوير ميناء انواذيبو كما ساهمت في تنمية المدينة آنذاك، وظلّ الاهتمام الفرنسي بالصيد يتزايد واستثمرت مبالغ كبيرة نسبياً في ذلك الوقت خصوصاً في مجال البنى التحتية بالمدينة بالإضافة إلى بناء مركز صحي ومراكز لتزويد المدينة بمياه الشرب، وفي سنة 1929 صدّرت هذه المؤسسة 775 طنا من الأسماك المجففة والمملحة بقيمة مليوني وسبعمائة وخمسة وثلاثون ألفاً وأربعة عشر فرنك فرنسي[2]، وخلال الفترة ما بين 1966 و1970 تمّ إنشاء أربع شركات كبيرة استثمرت 811 مليون أوقية تنتمي أساساً إلى إسبانيا واليابان لتلتحق بها الأساطيل الروسية والهولندية في سنة 1980، وإلى جانب هذه المؤسسات الكبيرة كانت هناك منشآت صغيرة أجنبية تختص في تمليح وتجفيف الأسماك وصناعة الزيوت السمكية، وقد حققت هذه المنشآت أرباحاً طائلة نتيجة لاستفادتها من قانون الاستثمار الوطني الذي ينص على أنّ

---

[1] مجلة المال والأعمال، عدد خاص بموريتانيا، مايو 1992، ص 25

[2] وثيقة من أجل تنمية قطاع الصيد صادرة في 1994/04/22 من طرف الخلية الاقتصادية للدعم بوزارة الصيد والاقتصاد البحري، ص 14

المؤسسات إذا تجاوزت قيمة استثماراتها 200000 أوقية تُعفى جزئياً من الضرائب الجمركية مع استثناء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية.

وخلاصة القول أنّ الحكومة تعتبر عملية توسيع أسطول الصيد البحري الموريتاني على حساب البواخر الأجنبية بمثابة مفتاح لاستغلال مواردها وكذلك مستقبل الصناعة التحويلية، وللوصول إلى هذا الهدف تسعى إلى تحفيز الاستثمار الخاص والذي لحدّ الآن تأخّر في الأخذ بالمبادرة، وذلك عن طريق مراجعة رسوم المصالح العمومية وتحسين عملية التسويق، التكوين وإعادة إصلاح تجهيزات التفريغ والمعالجة وتسهيل القروض...إلخ.

المطلب الرابع : الموارد المنجمية.

لقد ظلت المعلومات المتاحة عن الخامات المعدنية في موريتانيا نادرة إن لم تكن غير موجودة إلى وقت قريب شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية التي ظلت إلى وقت قريب تُعاني من الفقر ليس بسبب ندرة مواردها وإنما لجهل ما بحوزتها من الموارد بسبب نقص المعلومات والخبرات الكافية للقيام بهذه الاكتشافات الجيولوجية.

إلاّ أنّ موريتانيا استفادت من عمليات الاستكشاف التعديني الذي بدأ عقب الحرب العالمية الثانية من تحديد بعض الثروات المعدنية التي يُمكن أن تكون مصدراً من مصادر التنمية الصناعية والاقتصادية في هذا البلد، ومن أهم هذه الاكتشافات نذكر الحديد والنحاس فضلاً عن وجود معادن أخرى لازالت عمليات البحث ودراسة الجدوائية الاقتصادية من استخراجها قيد الدراسة.

الفقرة الأولى : الحديد.

يُرجع بعض الباحثين المؤرخين اكتشاف خام الحديد في موريتانيا إلى 1607م حين أشار إليه البكري في وصفه للموقع على أنه جبل من الحديد يبرز وسط الصحراء ما بين درعة وغانه[1].

في حين تمت الإشارة إليه بعد ذلك في الآونة الحديثة عام 1934م وبتوالي وتتابع الدراسات المنتظمة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتتبع صخور منطقة تواجد الحديد في عصر ما قبل

---

[1] محمد ولد اعمرو، الثروة المعدنية في موريتانيا والتنمية الصناعية في المغرب العربي (نموذج موريتانيا)، بحث لنيل الدبلوم العالي في الاقتصاد في مصر، معهد الجامعة العربية، 1993، ص 43

الكمبري يتبيّن أنه يحتوي على نسبة تتراوح ما بين 62% إلى 72% من الحديد في المتوسط ويتميز بخلوه تقريباً من الكبريت وباحتوائه على نسبة 5% من السليكون.

وتوجد خامات الحديد في عدة مناطق من أهمها منطقة الجلد في شمال غربي البلاد وهي خامات من الحديد الهيماتيتي، تظهر في نوعين متميزين أحدهما كتلي له مظهر الحجر الرملي ولونه رمادي يميل إلى الزرقة تصل فيه نسبة الحديد إلى 28% أما الثاني فهو يأخذ شكلاً صفائحياً تتراوح نسبة الحديد فيه ما بين 65% إلى 66%[1].

كما تم اكتشاف خامات من الهيماتيت بتركيز 65% من الحديد في منطقة امهاودات ويبلغ احتياطيها المؤكد حوالي 80 مليون طن في حين يصل احتياطي خامات كدية الجل من الحديد إلى حوالي 200 مليون طن إلاّ أنها غدت مهددة بنفاذ احتياطيها بعدما كانت المركز الأساسي لإنتاج الحديد في موريتانيا خاصة في فترة انطلاقته، الشيء الذي جعل الأنظار تتجه إلى البحث عن خامات أخرى بالإضافة إلى اكتشاف خامات الحديد في مهاودات فكان اكتشاف خامات الحديد في الكدية الواقعة بجوار كدية الجل في يونيو سنة 1984م والتي يُقدّر مخزونها بحوالي 400 مليون طن من خامات الحديد وتستبعد عملية استغلال هذه المادة من المنشآت الموجودة في كدية الجل خاصة السكة الحديدية من أجل نقل المنتوجات إلى انواذيبوا، وقد تولت شركة ميفارما عمليات استخراج فلز الحديد وتصديره في البداية، وهي شركة مختلطة يتوزع رأسمالها على مساهمين من دول أجنبية بنسبة 19% انجلترا و15% إيطاليا و50,6% لمساهمين فرنسيين و5% للألمان و10,4% للحكومة الموريتانية.

وقد قامت هذه الشركة باستثمارات مالية ضخمة خلال العشرية الأولى من عمرها وكان من أهم هذه الاستثمارات هو مد الخط الحديدي الخاص بنقل المادة الخام إلى ميناء التصدير ويبلغ طول هذه السكة 650كلم وكذا إنشاء ميناء خاص لتصدير فلز الحديد في مدينة انواذيبو في أقصى الشمال الغربي على شاطئ المحيط الأطلسي لتوسع أنشطتها وذلك ما سنتطرق إليه لاحقاً في إطار حديثنا عن نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية، ونُشير في الختام هنا إلى أنه بالرغم من الأهمية القصوى لنشاط استخراج الحديد في موريتانيا إلاّ أنه ظلّ نوعاً من النشاط الخاص بالأجانب وخصوصاً في ظلّ إدارة شركة ميفارما مما نجم عنه عدم قيام علاقة دفع أو تحريض من هذه

[1] محمد ولد اعمرو، الثروة المعدنية في موريتانيا والتنمية الصناعية في المغرب العربي (نموذج موريتانيا)، المرجع السابق، ص 50

الصناعة التعدينية للاقتصاد الموريتاني مما يعني عدم الاندماج أو الدفع في أحد الاتجاهين الأمامي أو الخلفي.

الفقرة الثانية : النحاس.

يرجع اكتشاف خامات النحاس لأول مرة إلى عام 1931 في قلب أم اقرين بالقرب من كجوجت بولاية انشيري وقد تمّ تعزيز هذه المعلومة فيما بعد حيث تمّ تحديد احتياطات تُشجع على الاستغلال سنة 1956 تُقدر بـــ 7 ملايين طن من الخامات المؤكسدة تحتوي على نسبة متوسطها 1,8% من النحاس[1].

بدأ الإنتاج بالمنجم في سنة 1970 ووصل الإنتاج إلى حده الأقصى سنة 1973 بقرابة 22000 طن[2] ولضعف محتوى المنجم مع بعض المشاكل الفنية وضعف السوق توقف العمل باستغلاله سنة 1978 وانسحب المساهمون الأجانب سنة 1975 ليتم إنشاء الشركة العربية للمناجم سنة 1981 ويُعهد إليها بعمليات استغلاله سنة 1989 وذلك ما سنتطرق إليه لاحقاً في إطار الحديث عن نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية لنُشير هنا إلى أنّ هذا المورد لم تتأتى له الظروف الاقتصادية (المالية والفنية) ليقوم بالدور الأساسي المفروض أن يؤديه في مجال تحريض أو دفع عملية التنمية الاقتصادية والصناعية في موريتانيا.

الفقرة الثالثة : الخامات المعدنية الأخرى.

تُوجد في موريتانيا خامات كثيرة ومتنوعة تُكتشف من حين لآخر ويتصدرها الفوسفات والجبس والذهب، وهي معادن تتفاوت أهميتها تبعاً لأسعارها الوطنية والعالمية ناهيك عن اختلاف فترات اكتشافها واستغلالها وكذا احتياطياتها المقدرة وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي :

1) الفوسفات :

يوجد في حوض نهر السنغال في صخور الأويوسين في منطقة (كهيدي، ألاق، بوكي) ويُقدر احتياطي موريتانيا من هذه المادة بحوالي 100 مليون طن في موقع بوفال ويُرجع القائمون على عملية التنقيب إمكانية إنتاج وتصدير مليون طن من الفوسفات الذي يحتوي على 36%

---

(1) محمد صفي الدين أبو العز، تنمية الموارد المعدنية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 499

(2) Série d'études sur le développement industriel de la Mauritanie, 27 avril 1989, p 16

بكلفة تتراوح ما بين 195 و300 مليون دولار أمريكي تبعاً لوسيلة النقل المستخدمة، إلاّ أنّ مشاكل التمويل وارتفاع التكاليف وكذلك الشكوك القائمة حول مستقبل سوق الفوسفات حالت دون بقاء المجمع التقني لتتولى شركة ساميا التي كانت عضواً في المجمع مهمة المشروع 1989.

2) الذهب :

يوجد أهم مخزون له في موريتانيا مصاحباً لمعدن النحاس في قلب أم قراين بمردودية 4 إلى 5غ/طن وهذه المردودية مرشحة للارتفاع لتصل إلى 500كلغ لكلّ 32000 طن من النحاس.

بالإضافة إلى اكتشاف آثار من الذهب في بوزرس ضمن السلسلة الموريتانية على بعد 100كم من الجنوب الشرقي من مقطع الحجار، بالإضافة إلى كميات أخرى قليلة في كونشيتا فلونس، إلاّ أنّ هذه الأخيرة لا تكتسي أهمية اقتصادية كبيرة.

3- الجبس : تُعتبر مقالع الجبس في موريتانيا من بين الأكبر في العالم حيث يُقدر احتياطيها بـــ 4 مليار طن تُستغل منذ سنة 1973 حيث كانت تُنقل على شكل صخور في الشاحنات لتعود محملة بالاسمنت، وبعد فتح مصنع الاسمنت سنة 1979 أصبحت مصاريف النقل مكلفة جداً للاستغلال الذي وصل في نفس السنة إلى حده الأقصى بـــ 16000 طن ليتوقف سنة 1981، ليتمّ استغلال محجرة جديدة على بعد حوالي 5كلم شمال شرق نواكشوط بدأ الإنتاج بها سنة 1983 من طرف الشركة العربية لصناعة الحديد الموريتانية الكويتية (SAMIA) وصل الإنتاج بها سنة 1987 إلى 19402 طن ليصل إلى 120000 طن خلال التسعينات.

وعلى العموم وبالرغم من غياب خرائط الموارد الجيولوجية بموريتانيا فإنّ هناك عدة مواد خام أخرى منها الملح الصخري والكبريت والمواد الهدروكربونية والتربة النادرة...إلخ.

المطلب الخامس : البنية التحتية.

إنّ عملية تطوير وسائل الاتصال ضرورية لتأمين التوزيع العادل للمزايا الاقتصادية والتي تصل إلى العاصمة والموانئ، وعلى هذا الأساس جعلت الحكومة تنمية هذا القطاع على رأس الأولويات بداية من الخطة الاقتصادية الرباعية الأولى (1963-1967) حيث خصصت مبلغ 1904 مليون أوقية موريتانية أي ما يُعادل 34% من مجمل استثماراتها البالغة 555 مليون أوقية لتطوير القاعدة الهيكلية، في حين خصصت الخطة الرباعية الثانية (1970-1973) لنفس النشاط

مبلغ 3748 مليون أوقية أي ما يُعادل 40% من مجمل استثماراتها البالغة 9427 مليون أوقية، كما خصصت الخطة الرباعية الثالثة لنفس النشاط (1976-1980) نسبة 45,4 % من مجمل الاستثمارات، هذه النسبة تفوق 10% من النفقات المتوقعة.

ويعني هذا أنّ هذه الخطط قد خصصت أكثر من ثلث استثماراتها لتطوير القاعدة الهيكلية الاقتصادية وخاصة النقل، فقد أقامت طريقين كبيرين الأولى تصل الشمال بالجنوب على مسافة 450كلم تربط ما بين اكجوجت والعاصمة نواكشوط وروصوا على مشارف السنغال والطريق الأخرى على مسافة 1100كلم تربط العاصمة بأقصى ولاية في الشرق (النعمة) قرب حدود مالي وهي تربط بين خمس ولايات، وكما تمّ بعد ذلك في العشرية الأخيرة إنشاء عدة طرق تربط مجمل الولايات فيما بينها ومن أهمها الطريق الرابط بين ألاق وكيهيدي وكذا ربط ولاية تجكجة بخط الأمل الرئيسي بالإضافة إلى خط إطار في الشمال بالعاصمة والبدء بأعمال إنجاز الطريق الذي يربط انواذيبو العاصمة الاقتصادية بالعاصمة السياسية نواكشوط (2002) وهو طريق يحمل بعداً استراتيجياً واقتصادياً أكثر من مجرد ربط ولايتين في الوطن بقدر ما أنه يُعتبر بمثابة جسر لربط إفريقيا السمراء بالعالم العربي وذلك بمده إلى الحدود الموريتانية المغربية ليوصل بخط المغرب العربي الذي يبعد 70كلم فقط من انواذيبو، وكما تمّ إنجاز الجزء الخاص بموريتانيا من الطريق الرابط بين موريتانيا ومالي من خلال المدينتين الموريتانيتين لعيون والمالية انيور.

وهذه الاستثمارات قد كانت مكلفة جداً لخزينة الدولة إلاّ أنها تُعتبر ضرورية ليس فقط لتسهيل مرور الأشخاص والبضائع بل ولتنمية الصناعة الخفيفة أيضاً.

وعلى غرار هذه الطريق توجد عدة مسالك وطرق مصنفة رسمياً بالبسيطة والمتوسطة.

يُمكن الإبحار إلى السنغال وأثناء الفصول الممطرة يُمكن الوصول إلى Kays في السنغال عن طريق القوارب الصغيرة وإلى Kaediz أيضاً، غير أنّ إنجاز سدي دياما و مانتالي سوف يُقلل من المواصلات في الأنهار. ومن جهة أخرى فإنّ كلّ الرحلات الدولية وجلّ التنقلات التجارية والأعمال داخل الوطن تتم بالطائرات ويوجد مطاران دوليان أحدهما بالعاصمة نواكشوط والآخر في انواذيبو بالإضافة إلى مطار النعمة الدولي الذي مازال في مراحله النهائية للإنجاز بالإضافة إلى 10 مطارات جهوية و13 مسلكاً لنزول الطائرات. كلّ الاتصالات تتم عن طريق الأقمار الصناعية بفضل خدمات Arabsat وYntelsat منذ تشغيلهما (1985-1986) وقد بقيت التجهيزات الإضافية قليلة إذ توجد أساساً بنواكشوط وانواذيبو في العشرية الأخيرة من هذا القرن حيث تمّ

توسعها لتشمل عواصم الولايات وذلك في 1995-1996 وكما يتم توسيع المركز الدولي للاتصال بنواكشوط -والذي كانت كلّ تجهيزاته مستغلة من طرف وكالة البريد والاتصالات- ليشمل عواصم الولايات الداخلية بالإضافة إلى إدخال الهاتف النقال في السنوات الأخيرة إلى كلّ الولايات والمقاطعات وذلك عن طريق المساهمة من شركات تونسية ومغربية (ماتل وموريتل).

كما توجد سكة حديدية واحدة لنقل الحديد المستخرج من مناجم ازويرات إلى غاية ميناء انواذيبو على مسافة 675كم وهو ثاني ميناء بعد ميناء العاصمة نواكشوط وإن كان ميناء انواذيبو يكتسي أهمية أكبر من ميناء نواكشوط وذلك على اعتبار أنه يستقبل معدن الحديد ويُمون مصفاة البترول.

المطلب السادس : الموارد الطاقوية.

منذ القدم يُستعمل الخشب في موريتانيا من أجل النار أو صناعة الفحم الخشبي وإن كان الكثير من سكان المدينة يستعملون غاز البوتان والنفط والكهرباء غير أنّ نار الخشب ظلت مصدراً أساسياً للطاقة الكلية المستهلكة حتى منتصف التسعينات حيث كانت تُزود 50% من الطاقة الكلية المستهلكة في سنة 1989[1] وتُلبي حاجة 90% من طلب الأسر حسب نفس الإحصائية وإن كان هناك تحوّل كبير خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي (العشرين) من طرف السلطات ورجال الأعمال من أجل تقليل الاعتماد على الطاقة الخشبية وذلك بخلق مراكز توزيع في جميع المدن الداخلية لغاز البوتان وكهربة العديد من المدن وإن كان هذا التوجه لم يقض على هذه الحالة إلاّ أنه قلل منها جداً، وهناك قناعة عامة أنّ مثل هذا الاستغلال قد ضعف الأراضي وذلك بترع الغطاء النباتي أكثر من 800000م^3 سنوياً مما قد يؤدي إلى استنزاف الغابات والأحراش خلال العقد القادم، فموريتانيا التي كانت تُصدّر الفحم الخشبي للجارة السنغال أصبحت تستورده في أواسط الثمانينات وهو بلا شكّ مؤشر واضح من مؤشرات درجة التعرية التي شهدتها الغابات والأراضي الموريتانية في تلك الفترة. وأنّ عملية اعتماد مواد طاقوية أخرى رخيصة في الريف من شأنه أن يُعيد إمكانية التشجير وقد حصل هنالك تطور في هذا الميدان وذلك بالقيام بإنشاء مراكز توزيع داخلية لتسهيل حصول المواطن على الغاز بالإضافة إلى كهربة المدن كما ذكرنا سابقاً، بالمقابل وضعت إجراءات لحماية إعادة بناء الاحتياطي الغابي.

---

[1] التقرير السنوي للأمم المتحدة عن التنمية الصناعية في موريتانيا، 1990، ص 16

وقد أدت عملية انخفاض احتياط الخشب للوقود ونمو القطاع العصري إلى زيادة أو نمو منظم في استهلاك النفط، المورد الثاني للطاقة والمستورد كلياً، وتدلّ الإحصاءات إلى ارتفاع استيراد الطاقة خلال الفترة الأخيرة من 33% إلى 55% وعلى الرغم من إبرام خمس اتفاقيات سنة 1985 مع العديد من الشركات للتنقيب عن النفط فإنه لم يتم الالتزام بالعقود سوى من طرف شركتان وهما تقومان بالتنقيب حتى عن النفط حتى هذه السنة 2002 دون أن توجد نتائج ملموسة وإن كان هناك تفاؤل كبير من طرف المسؤولين حول وجود نتائج مشجعة وإن كنت أعتقد أنها قد لا تكون سوى دعاية تطلقها الشركات القائمة بالتنقيب والمسؤولون في البلد من أجل امتصاص التشاؤم والإحباط لدى المواطنين من السياسات الاقتصادية في البلد وخاصة إذا ما علمنا أنّ نفس الإشاعات حصلت في المغرب في السنوات التالية وهاهي قد خبت كما أنّ النفط وإن اكتشف فإنّ عمليات الاستيراد ستتواصل على الأقل على خمس أو عشر سنوات قادمة.

لقد تمّ في سنوات السبعينات إنشاء مصنع للتصفية أو التكرير بطاقة مليون طن للإقلال من الواردات وبقي دون استغلال منذ إنشائه إلى غاية أفريل 1987 ما عدا استغلال متواضع في سنوات 1982-1983 وهذه المصفاة تُسير من قبل شركة جزائرية لمواجهة الطلب الداخلي على المواد النفطية وتُنتج هذه المصفاة 25700 طن سنوياً من البوتان، 27500 طن من البترين، 83000 طن من الكيروزين، 200000 طن من الغاز و357000 طن من المازوت.

إنّ عملية التزود بالطاقة الكهربائية تُعرقل التنمية الصناعية الخفيفة سواء من حيث غلائها أو عدم انتظامها في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات حيث زاد نمو الطلب على الطاقة بـــ 5,4 % في السنة ثم بـــ 7,8 % سنة 1987، وقد ظلت 3/2 من المدن غير مكهربة حتى سنة 1994، وللوقوف على تنامي الاستهلاك المحلي من الكهرباء أنظر الجدول التالي.

الجدول (3-7) يوضح تطور إنتاج واستهلاك الكهرباء.

المدن السنوات	نواكشوط	نواذيبو	كيهيدي	روصو	أطار	اكجوجت	مدن أخرى	المجموع
1983	30670	32058	1074	1214	725	303	/	66044
1984	34526	25783	1922	1770	992	4330	/	69323
1985	42849	29274	1780	1402	1104	3620	/	80029
1986	48098	32086	2572	1489	1285	/	/	85530
1987	53945	36200	2090	1940	1305	/	/	95480
1988	43463	32697	1966	1999	1514	/	875	82514
1989	63980	31641	1793	2117	1480	/	1174	102187
1990	70011	33439	2043	1932	1560	/	1238	110223
1991	69227	53177	2399	1886	1616	/	1702	130007
1992	76607	54443	2120	2220	1717	/	/	137107
1993	83899	57256	2193	2516	1825	/	/	147689
1994	91127	55778	1860	2807	2137	/	2182	155891
1995	101465	56663	2076	2874	863	2117	1919	167973
1996	112638	56689	2059	3082	2226	939	8026	185651
1997	128000	54618	2095	3689	2508	1374	9759	202003
1998	140696	55186	2194	4179	3182	1092	9953	216482

Source : 1) Annuaire statistique de la Mauritanie, Année 1995.
2) DEE, BCM, Rapport annuel, 1998.

يُلاحظ من خلال الجدول تزايد كمية الاستهلاك وطاقة الإنتاج من الكهرباء بشكل عام وتزايد وتيرة هذا التزايد خلال السنوات الأخيرة من هذه الإحصائية ليصل إلى 216482 مليار سنة 1998 بعد أن كانت الكمية 66044 في سنة 1983.

ولأجل خدمة المدن بشكل أكبر في هذا المجال كان من أهم هذه الجهود هو قيام الشركة الوطنية للمياه والطاقة بتجهيز مركز القصر بـــ 4 مولدات بطاقة 7Mw للمولد، كما أُدخلت تحسينات على مدينة انواذيبو، ومن أجل استغلال الطاقة المائية والكهربائية قامت الحكومة بوضع تربينات بطاقة 800Mw في كلّ من سدي دياما ومانتال، وقد ساعد هذا التطور على التزود بالطاقة الكهربائية في المراكز الحضرية والعمرانية الكبرى غير أنّ وصول الشبكة لكلّ الأحياء يلزمها وقت أطول كما أنّ غلاء الرسوم يبقى عائقاً أيضاً في هذا المجال.

ونُشير في هذا الصدد إلى أنّ شركة SONELEC تحصلت على نتائج سيئة في السنوات الأخيرة من التسعينات وذلك بتسجيلها لخسائر مالية كلّ سنة تقريباً وذلك راجع إلى تكاليف الإنتاج الباهضة وطرق التحصيل البسيطة وعمليات الوصل بالشبكة غير القانونية والضياع الكبير

أثناء التوزيع زيادة على أنّ الإنتاج بالمولد الذي يعمل بالبترين مكلف حتى عندما تكون أسعار البترول منخفضة وهو ما حدى بالحكومة إلى رفع الرسوم التعريفية إلى 10% سنة 1985 وذلك بغرض التقليل من الخسائر ويتحمل القطاع الصناعي منها حصة غير متناسبة من هذا الثقل أو الحمل حيث أنّ السلم غير متناقص كما أشارت إلى ذلك دراسة البنك الدولي، وتُعتبر عملية تخفيض التعريفة الجمركية على الصناعة الخفيفة وسيلة لخفض أو تقليص التكاليف عن طريق زيادة استخدامها الطاقة الحالية.

ويُعتبر توليد الطاقة عن طريق الموارد المائية والكهربائية هو السبيل أمام الحكومة إلى حين توفير موارد جديدة للطاقة سواء عن طريق وضع مولدات هوائية، واستخدام الطاقة الشمسية لتسخين المياه في العمارات العمومية، وقد تمّ في هذا المجال مؤخراً اعتماد شركتين للاستفادة من هذه الطاقات البديلة وهما مؤسسة ديلول التي فتحت سنة 1987 بورشة صغيرة لصناعة المولدات الهوائية ومضخات الماء، وشركة STA التي أُنشئت سنة 1984 لصناعة أفران شمسية، هذا بالإضافة إلى جهود الصناع الحرفيين الدؤوبة في هذا المجال والتي كُللت في بعض الأحيان بالنجاح كما في العرض الذي قُدّم للسيد الرئيس أثناء زيارته الأخيرة لولاية أترارزة وخصوصاً ألاق حيث قُدّمت له أفران تستهلك الطاقة الشمسية بصناعة تقليدية، وتكتسي هذه المحاولات لإيجاد طاقة بديلة للكهرباء والماء أهميتها إذا ما علمنا أنه بالإضافة إلى تكاليف الكهرباء الغالية فإنّ هناك ندرة كبيرة في توفير المياه الصالحة للشرب ناهيك عن استخدامها كمولد للطاقة الكهربائية وللصناعة، بالإضافة إلى النمو العمراني السريع المترافق مع الحال السيئة للقنوات وهو ما حدى بالحكومة إلى أولوية تحسين تموين حاجيات الصناعة، وقد وضع مخطط التنمية (1985-1988) لأجل التنمية الحضرية أو العمرانية 7,7 مليار أوقية منها 6,93 لأجل جلب الماء (4 مليارات لنواكشوط و1,7 مليار لنواذيبوا).

وحالياً هناك قروض من البنك العالمي للتنمية بقيمة 90 مليون دولار لتحسين التزويد بالماء لمدينة نواكشوط.

ويعود توزيع المياه إلى الشركة الوطنية للمياه والكهرباء (SONELEC) والتي تضع الرسوم حسب الاستهلاك دون التفرقة بين ما هو لأجل الصناعة أو الزراعة أو الأسر.

وكما تجدر الإشارة إلى أنّ هناك استراتيجية تقوم على تزويد كافة المدن (عواصم الولايات والمقاطعات) بالمياه الصالحة للشرب وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات الصناعة حتى لا تُعرقل نمو فرع

التغذية، هذا إذا ما علمنا أنّ موريتانيا تقوم بشكل كبير على تصدير الأسماك والتي تستدعي عملية تهيئتها إلى قدر كبير من المياه الطاهرة وقليلة الملوحة وبشكل منتظم وهو أمر يستدعي في نظرنا إضافة إلى الجهود الوطنية مساعدات أجنبية فنية ومالية.

المطلب السابع : دور المساعدة التقنية في الصناعة.

تستفيد موريتانيا من مساعدات مختلفة وثنائية هامة على حسب وضعيتها كأيّ بلد أقلّ تقدماً فحسب تقرير لـــ PNUD فإنّ المساعدات الخارجية وصلت 241 مليون دولار سنة 1986 (218 مليون دولار سنة 1985، 213 مليون دولار سنة 1984 و259 مليون دولار سنة 1983 بالأسعار الجارية)، 158 مليون دولار مساعدة محسوبة سنة 1986 على القطاع الثانوي لم يتحصل إلاّ على 6% فقط (والمتمثلة خاصة في مساعدة الجزائر في تصفية البترول والمشاريع الملحقة وكذا هبات الصندوق الوطني للتنمية لأجل ترقية الصناعة الخفيفة.

ونُشير في هذا الصدد إلى أنّ الأرقام التي نُشرت من قِبل OCDE أنّ مساعدة فرنسا تصل إلى 33 مليون دولار سنة 1986 للمساعدة في إنشاء المشاريع، وقد اتخذت هذه المساعدة من طرف CONUDI شكلاً آخر تمثل في مشروع كبير يُدعى تنمية القطاع الخاص تحت رقم DP/MAU/87/007 وهو مشروع هام يكشف حقيقة التوجه العام لدى الحكومة وهو من بين عدة أهداف رئيسية يكمن في ترقية القطاع الخاص وتقليص أو تخفيض التدخل، غير أنها تعترف في هذا المجال بأنّ غياب الإطار التأسيسي القانوني لمبادرات الخواص وكذا شبه غياب المصالح المالية تُعرقل عملية التنمية.

وبالنتيجة طلبت مساعدة CONUDI لوضع برنامج ترقية وتطوير هذه المصالح بالتعاون مع الكنفدرالية العامة للمستخدمين الموريتانيين (CGEM) و(USAID) من أجل التغلب أيضاً على النقص الكبير في الموظفين المحليين ذووا الكفاءات ومشاكل توقف المدخلات الضرورية، وحسب التقرير العالمي للتنمية 1989 فإنّ إعادة أنشطتها وتشغيلها يؤدي إلى خلق العمالة ويزيد من دخل العملة الصعبة للاقتصاد (مقدر بـــ 7,6 مليون دولار سنوياً)، وكما يرى المحللون أنه بالإمكان في حالة الحصول على مساعدات فنية القيام بعدة صناعات زراعية جديدة (بالإمكان إنتاج وزرع قصب السكر في سهول نهر السنغال) الشيء الذي قد يؤدي إلى تنمية وترقية أنشطة صناعية أخرى.

ومن جهة أخرى فإنّ موريتانيا تستورد كلّ التخصصات الصيدلانية المستخرجة من المكونات الكيماوية، كما أنّ الأدوية التقليدية تُستعمل بشكل واسع، ومشاريع إنشاء صناعة صيدلانية بقيت رهن الدراسة وبإمكانها الاستفادة من مساعدة بالتعاون الموسع الذي تتمتع به الكنفدرالية العامة للمستخدمين (CGEM) وتُعتبر في هذا المجال إعادة زرع ألقتاد التي تُنتج الصمغ العربي أساس هذه الصناعة.

ولقد حصلت مؤسسة SAFA على مساعدات عن طريق التعاون مع منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية (LUNUDI) تمثلت في تحسين تجهيزاتها ونظامها وكذا رفع قدرتها على التصدير زيادة على أنّ SAFA لها وضعية احتكارية داخل السوق الوطني، كما تلقت أيضاً موريتانيا مساعدات فنية لم تُحدد قيمتها من طرف منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية الصناعية من أجل استغلال الذهب من طرف شركة SNIM.

وهناك مساعدات ثنائية تمّ رصدها لذلك المشروع (فرنسا) وكذا منجم الفوسفات الذي استفاد من مساعدات من أجل استغلاله وغيره من البرامج التي تهدف إلى ترقية الاقتصاد الموريتاني التي تتضمن في مجملها مراجعة نظام التحفيزات وترقية الاستثمارات الصناعية، وعلى هذا الأساس فهي تتمنى الاستفادة من تجارب LUNUDI وخصوصاً في إنشاء مركز للإعلام الصناعي، وإقامة المناطق الصناعية خصوصاً إذا علمنا أنّ هذا المفهوم الأخير (المناطق الصناعية) ظلّ غائباً عن ذهن المخططين وأصحاب القرار حتى أواخر التسعينات حيث وافق مجلس الوزراء في 1987 على نص يُصادق على إنشاء المناطق الصناعية حول نواكشوط على حسب مخططها العمراني من سنة 1988 إلى سنة 2000.

وتُعاني موريتانيا في هذا المجال من إنشاء مصانع جزافاً ومن النمو الفوضوي والسريع للمدينة الذي خلق مناطق مختلطة حيث المصانع بمحاذاة المنازل وورشات الحرفيين، ومن أجل تلافي أو الحد من هذه الظاهرة في المستقبل تمّ من خلال النص الصادر عن مجلس الوزراء السابق سنة 1987 تخصيص 130 هكتاراً قرب الميناء بنواكشوط بهدف اجتذاب الصناعة المرتبطة بالأنشطة البحرية، وهذه الأراضي مخصصة للمؤسسات الصناعية ويُحرم بيعها لمن ينوون إقامة مباني سكنية فيها. كما لا يُمكن المضاربة بها حيث لا يُمكن تخصيصها إلاّ للشركات أو المؤسسات التي لها إمكانيات مالية لإصلاحها ويُمنع فيها عمليات تحويل الملكية.

كما أنّ هناك مشاريع لإقامة حضائر صناعية أخرى مرتقبة حيث تمت عمليات تمويل دراسة الجدوى الاقتصادية لها وهي أساساً في انواذيبو وبعض المناطق الجهوية الأخرى.

وكما تتلقى موريتانيا دائماً وباستمرار مساعدات فنية ومالية من أجل تحسين وترقية مستوى جودة إنتاجها السمكي وكذا أسطولها البحري، ونذكر من هذه المساعدات مساعدات ألمانية تمثلت في أجهزة كشف وفحص محتوى البواخر لمعرفة مدى الالتزام بالعينات المتفق عليها وكذا مراقبة السواحل، بالإضافة إلى مساعدات من السوق الأوربية المشتركة في عمليات تجفيف السمك خلال السنوات التالية (2000-2002).

وبصفة عامة فإنّ موريتانيا كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو تتلقى مساعدات فنية ومالية من حين لآخر من الدول الصديقة والمنظمات الدولية، لكن يا ترى أين تذهب هذه المساعدات وما حقيقة قيمتها الاقتصادية في الرفع أو المساهمة في تنمية هذه البلدان، وما مدى ملاءمتها مع موارد وصناعات هذا البلد ؟ وهذا ما سنُحاول إبرازه من خلال التعرض لنشأة وواقع الصناعة في هذا البلد.

المبحث الثاني

نشأة وواقع الصناعة الاستخراجية المعدنية

لم تشهد موريتانيا مفهوم الصناعة الحديثة إلاّ بعد فترة متأخرة ويُعتبر استخراج المعادن من أهم الفروع الصناعية في موريتانيا ويتمثل في هذا النشاط في استخراج الحديد والنحاس والجبس أساساً إلاّ أنّ أهم هذه الأنشطة على الإطلاق هو الحديد الذي ظلّ فترة طويلة من الزمن يحتل الصدارة من حيث مساهمته في الصادرات الموريتانية حيث ظلّ ولفترة طويلة يُشكل أكثر من 50% من الصادرات، وقد كانت رخصة استخراجه لأول مرة لصالح شركة مفرما إلى أن تمّ تأميمها سنة 1974 وحلت محلها المؤسسة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم التي سنُركز عليها عند دراستنا لواقع ونشأة الصناعة الاستخراجية لأنها هي المؤسسة الوحيدة تقريباً التي تقوم بعملية الصناعة الاستخراجية، وللوقوف بشكل مفصل على نشأة وواقع هذه الصناعة فإننا سنتناول هذا المبحث في مطلبين حيث نُخصص الأول لنشأة هذه الصناعة ثم نتطرق من خلال الثاني إلى واقعها كما يلي :

المطلب الأول : نشأة الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا.

المطلب الثاني : واقع الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا.

المطلب الأول : نشأة الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا.

لم تعرف موريتانيا الصناعة الحديثة (أي الآلية) إلاّ بعد حصولها على الاستقلال السياسي سنة 1960، ففي هذه السنة بدأت الشركات الأجنبية باستغلال الخامات المعدنية الموريتانية وكانت أول صناعة استخراجية في موريتانيا هي صناعة استخراج خامات الحديد في شمال البلاد وكانت تقوم بعملية الاستخراج هذه شركة أوربية متعددة الجنسيات، عُرفت في حينه باسم شركة مناجم الحديد الموريتاني (MIFARMA)، ويعود تأسيس هذه الشركة إلى سنة 1958 بعد حصول أصحابها على امتياز استثمار المنجم المذكور من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية وكان رأسمالها 53,6 مليون دولار، وكانت مساهمة الحكومة الموريتانية في هذه الشركة في حدود 10,4% في حين توزعت نسب رأسمال الباقية كما يلي :

مساهمون فرنسيون : 50,6%

مساهمون إنجليز : 19%

مساهمون إيطاليون : 15%

مساهمون ألمان (الاتحادية) : 5%.

وقد حصلت هذه الشركة في سنواتها الأولى على قروض هامة من المصرف الدولي للتنمية والأعمال و8 مليون دولار بضمان من الحكومتين الموريتانية والفرنسية، ومن الحكومة الفرنسية على مساعدات أخرى فضلاً عما قدمته لها الحكومة الموريتانية من امتيازات خاصة مثل حرية تحويل كامل الأرباح إلى خارج البلاد وامتيازات وحصانات ضريبية تقضي بثبات معدلات الضريبة لفترة 15 إلى 30 سنة وامتياز الأفضلية في تصدير المادة الخام إلى المساهمين في رأسمال الشركة بتخفيض نسبة 5% عن السعر العالمي لجميع مشترياتهم من فلزات الحديد الموريتاني الذي تستخرجه الشركة.

وقد شهدت هذه الشركة نجاحاً كبيراً واتساعاً كبيراً في دورها حتى أصبحت تُشبَّه بكونها دولة داخل الدولة الموريتانية الناشئة، وقامت باستثمارات مالية ضخمة خلال فترة العشر سنوات الأولى من عمرها من أجل إقامة التجهيزات والإنشاءات ومد الخط الحديدي الخاص بنقل المادة الخام إلى ميناء التصدير والذي يصل طوله إلى 650كلم بالإضافة إلى إنشاء ميناء خاص لتصدير فلز الحديد في مدينة انواذيبو في أقصى الشمال الغربي على شاطئ المحيط الأطلسي.

وقد بدأت الإنتاج والتصدير في سنة 1963 حتى تأميمها سنة 1974 لتحلّ محلها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM)، ورغم نجاح هذه المؤسسة في القدرة على الإنتاج والتصدير بشكل سريع ومتواصل إلاّ أنها كانت تخدم مصالح المساهمين أكثر من خدمة البلد المقام به وذلك سواء من حيث الطريقة التي يتم بها استخراج المعدن أو من حيث نسبة ما يُنفق من نفقاتها داخل موريتانيا، فعلى سبيل المثال كانت طريقة استخراج الفلز الحديدي المستخدمة من قِبل الشركة تستهدف الربح السريع دون النظر إلى مصلحة موريتانيا على المدى البعيد إذ كانت تقوم على استغلال الطبقات الخارجية الأكثر احتواءً للمعدن، والتي تفوق نسبة الحديد الصافي فيها 65% وذلك لأنّ استخراج المادة الخام بهذه الطريقة ومعالجتها وتحضيرها للتصدير، كان عملية ضئيلة الكلفة، ومن جهة أخرى أشارت الوثائق الرسمية الصادرة عن شركة ميفارما ذاتها أنه من مجموع النفقات التي أدتها الشركة في عام (1970-1971) لم يُنفق منها في موريتانيا سوى نسبة 21,4% فقط وذلك في شكل أجور للعاملين وضرائب وأرباح للدولة، كما لم تتجاوز فيه الضرائب أو الرسوم المدفوعة للخزينة الموريتانية نسبة 7% من الأرباح.

هذا وقد ظلّ استخراج معدن الحديد هو النشاط الصناعي الأساسي في موريتانيا حتى عام 1971 حين أُضيف إليه استخراج النحاس في وسط البلاد منطقة اكجوجت والذي أشرفت عليه أيضاً شركة متعددة الجنسيات أوربية-أمريكية هي شركة معادن إنشيري الموريتاني (SOMIMA). وإن كانت في حقيقة الأمر هذه الشركة قد سبقتها شركة أخرى فرنسية تأسست سنة 1953 لاستخراج النحاس عُرفت تحت اسم شركة النحاس الموريتاني (MICUM) ولكن هذه الشركة لم تكن تمتلك التكنولوجيا اللازمة لذلك فقررت الانسحاب من هذا النشاط وإثر ذلك تأسست شركة (سوميما) الآنفة الذكر لتحلّ محلها، والتي كان رأسمالها إبان إنشائها في حدود 1081 مليون أوقية موريتانية والذي تعود نسبة 44,8% منه للشركة الإنجليزية-الأمريكية CHARTER التي تحتكر عالمياً التقنية الاقتصادية لتركيز معدن النحاس، في حين بلغت نسبة مشاركة الدولة الموريتانية فيه 22% وما تبقى من أسهم هذه الشركة وقدره 33,4% تمتلكه مصالح أجنبية أخرى، كما تلقت قروضاً أجنبية قُدرت بـــ 1740 مليون أوقية.

وقد بدأت هذه الشركة بالإنتاج والتصدير عام 1971 إلاّ أنها ما لبثت أن تعرّضت بدورها لبعض المصاعب، وكان من أهم تلك المصاعب نقص استخدام طاقة منشآت الاستخراج المقامة وكذلك انخفاض السعر العالمي للنحاس إلى ما دون تكلفة استخراجه، لتكون هذه العوامل مجتمعة

سبباً رئيسياً في إفلاس هذه الشركة وانسحابها من نشاط الاستخراج سنة 1974، لتتولى السلطات الموريتانية (القطاع العام) عمليات هذه الشركة وذلك بشرائها ممتلكاتها بمبلغ 920 مليون أوقية لتقوم بغلقها فيما بعد سنة 1978 معلنة بذلك عدم قدرتها على الاستثمار في هذا المجال من عمليات الاستخراج.

إلاّ أنّ عمليات التنقيب التي تمت فيما بعد والتي أظهرت وجود احتياطي جيد من النحاس والذي يحتوي على كمية معتبرة من الذهب شجعت على قيام مؤسسة صناعية جديدة لاستخراجه سنة 1981 تحت اسم الشركة العربية لمعادن إنشيري والتي تمتلكها الحكومة الموريتانية بنسبة 37,5% والوسط المالي العربي حسب النسب التالية :

27,5% : للاستثمار الخاص العربي والأجنبي، ويعود معظمها للشركة العربية للتعدين ARMICO.

25% : للدولة العراقية.

10% : للدولة الليبية.

إلاّ أنّ هذه الشركة بقيت مجرد شعار حتى حلت محلها شركة جديدة سنة 1991 يُشرف عليها الاستراليون لاستغلال معدن النحاس، ويعود فشل الشركة السابقة لأسباب تقنية وسياسية.

وتأتي صناعة استخراج الجبس في المرتبة الثالثة من حيث النشأة والأهمية في موريتانيا والتي بدأت في الظهور عام 1973 حيث كان يُنقل على شكل صخور في الشاحنات ومن ثمّ تُصدّر بكاملها إلى مصانع الاسمنت بدولة السنغال المجاورة إلى حين تمّ قيام مصنع الجصين بموريتانيا ليُصبح قادراً على استخدام المنتج المحلي كمدخلات بشكل كامل سنة 1986، وتُعتبر المؤسسة القائمة على استخراجه هي مؤسسة (اسنيم).

وبصورة عامة فإنّ هذه هي أهم الصناعات الاستخراجية المعدنية في موريتانيا وإن كانت هناك بشائر جديدة بإمكانية قيام مؤسسات صناعية استخراجية جديدة تقوم السلطات بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين وشركاء التنمية بدراسة الجدوائية الاقتصادية لمثل هذه المؤسسات بالإضافة إلى توسيع عمليات التنقيب وخلق خرائط جيولوجية تُساعد في خلق الفرص وتوضيح المعلومات المطلوبة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في مثل هذه المشاريع والتي غالباً ما تكون

ناقصة إن لم تكن معدومة بالنسبة للبلدان النامية، وهو ما يُبرر القول بأنّ هذه البلدان لا تُعاني من الفقر بقدر ما أنها تُعاني من جهل ما بحوزتها.

ومن أهم هذه المشاريع المتوقع قيامها في موريتانيا كصناعات استخراجية نذكر على سبيل المثال : الملح-الطبشور-الرصاص-الأورانيوم-الزنك- ومختلف الصخور الرقيقة المكونة لكوارتز بالإضافة إلى النفط.

ومن المهم أيضاً أن نقول بأنّ هذه الصناعات التي كان من المفترض فيها أن تُحرك التنمية الصناعية في هذا البلد بعد عهود عديدة من الركود الاقتصادي لم تُفلح، بل إنّ ما حصل كان على العكس من ذلك تماماً حيث كانت النتائج المباشرة لهذه الصناعات هي ظهور وتفاقم الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية وحصول استنزاف خطير للموارد المعدنية وتزايد التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم الخارجي مما أعاق عملية التصنيع ذاتها.

ولكن هل تحسن الحال عما كان عليه ؟ وهو ما سنُحاول التطرق إليه من خلال التعرض لواقع هذا الفرع من الصناعات في موريتانيا لاحقاً.

المطلب الثاني : واقع الصناعة الاستخراجية المعدنية في موريتانيا.

على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية المعدنية في موريتانيا (الحديد، النحاس، الذهب، الجبس،...إلخ) فإنّ واقع الصناعة الاستخراجية في موريتانيا في الوقت الحالي لا يختلف عن نشأة هذه الصناعة في موريتانيا إلاّ في حجم الإنتاج وتطور الأساليب التقنية التي تحسنت بالمقارنة مع نشأة هذه الصناعة، بل نجد أنه ماعدا ذلك فإنّ حجم المؤسسات العاملة تناقص ولم يبق في هذا المجال من الصناعات العاملة والمتوفرة عنها المعلومات إلاّ مؤسسة اسنيم المختلطة.

الفقرة الأولى : مجموع المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية المعدنية.

تُعتبر أهم المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية في موريتانيا هي مؤسسة اسنيم (الشركة الوطنية للصناعة والمناجم).

1- الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) :

تأسست هذه الشركة في بداية السبعينات من قِبل الدولة الموريتانية لتحلّ محلّ شركة مناجم الحديد الموريتاني (ميفارما) المتعددة الجنسيات والتي كانت أول مؤسسة تحصل على حق امتيازات خاصة باستخراج معدن الحديد في مناجم الحديد بزويرات ومن أهم هذه الامتيازات مثلاً حرية تحويل كامل الأرباح إلى خارج البلاد، وكذا حصانات ضريبة تقضي بثبات معدلات الضريبة لفترة من 15 إلى 30 سنة، بالإضافة إلى امتيازات الأفضلية في تصدير المادة الخام إلى المساهمين في رأسمال الشركة مع تخفيض نسبة 5% على السعر العالمي لجميع مشترياتهم من فلزات الحديد الموريتاني الذي تستخرجه الشركة، وهذه الامتيازات مع غيرها من العوامل (شعارات التحرر) أدت إلى تأميم هذه الشركة في الشهر الحادي عشر من 1974، لتقوم الدولة بتكليف (اسنيم) -إضافة إلى نشاطها الاستخراجي- بترقية الصناعة الموريتانية بصورة عامة والصناعة المعدنية بصورة خاصة.

وقد أشرفت هذه الشركة خلال السبعينات على تنفيذ مجموعة من المشاريع الصناعية الهامة نذكر منها مصنع الصلب الكهربائي ومصفاة النفط في مدينة انواذيبو إلاّ أنّ عدم نجاح هذه المشاريع اقتصادياً وانخفاض الطلب العالمي على خامات الحديد قد انعكس سلباً على نشاط هذه الشركة مما حتّم عليها البحث عن مصادر تمويل جديدة، فشرعت في يوليو سنة 1977 في التفاوض مع مجموعة من المساهمين حيث تمّ الاتفاق في سنة 1978 على إعادة تنظيم الشركة وجعلها شركة ذات اقتصاد مختلط لتتحول في سنة 1980 إلى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) (أي الشركة الوطنية للصناعة والمناجم ذات الاقتصاد المشترك) برأسمال يبلغ حوالي 905905 مليون أوقية موزعة كالتالي :

الجدول (3-8) يُوضح توزيع أسهم شركة (اسنيم) بالنسب المئوية سنة (1980).

اسم المساهم	نسبة مساهمته في رأس المال
الدولة الموريتانية	70,89
القطاع الخاص المحلي	0,19
الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات	9,64
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	6,17
الشركة العربية للتعدين	7,61
الصندوق المغربي للأبحاث والمساهمات المعدنية	3,09
البنك الإسلامي للتنمية	2,41

المصدر : وزارة الصناعة والمناجم.

يُلاحظ من خلال الجدول أنّ السلطات الموريتانية ظلت تحتفظ بالنسبة الأكبر من أسهم شركة اسنيم وحتى بعد تحويلها إلى شركة ذات رأسمال مختلط ليتسنى لها من خلال ذلك التحكم في سياسة الشركة وإدارتها، كما يُلاحظ في نفس الوقت أنّ مساهمة القطاع الخاص المحلي ضئيلة جداً (0,198)، واللافت للنظر في هذا الإطار هو كون نسبة مساهمة القطاع الخاص تناقصت من 0,19 % سنة 1980 إلى 0,14 % سنة 2000 وزادت بالمقابل نسبة مساهمة الدولة من 70,89% سنة 1980 إلى 78,35% سنة 2000 في حين كان من المتوقع أن تزيد نسبة مساهمة القطاع الخاص وتتراجع بالمقابل نسبة مساهمة القطاع العام في ظلّ الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها السلطات بتوجيه من البنك الدولي بالتخلي عن بعض التمويلات لصالح القطاع الخاص.

وللوقوف على أهم التغيرات التي حدثت في نسب المساهمة في رأسمال الشركة بعد عقدين من الزمن أنظر الجدول :

الجدول (3-9) يُوضح توزيع أسهم شركة (اسنيم) بالنسب المئوية سنة (2000).

اسم المساهم	نسبة مساهمته في رأس المال
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	78,35
المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية	7,17
الشركة العربية للتعدين	5,66
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	4,59
مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (المغرب)	2,3
البنك الإسلامي للتنمية	1,79
مساهمون موريتانيون	0,14

المصدر : الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، التقرير السنوي، سنة 2000.

يُلاحظ من خلال الجدول التالي (3-9) مقارنة بالجدول السابق (3-8) الذي يُوضح توزيع نسبة المساهمة للمساهمين في الشركة إبان تأسيسها سنة 1980 أنّ الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات قد تناقصت نسبة مساهمتها من 9,64% سنة 1980 إلى 7,17% سنة 2000، كما تناقصت نسبة مساهمة الصندوق العراقي للتنمية من 6,17% سنة 1980 إلى 4,59% سنة 2000، وهو تناقص يُمكن أن يُعزى إلى كونه يُمثل نموذجاً للمشاريع العربية المشتركة التي تروح ضحية الحساسيات السياسية.

ولا يختلف الأمر كذلك بالنسبة للمغرب التي تناقصت نسبة مساهمتها من 3,09 % سنة 1980 إلى 2,3 % سنة 2000، كما أنّ البنك الإسلامي للتنمية قد تناقصت نسبة مساهمته من 2,14% سنة 1980 إلى 1,79% سنة 2000. والملاحظة العامة التي يُمكن الخروج بها من هذه المقارنة لنسبة المساهمة في رأسمال الشركة هي أنه ماعدا نسبة مساهمة الحكومة الموريتانية التي ارتفعت من 70,89% إلى 78,35% فإنّ نسبة المساهمات الأخرى في رأس المال قد تناقصت وهو إن دلّ على شيء إنما يدلّ على رغبة السلطات الموريتانية في التحكم بالشكل الكامل في توجيه سياسة الشركة التي تُعتبر مركز الصناعة الاستخراجية بصفة خاصة والصناعة ككلّ بصفة عامة في موريتانيا.

ومن جهة أخرى فقد بلغ مجموع الاستثمارات لهذه الشركة مبلغ 12,319 مليون أوقية خلال سنة 2000 موزعة كالتالي :

الجدول (3-10) يُوضح توزيع استثمارات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) سنة (2000).

المشاريع	مجموع الاستثمارات
السكة الحديدية والميناء	4,638
الطاقة	254
المناجم والمعدات	3,115
القلابة	4,158
متفرقات	154

المصدر : الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، التقرير السنوي، سنة 2000، ص 10.

أما بالنسبة للآفاق المستقبلية فإنها قد أنهت تركيبة مالية لمشروع استراتيجي يهدف إلى الرفع والتقوية من كفاءتها على التصدير الشيء الذي سيزيد المبيعات بـــ 2 مليون طن سنوياً ابتداءً من السنة المالية 2003 والذي سوف يؤدي إلى تحسين نتائج الشركة وزيادة قيمة الأسهم.

كما تُواصل جهودها من أجل تخفيض الكلفة وتتكثف هذه الجهود من أجل البحث والتنويع مركزة على ميدان المعادن الذي تستخرج في الوقت الحالي من الكدية والغين كخامات مارة بالكسارة وامهاودات كخامات مركزة.

الفقرة الثانية : تطور إنتاج الصناعة الاستخراجية.

أولا : تطور إنتاج الحديد.

تُعتبر مادة الحديد من أهم الموارد الطبيعية والمنجمية في موريتانيا وقد بدأ استخراجه كما مرّ معنا سابقاً سنة 1963 من طرف شركة ميفارما حتى سنة 1978 لتتولى بعد ذلك مؤسسة اسنيم الإنتاج والتصدير حتى الآن، وللوقوف على تطور حجم هذا الإنتاج أنظر الجدول التالي :

الجدول (3-11) يُوضح تطور إنتاج الحديد في شركة ميفرما خلال الفترة (1963-1978) بآلاف الأطنان.

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1963	2516	1971	8409
1964	4526	1972	9257
1965	6284	1973	10445
1966	7198	1974	11727
1967	7045	1975	8750
1968	8051	1976	9543
1969	8678	1977	7344
1970	9103	1978	7083

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Direction des mines et de la géologie, Rapport d'activités de la direction.

يُلاحظ من خلال الجدول أنّ إنتاج الحديد كان يتزايد بوتيرة متسارعة خلال السنوات الأولى حيث ارتفع من 2516 ألف طن سنة 1963 إلى 11727 ألف طن سنة 1974 وإن كان قد شهد انخفاضاً سنة 1971 مقارنة بسنة 1970 لكنه سرعان ما عاود الارتفاع حتى سنة 1974 ليبدأ بالانخفاض وذلك لأسباب يُمكن أن تُعزى أساساً إلى ظروف حرب الصحراء التي تضرر منها هذا القطاع خصوصاً إذا ما علمنا أنّ المنجم الذي تُستخرج منه هذه المادة الخام يقع في مدينة ازويرات المحاذية للحدود الصحراوية، وقد تواصل هذا الانخفاض حتى سنة 1978 حيث وصل إلى 7883 ألف طن وهو تاريخ انتهاء عمل هذه الشركة لتتولى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم الإنتاج، وللوقوف على حجم تطور هذا الإنتاج أنظر الجدول التالي :

الجدول (3-12) يُوضح تطور إنتاج الحديد الخام في موريتانيا خلال الفترة (1979-2000) بآلاف الأطنان.

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1979	8971	1990	10246
1980	8939	1991	10210
1981	8473	1992	8225
1982	7660	1993	9602
1983	7402	1994	10443
1984	9105	1995	11606
1985	9203	1996	11364
1986	9261	1997	11640
1987	9120	1998	11455
1988	10110	1999	10517
1989	11951	2000	11471

المصدر : التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (1979-2000).

يتضح من الجدول أنّ إنتاج الحديد خلال السنوات الأولى من إنتاج الشركة شهد تراجعاً في كمية الإنتاج من 8971 ألف طن سنة 1979 إلى 7402 ألف طن سنة 1983 وهو أمر يُرجعه المحللون إلى نقص الكفاءة الفنية للعاملين الجدد في المؤسسة بالإضافة إلى نقص الطلب العالمي على خامات الحديد الموريتاني آنذاك إلاّ أنه ما لبث أن تزايد بنسب دائمة من سنة 1984 وحتى 1989 باستثناء تراجع الإنتاج سنة 1987 مقارنة بالسنة السابقة لها حيث بلغ الإنتاج في سنة 1986 ما يُقارب 9261 ألف طن وتراجع في السنة الموالية إلى 9120 ألف طن من الحديد الخام ليبدأ التزايد حتى يصل أعلى حجم خلال هذه المدة وهو 11951 ألف طن سنة 1989 ثم يبدأ في التناقص حتى يصل حجمه إلى 8225 سنة 1992، وتُعزى تلك الزيادة خلال السنوات 1984-1989 إلى تبني الشركة آنذاك خطة تقويم شاملة بهدف زيادة الإنتاج ليصل إلى 12 مليون طن، وهو هدف طموح كادت الشركة أن تقترب منه في سنة 1989 حيث وصل حجم الإنتاج إلى 11951 ألف طن إلاّ أنّ عوامل أخرى اعترضت هذا الهدف منها نقص هذه المادة في أماكن الاستخراج الأصلية (الكدية والغين) مما أدى إلى تناقص الإنتاج حتى سنة 1992 حيث تغلبت الشركة على هذا الخلل باستغلال منجم جديد هو امهاودات ليُعاود الإنتاج بعد ذلك تزايده وإن كان يشوبه نقص في بعض الحالات لكن بشكل غير كبير يرجع أساساً إلى تفاعلات السوق الدولية.

إلاّ أنه وعلى الرغم من التحسن الكبير في مستوى واقع إنتاج هذه المؤسسة الصناعية الرئيسية والوحيدة في مجال استخراج مادة الحديد فإنه لم ينعكس بشكل إيجابي على مستوى إشباع الحاجات المحلية للبلد من هذه المادة وذلك ما سنُحاول أن نُلفت النظر إليه بالرغم من قلة المعلومات المتاحة عن الاستهلاك المحلي من الحديد والصلب إلاّ أنّ هناك بعض المؤشرات التي يُمكن من خلالها إلقاء الضوء على مدى انخفاض حصة البلد من الحديد والصلب ومشتقاته مقارنة مع إنتاجه من هذه المادة وهي الاستهلاك الظاهري المباشر وغير المباشر للحديد والصلب.

فبالنسبة للاستهلاك الظاهري المباشر للحديد والصلب في موريتانيا فعلى الرغم من أنّ موريتانيا تُعتبر من كبريات الدول المنتجة للحديد الخام فإنها ظلت تُنتجه وتُصدره بشكل كامل حتى سنة 1975 حيث أنشأت الشركة العربية للحديد والصلب برأسمال قدره 450 مليون أوقية موزعة حسب الحصص التالية :

الشركة الوطنية للصناعة والمناجم :	% 33,3
الشركة العربية للتعدين الأردنية :	% 33,3
الشركة العربية للتعدين والصلب البحرينية :	% 33,3
الأفراد الخواص :	% 0,1

وقد أنشئت على أساس أنها ستقوم بإنتاج قضبان وأسلاك الفولاذ للأعمال الإنشائية بطاقة إنتاجية تُقدر بحوالي 12 ألف طن سنوياً من قضبان الحديد المستعملة في البناء إلاّ أنها لا تُنتج إلاّ 413 طن[1].

ويرجع قصور إنتاج هذه المؤسسة عن المستوى المتوقع إلى ضيق السوق المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إلى صعوبة التصدير بسبب عدم قدرة منتجاتها على المنافسة السعرية نظراً لارتفاع تكاليف منتجاتها لاعتمادها على المحروقات المستوردة بهدف توليد الطاقة الكهربائية التي يعمل بها المصنع (مصنع الصلب الكهربائي).

وبالإضافة إلى الاستهلاك الظاهري المباشر لمنتجات الحديد تستهلك كميات هائلة من منتجات الحديد والصلب على شكل غير مباشر مثل السيارات والماكنات...إلخ، وفي هذا المضمار

[1] التقرير السنوي للمؤسسة الوطنية للصناعة والمناجم اسنيم، سنة 2000، ص 13

يُلاحظ انخفاض نسبة الاستهلاك الظاهري غير المباشر لموريتانيا مقارنة مع بعض الدول العربية (مصر، الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، السودان) الأمر الذي يعكس حالة التخلف التي تسود البلد، حيث تُشير هذه المقارنة إلى أنّ استهلاك موريتانيا غير المباشر للحديد والصلب لا يتجاوز 2% من إجمالي استهلاك الأقطار العربية المذكورة.

إلاّ أنه وبفضل النتائج وبفضل النتائج المشجعة للتنقيب عن النفط فإنّ مستقبل هذه الصناعة قد يتحسن عن طريق تقليل تكاليفها وخفض أسعارها إلى المستوى الذي تُصبح من خلاله منتجاتها قادرة على المنافسة السعرية وبالتالي يُمكن من خلال ذلك مساهمة الصناعة الاستخراجية في التنمية الوطنية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

ثانيا : تطور إنتاج النحاس والجبس.

1- تطور إنتاج النحاس :

لقد أوضحنا سابقاً أنّ إنتاج النحاس بدأ في سنة 1971 في قلب أم قرين على بعد 14 كيلومتر من مدينة اكجوجت في وسط البلاد وذلك على شكل أكسيد النحاس وتكثيفه بطريقة توركو اختصاراً لعبارة معالجة النحاس المقاومة.

وتحتل موريتانيا المرتبة الرابعة في الوطن العربي بعد الأردن والمغرب والسعودية من حيث حجم الاحتياط العام من هذا المعدن، حيث يُمثل نحو 8% من الاحتياط العربي من هذه المادة (النحاس)، وللوقوف على حجم الإنتاج أنظر الجدول التالي :

الجدول (3-13) يُوضح إنتاج موريتانيا من مادة النحاس خلال الفترة (1971-1977) بآلاف الأطنان.

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج	4,05	14,08	21,08	20,00	6,06	9,06	7,06

المصدر : عبد الرحمن محمودي، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية، (سلسة دراسات الأسواق)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ص 46.

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ كمية الإنتاج شهدت تذبذباً بين الأعوام 1971-1977 وهي الفترة التي تمّ فيها استخراج هذه المادة قبل أن تتخذ السلطات الموريتانية قرار توقيف الإنتاج لأسباب دولية ومحلية سنتعرض لها لاحقاً بعد تحليل الجدول.

فنُلاحظ أنّ الإنتاج بدأ يتزايد في البداية حيث بلغ قمته سنة 1973 وهو 2108 ألف طن من النحاس ليبدأ بعد ذلك في التراجع بشكل متذبذب حتى وصل إلى 706 ألف طن سنة 1977.

أما العوامل التي أدت إلى توقيف الإنتاج فترجع أساساً بالنسبة للعوامل الخارجية إلى فوضى النظام النقدي الرأسمالي والمضاربة الدولية على المادة الأولية وارتفاع سعر النفط...إلخ، في حين ترجع داخلياً إلى نقص التمويل والحرب الصحراوية التي أثقلت كاهل البلد النامي البادئ من الصفر بالديون.

إلاّ أنّ السلطات الموريتانية ووعياً منها بأهمية هذا المعدن وما يُمكن أن يُشكله كأساس للتقدم التقني وقطباً اقتصادياً وصناعياً هاماً لم تفقد الأمل بمعاودة الإنتاج وشكلت لأجل ذلك شركة مختلطة لاستغلال كبريت النحاس وتعاقدت لأجل ذلك هذه الشركة في عام 1985 مع ثلاث شركات أوربية لإقامة المنشآت الضرورية لاستخراج النحاس وتركيزه بما في ذلك الاستفادة من الذهب الموجود فيه، إلاّ أنّ هذه الشركة لازالت لم تقم بعملية الإنتاج لأسباب منها نقص التمويل وأحياناً أخرى بسبب عدم توصلها إلى تقنية فعالة لتركيز النحاس الكبريتي، وبالتالي فإنّ مساهمتها في عملية التنمية الصناعية تُعتبر ضئيلة إن لم تكن معدومة.

2- إنتاج الجبس :

لقد بدأ إنتاج الجبس في سنة 1973 من طرف شركة اسنيم حتى بداية الثمانينات حين تولت عملية الإنتاج الشركة العربية للصناعات المعدنية (ساميا) التي تأسست سنة 1974 برأسمال قدره 20 مليون دولار موزعة كالتالي :

الدولة الموريتانية : 51%

المستثمرون الكويتيون : 49%

وقد أنجزت ساميا حتى الآن مجموعة من الدراسات الصناعية الهامة، إلاّ أنّ الإنجاز الصناعي الأهم لهذه الشركة هو مصنع الجصين في العاصمة نواكشوط لتقييم خامات الجبس المتوفرة محلياً

بغزارة بتكلفة وصلت إلى 480 مليون أوقية بطاقة إنتاجية 10 آلاف طن سنوياً، وقد بدأ هذا المصنع بالإنتاج منذ سنة 1985 ويُستهلك من إنتاجه محلياً 25% وتُصدر 75% إلى الخارج (الدول الإفريقية المجاورة كالسنغال ومالي...إلخ)، والجدول التالي يُوضح هذا الإنتاج.

الجدول (3-14) يُوضح تطور إنتاج الجبس في موريتانيا خلال الفترة (1973-1995) بآلاف الأطنان.

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1973	1,95	1985	5,47
1974	8,31	1986	12,64
1975	12,67	1987	19,4
1976	10,96	1988	6,03
1977	10,07	1989	3,08
1978	13,44	1990	3,59
1979	15,95	1991	1,65
1980	12,00	1992	4,06
1981	1,7	1993	3,60
1982	4,9	1994	4,23
1983	4,2	1995	2,07
1984	0,69		

المصدر : إدارة المعادن والجيولوجيا بوزارة المعادن والطاقة، تقرير سنة 1996، ص 6.

يُلاحظ من خلال الجدول أنّ إنتاج الجبس بدأ يتزايد في السنوات الأولى بشكل كبير حيث انتقل من 1,95 ألف طن سنة 1973 إلى 12,67 ألف طن سنة 1975 ليشهد بعد ذلك تراجعاً خلال السنوات 1976-1977 ثم يتزايد في 1978-1979 وهكذا ظلّ إنتاج هذه المادة يطبعه التذبذب شأنه كبقية المنتجات الخام في البلدان النامية والتي تتأثر بفعل الأزمات والمضاربات الاقتصادية للدول الكبرى، وقد سجل هذا الإنتاج أدنى قيمة له سنة 1984 وهي 0,69 ألف طن في حين سجل أعلى قيمة إنتاج سنة 1987 وهي 19,4 ألف طن.

وبصفة عامة يُمكن القول بأنّ هناك مؤسسات تُعتبر رائدة في مجال الصناعة الاستخراجية وخاصة (اسنيم) التي تُعتبر الركيزة الأساسية للصناعة الاستخراجية في البلد.

وبناءً على الجداول السابقة يُمكن رسم منحنيات تُبين تطور الإنتاج المعدني وذلك فيما يلي من خلال المنحنيات التالية :

المنحنى (3-2) يُوضح تطور إنتاج الحديد في موريتانيا.

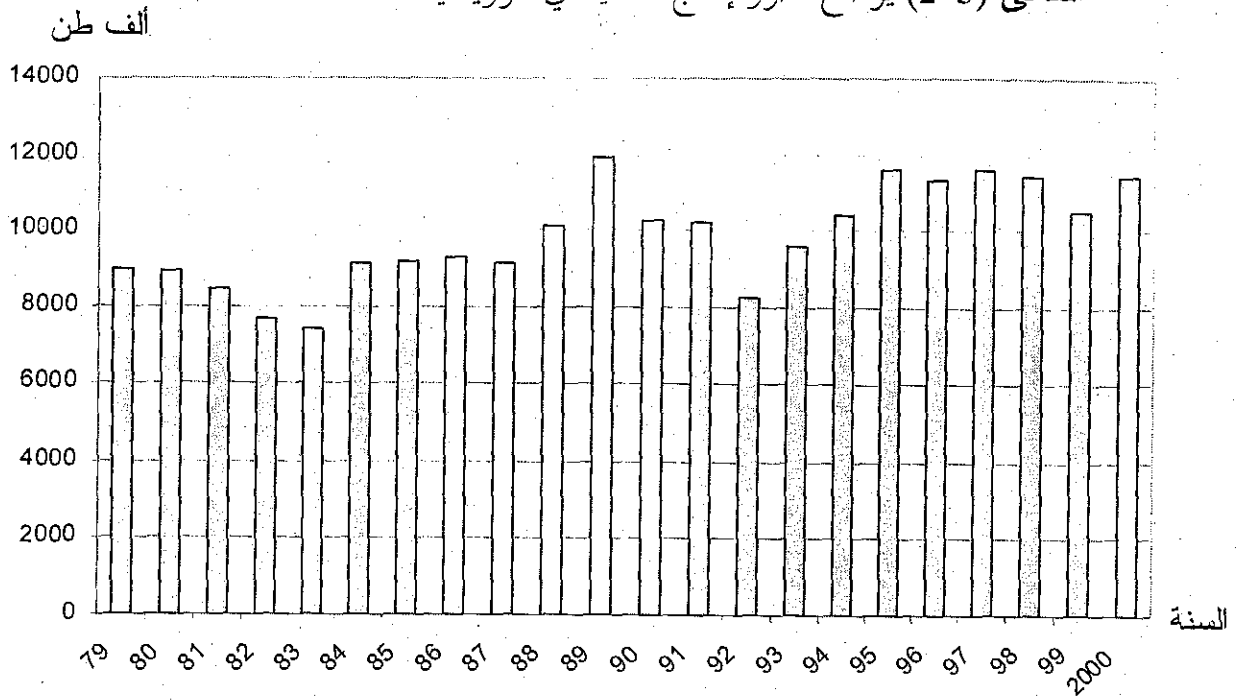

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق رقم (3-12).

المنحنى (3-3) يُوضح تطور إنتاج النحاس في موريتانيا.

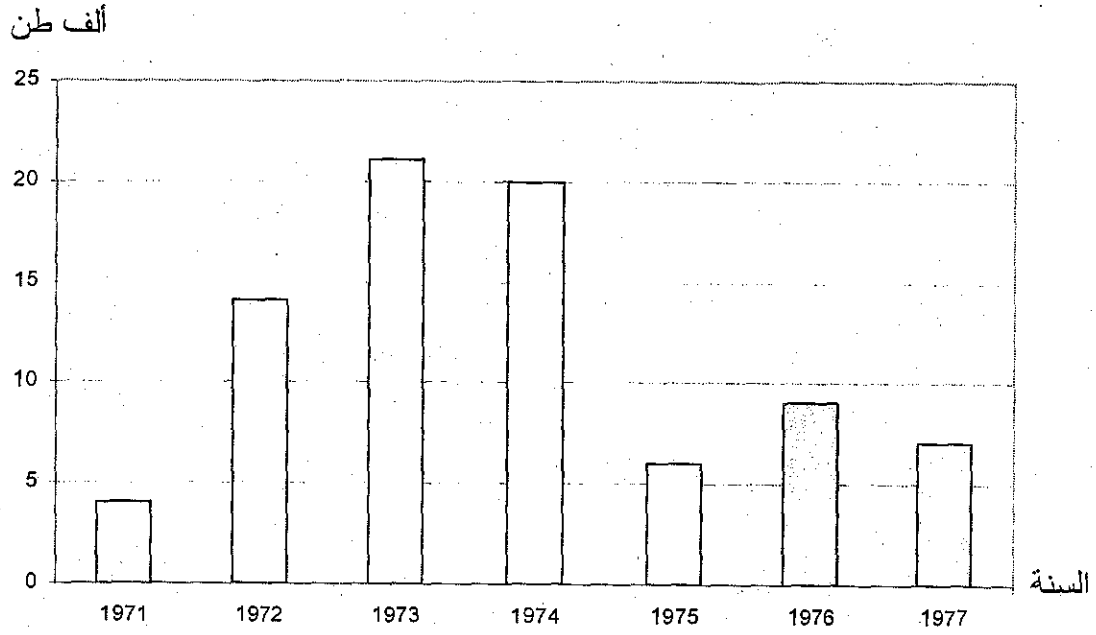

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق رقم (3-13).

المنحنى (3-4) يُوضح تطور إنتاج الجبس في موريتانيا.

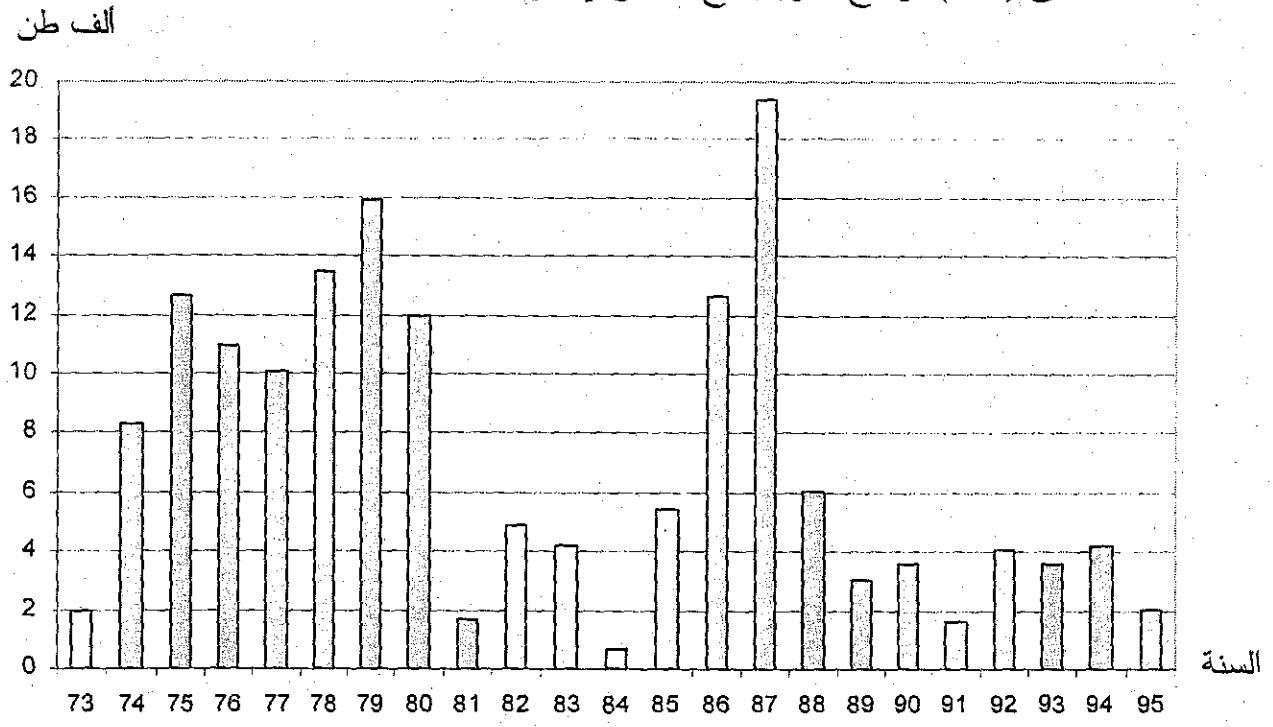

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول السابق رقم (3-14).

المبحث الثالث

نشأة وواقع الصناعة التحويلية بموريتانيا

لقد كانت الصناعة التحويلية ولا تزال في نظر المحللين الاقتصاديين هي الأساس في أيّ محاولة أو تجربة تنموية صناعية ناجحة، نظراً للدور الفعال الذي لعبته وما تزال تلعبه الصناعة التحويلية في هذا المجال، أكثر من ذلك فإنّ نمو وتعاظم دور المشروعات الصناعية الكبيرة أو العملاقة الناجم عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة والمصاحب لتطور أدوات الإنتاج، وما صاحب ذلك من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم الصناعيين لم يستطع أن يمحو ذلك الدور الفعال الذي لعبته الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة.

وموريتانيا كغيرها من مجمل البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجية التصنيع (بدائل الواردات) وذلك بدافع الرغبة في تصفية البنية الأحادية للاقتصاد الوطني والمعتمدة على المعدن الوحيد والمورث من الفترة الاستعمارية معتمدة على استيراد أكثر الآلات والمعدات تطوراً حتى يتسنى لها الإحلال محلّ الواردات، إلاّ أنّ هذا الاتجاه لم يقم بالدور المنتظر منه، فلم يُسهم في زيادة فرص التوظيف إسهاماً كبيراً نظراً لأنّ فنونه الإنتاجية كانت مكثفة لرأس المال، كما لم يُسهم في توسيع نطاق السوق نظراً لضآلة آثاره التكاملية الخلفية والأمامية مع سائر القطاعات[1].

وبصورة عامة فالصناعة التحويلية في موريتانيا حديثة العهد بحيث لم تنشأ إلاّ بعد الاستقلال في حين تعود نشأة الصناعات التقليدية إلى زمن بعيد إلاّ أنّ المعلومات حولها ليست متوفرة بالشكل الكافي، وللوقوف على حقيقتها فسنتناول في هذا المبحث نشأة هذه الصناعة كمطلب أول وواقعها كمطلب ثاني.

---

[1] رمزي زكي، فكر الأزمة-دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتب مدبولي، القاهرة 1987، ص 108-110

المطلب الأول : نشأة الصناعة التحويلية بموريتانيا.

لقد ظلت الصناعة التحويلية غائبة في موريتانيا حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي سنة 1960 حيث شهدت العاصمة السياسية نواكشوط، وكذا العاصمة الاقتصادية انواذيبو مجموعة من الصناعات التجويلية الخفيفة، الصغيرة والمتوسطة وصلت في مجموعها إلى 48 مشروعاً حسب تقرير من الأمم المتحدة (PNUD) سنة 1975 وذلك بطلب من السلطات الموريتانية سنة 1974.

وهي مشاريع يغلب عليها الطابع التعميري لقيام دولة ناشئة تفتقد أبسط المقومات الأساسية للمواطن وهو السكن وذلك ما يتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-15) يوضح نشأة وطبيعة المؤسسات الصناعية التحويلية في موريتانيا خلال الفترة (1960-1975).

طبيعة النشاط الصناعي	عدد المؤسسات العاملة فيه
البناء والأعمال والأثاث	27
ورشات الميكانيك وإصلاح السيارات	06
التجارة وبناء الهياكل المعدنية	09
الطباعة والتجليد	02
الصناعة الغذائية	01
النسيج والألبسة	01
صناعة الكهرباء والماء	01
الصناعة الكيماوية	01

المصدر : سيد محمود ولد سيد محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية، مرجع سابق، ص 221.

يُلاحظ من خلال هذا الجدول انتشار مشاريع صناعة البناء والأعمال والأثاث على نسبة كبير من مشاريع الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة حيث بلغت 27 مشروعاً من 48 مشروع صناعي تحويلي تليها التجارة وبناء الهياكل المعدنية 9 مشاريع من 48 وتأتي في المرتبة الثالثة ورشات الميكانيك بعدد 6 مشاريع من 48 مشروع صناعي تحويلي والبقية بالتساوي مشروع واحد، وهذا أمر يكشف بحق درجة التخلف في هذا البلد في المجال الصناعي، وهو ما حدى بالحكومة الموريتانية حسب وجهة نظرنا إلى أن تتبنى برنامجاً صناعيا طموحاً في إطار خطتها الثالثة للتنمية (1978-1980) استهدف إقامة مجموعة من الصناعات التحويلية، وكان من أهمها :

1- مشروع إقامة مصنع لصلب النحاس بغية الحصول على النحاس الصافي من الفلز المركز بنسبة 25% الذي تتولاه شركة سامين اكجوجت.

2- مشروع إقامة مصنع لحامض الكبريت من أجل استخدامه كمدخلات لصناعة الأسمدة الكيماوية.

3- مشروع إقامة معمل للألبان في نواكشوط وذلك بطاقة قدرها 60 هيكتولتر سنوياً.

4- مشروع إقامة مصنع للسكر بطاقة 50 ألف طن سنوياً في نواكشوط.

5- مشروع إقامة معملين للألبسة الجاهزة النسائية والرجالية بطاقة مائة ألف سنو بالمعمل الواحد.

6- مشروع إقامة مصفاة للنفط المستورد في مدينة انواذيبو وذلك بطاقة سنوية قدرها مليون طن.

7- مشروع إقامة مصفاة للمعادن الثمينة (الذهب والفضة) انطلاقاً من خامات النحاس المستخرجة محلياً.

8- مشروع إقامة مجمع تعدين في مدينة انواذيبو يتكوّن من :

أ) وحدة لاختزال الحديد.

ب) وحدة لإنتاج الصلب بطاقة مليون طن سنوياً.

ج) مصنع كهربائي للصلب بطاقة سنوية قدرها 50 ألف طن.

9- مشروع لإقامة بعض التجهيزات المكملة للمجمع السابق الذكر ومنها :

أ) محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة 140 ميغاوات.

ب) مصنع لتحلية مياه البحر.

10- مشروع إقامة معمل للنسيج في مدينة روصو بطاقة قدرها 48 مليون متر من القماش.

وعلى العموم فإنه يُمكن وصف بعض هذه المشاريع بالقدرة على تحريض عملية التنمية الصناعية فيما إذا كانت ستتوفر لها الظروف الملائمة لذلك، بل وأن تُعطي دفعة قوية لعملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة في هذا البلد النامي، وهذا ما سنُحاول التعرف على إمكانية حصوله من خلال التعرض لاحقاً لواقع هذه الصناعة وآفاقها.

المطلب الثاني : واقع الصناعة التحويلية بموريتانيا.

يشتمل قطاع الصناعة التحويلية في موريتانيا على ما يُقارب 60 وحدة معتمدة من طرف قانون الاستثمارات غير أنّ ثلثها تقريباً متوقف عن العمل، وقد وصل الإنتاج الصناعي لهذه الوحدات العاملة سنة 1993 حوالي 4,204 مليار أوقية مقابل 2,857 مليار أوقية سنة 1990 محققاً بذلك تزايداً بنسبة 47,14% وقد كان نمو الإنتاج خلال هذه الفترة (1990-1993) منتظماً. وفي مجال التشغيل فإنّ مجموع العاملين في هذا القطاع يُقدرون بحوالي 915 عاملاً في سنة 1990 وحوالي 1012 عاملاً في سنة 1993 أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 10,11%، وقد بلغ متوسط إنتاجية العامل السنوية خلال هذه الفترة 995000 أوقية، وفيما يتعلق بالاستثمارات فإنها قد تراوحت ما بين 2,8 إلى 4,224 مليار أوقية ما بين عامي 1989 و1990 أي بنسبة زيادة فاقت 50% وهو ما يُمثل زيادة سنوية متوسطة في حدود 12,5%، وبخصوص القيمة فإنها ارتفعت من 0,851 مليار أوقية سنة 1990 إلى 1,005 مليار أوقية سنة 1993 مسجلة بذلك متوسط نمو سنوي في حدود 4,5%[1].

وتُفيد الدراسات أنّ هذه المنشآت تُعاني من مشاكل عدّة منها سوء التنظيم الفني للعمل وغياب المحاسبة التحليلية وانخفاض مستوى الصيانة وسوء حالة الآليات والتجهيزات، وللوقوف على واقع هذه الصناعات فإننا سنتناول هذا الموضوع في النقاط الثلاث التالية :

الفقرة الأولى : واقع الصناعة التقليدية بموريتانيا.

لقد ظلّ القطاع الصناعي التقليدي هو النشاط الأساسي الذي يعتمد عليه المجتمعات من أجل تلبية كافة احتياجاتها حتى قيام الثورة الصناعية في أوربا وفي موريتانيا فإنّ القطاع الصناعي حتى الاستقلال ظلّ مقتصراً إلى حدّ كبير على الصناعات التقليدية التي تقوم على المجهودات والمهارات الفردية وتلعب فيها الأسرة دور الوحدة الإنتاجية المتكاملة، حيث يقوم الرجل بكافة العمليات المتعلقة بالحدادة والنجارة وكلّ ما يحتاجه المجتمع البدوي من الأدوات المختلفة كما أنّ المرأة تتولى الصناعات الجلدية بكافة أنواعها ونسج الحصائر والأسرة وغيرها، وعلى عكس كافة الصناعات الحديثة التي تتكون في المعامل وتقوم على أساس التخصص وتقسيم العمل وتتركز في

---

[1] محمد عبد الله ولد دنين، محاولة تشخيص وصياغة الخيار الاستراتيجي لتنمية المؤسسة الصناعية بموريتانيا، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997-1998.

التجمعات الحضرية والمدن الكبرى، فإنّ هذه الصناعات كان قوامها الشخص الواحد الذي كان يقوم بكافة العمليات من الابتكار إلى صناعة كافة الأدوات المعدنية والخشبية وكلما يحتاج إليه في هذا القبيل، وكما كانت هذه الصناعة قائمة في الأساس من أجل تلبية احتياجات المجتمع وغالباً ما تكون الأسرة الواحدة كافية لتلبية احتياجات الحي البدوي الذي تُقيم به.

هذا وقد أخذت الصناعة التقليدية تفقد الكثير من أهميتها نتيجة إدخال المصنع الحديث، وتطبيق الدولة نظام الاحتكار الحكومي للصناعة والتجارة الذي أضر بمشروعات الصناعة الحرفية حتى كاد أن يؤدي بها تماماً[1].

وتُشير المعلومات المتوفرة عن هذه الصناعة أنها في تراجع قد يؤدي إلى انقراضها تماماً في المستقبل بسبب المنافسة الحادة من قِبل السلع المصنعة والمستوردة من الخارج، فضلاً عن النقص الكبير في المستويات الثقافية لمعظم القائمين على هذه الصناعة مكتفين بتوارث المهنة أباً عن جد دون ما تطوير أو ابتكار جديد، وهذا في الوقت الذي أصبح فيه واضحاً أنّ تقليد الحرفي لأبيه ليس كافياً خصوصاً في ظلّ العولمة وحرية الأسواق، وعليه فإنه بدون إخضاع أصحاب هذه الحرف إلى دورات تعليمية وتكوينية فإنّ مستوى إنتاجيتهم لن يتطور ويُواكب رغبات المجتمع بل إنّ إنتاجيتهم ستتراجع.

ناهيك عن ضرورة تنظيم وتموين هذه الأنشطة باعتبار أنّ عدم تحقيق هذين المطلبين يُعتبر من أهم المشاكل التي تطبع الصناعة التقليدية في موريتانيا بالجمود والسلبية، الأمر الذي دفع البعض إلى وصفها بأنها الرفيق الفقير للاقتصاد الموريتاني[2].

وبصفة عامة فإنه يُمكن اعتماد ثلاثة أنشطة حرفية يُمكن أن يكون لها مستقبل فعال إذا ما توافرت لها الظروف الملائمة لتحقيقها :

1- أنشطة الحدادة.

2- أنشطة جلدية.

3- أنشطة نسيجية.

---

[1] أحمد رشاد موسى، دروس في اقتصاديات المشروع الصناعي، دار النهضة العربية، 1970، ص 19

[2] بارفي جلعتر، التخلف الاقتصادي-آلياته ، مشاكله، حلوله، ترجمة ميشل كيلو، طبعة وزارة الثقافة السورية، 1980، ص 11

توفر الجلود أو عدمه في البلاد، وموريتانيا تُعتبر من الدول التي يُهيمن فيها نشاط تنمية الحيوانات بشكل كبير كما أوضحنا سابقاً من خلال تعرضنا لمصادر التنمية الصناعية في موريتانيا، لذا كان من الطبيعي أن تظهر فيها حرف جلدية تُوجه إنتاجها أساساً إلى تلبية الحاجات الأسرية والاستعمال المحلي مستخدمة أسلوباً تقليدياً في جميع مراحل الصناعات الجلدية من سلع وجمع للجلود ودبغها وتحريفها إلى منتجات مزخرفة، إلاّ أنه في الوقت الحاضر ورغم ما يتوفر عليه البلد من جلود فإنّ مستلزمات الإنتاج منها في بعض المدن وكذلك الصباغة للزخرفة يتم استيرادها. وهذا التوجه إلى الخارج لا تُمليه حقائق موضوعية كعدم توفر المستورد محلياً بقدر ما أنه يعكس اتجاهاً يُشكل عاملاً مشتركاً بين الفعاليات الإنتاجية والصناعية في البلاد.

وعلى أيّ حال فإنّ موريتانيا بحاجة إلى الاستفادة من ثروتها الجلدية التي تنحصر في الوقت الحاضر في تصدير كميات منها في شكل خام من طرف بعض الخواص إلى الخارج وبأسعار منخفضة، ويستورد في المقابل الجلود المدبوغة وكذلك المواد الجلدية من حقائب وأحذية بأسعار مرتفعة، ولتحسين هذه الاستفادة فإنّ ذلك يستدعي في نظرنا إجراءات مضبوطة تُراعي تحسين جودة هذه الجلود للاستغلال الأمثل بدءاً من تربية المواشي بطريقة يكون معها البلد قادراً على التكيف مع سنوات الجفاف (إقامة حضائر زراعية...إلخ) ومروراً بالذبح والسلخ وتجميع الجلود ودبغها بشكل جيد كي تُساهم بشكل معتبر في عملية التنمية الصناعية بصفة خاصة والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

3- أنشطة نسيجية :

يُعتبر هذا الفرع من أهم أنشطة الصناعة التقليدية في البلاد نظراً لما حققه ويُحققه في الوقت الراهن من سد لحاجيات السكان من الكساء بأشكاله المختلفة. وهي تشمل جميع الحرف النسيجية والصناعات اليدوية في موريتانيا، فبالنسبة للحرف النسيجية فإنها تضم حرف نسيج الحصائر ونسيج الزرابي وخيام الوبر معتمدة في جميع موادها الأولية على مصادر محلية الأمر الذي يُبرر إعطاءها اهتماماً خاصاً حتى تستطيع تغطية حاجات السكان القائمين بها والتي تُشكل مصدر دخلهم الوحيد، هذا بالإضافة إلى أنها تُعتبر نشاطاً إنتاجياً موازياً لنشاط الزراعة وتربية المواشي من جهة أخرى. في حين تُعاني الصناعة اليدوية النسيجية الأخرى (الغزل، النسيج، الخياطة) من

مشاكل فنية واقتصادية مزمنة تعود في مجملها إلى عدم توفر بعض من العناصر الأساسية لمثل هـذه الصناعة مثل :

- عدم توفر الخدمات اللازمة كوسائل النقل لتسهيل المواصلات بين مراكز هذه الصناعات في نواكشوط والوحدات التابعة لها في المناطق الأخرى من البلاد.
- عدم توفر المواد الأولية المستخدمة، إذ أنّ نسيج الزرابي والسجاد في البلاد يستورد كلّ ما يحتاجه من مواد أولية كالقطن والخيوط والعقد الجاهزة من الخارج.
- عدم توفر أسواق داخلية كافية وكذلك أسواق خارجية لتسويق الفائض عن السوق المحلية.
- عدم توفر التمويل وتراكم الديون عليها، إذ قُدّرت ديونها سنة 1985 على مكتب الزرابي وحده بـ 46 مليون أوقية[1] بالإضافة إلى الخسائر المالية الكبيرة لسنة 1983.

وحتى تكون هذه الصناعة قادرة على المساهمة الحقيقية في التنمية الصناعية في البلاد في الوقت الحاضر فإنه يتعين على المسؤولين في هذا المجال، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير التمويل اللازم لعملية الإنتاج وتطويرها وحمايتها من المنافسة الأجنبية بالإضافة إلى تهيئة الكوادر الفنية والإدارية بما يفي بحاجات هذه الصناعة الناشئة وتأمين حصولها على مستلزماتها من الإنتاج بشكل منتظم.

وخلاصة القول أنّ هذه الصناعة تراجع دورها بشكل كبير مما يستدعي إنشاء صناعات حديثة قابلة لمواكبة المتطلبات الاقتصادية الحالية، وذلك ما سنتطرّق له من خلال الفقرة الموالية.

الفقرة الثانية : الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

مما لاشكّ فيه أنّ الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى كونها تُشكل طاقة إنتاجية مولدة للإنتاج والدخل وفرص العمل فإنها تُشكل مورداً رئيساً يُمكن البلد القائم به من الحصول على ما يحتاجه من الخبرات والمهارات الإدارية اللازمة للتطور الصناعي، وهو أمر دعمته

[1] تقرير المسح الصناعي لـ (ج.ا.م) المعد من طرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المكتب الإقليمي بالجزائر، 1985، ص 114

السلطات الموريتانية وأعطته أولوية على غيره من الصناعات، وبمساعدة من القطاع الخاص المحلي والأجنبي تمّ إنشاء عدّة مؤسسات صناعية موزعة على الفروع التالية[1] :

1- فرع الأغذية والمشروبات :

وهو يضم ثماني عشرة مؤسسة، وبذا فإنه يُشكّل نسبة 29,5% من مجموع الوحدات الصناعية من بينها مؤسسة واحدة في حالة توقف عن العمل واثنتين في مرحلة الانطلاق، وقد بلغت قيمة إنتاج هذا الفرع الصناعي خلال الفترة (1985-1989) أكثر من 5 مليارات أوقية أي نسبة 8% من الإنتاج الصناعي للمؤسسات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، أما القيمة المضافة فقد بلغت 2 مليار أوقية سنة 1989. في حين بلغت القيمة الإنتاجية سنة 1993 حوالي 1837,25 مليون أوقية أي ما يُقارب 43,69% من مجموع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية في البلدان الشيء الذي جعل هذا الفرع يحتل المكانة الأولى من القطاع فيما يتعلق بكلّ المؤشرات حيث يشغل 445 عاملاً (43,93% من مجموع العاملين في القطاع) ويُحقق قيمة مضافة بلغت 361,336 مليون أوقية (31,47% من القيمة المضافة لمجموع المؤسسات العاملة في القطاع)، أما بخصوص الاستثمارات في هذا الفرع فإنها قد بلغت 1694,96 مليون أوقية (40,12% من مجموع استثمارات القطاع) وهذه المعطيات تدل على تحسن وضعية هذا القطاع خلال سنة 1993 مقارنة بالفترة (1985-1989) التي شهد فيها هذا القطاع تراجعاً كبيراً في حجم الاستثمارات سنة 1989 مما انعكس على الإنتاج والقيمة المضافة والجدول التالي يُوضح ذلك.

الجدول (3-16) يُوضح تطور حجم الإنتاج والقيمة المضافة في صناعة الأغذية والمشروبات خلال الفترة (1983-1990) (الكمية بملايين الأوقية).

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الإنتاج	780,791	968,426	1141,127	1318,141	940,631	1192,187
القيمة المضافة	28,123	323,034	622,951	368,845	2271,792	232,585
الاستثمار	97,211	171,261	221,234	40,825	428	

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Direction de l'industrie : 1985-1989, p.11

(1) Ministère de l'industrie et des mines, Août 1999, p. 10

ويعرف هذا الفرع وجود بعض الوحدات التي يشترك في رأسمالها خصوصيون أجانب كشركة العجائن الغذائية (FAMO) وشركة المشروبات الغازية (SOBOMA)، وتعمل وحدات هذا الفرع في الأساس على تغطية السوق الوطنية غير أنّ البعض منها له إمكانية التصدير إلى الخارج، ويدخل ضمن هذه المجموعة كلّ من شركة العجائن الغذائية (FAMO) وشركة المياه المعدنية (SOMEB) و(SIBA) وشركة البسكويت (IBS) وشركة الزيوت الغذائية (SOMIA)، وتُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع الفروع الأخرى نظراً لأنّ 60% من المؤسسات العاملة فيه يستخدمون يد عاملة يفوق حجمها متوسط اليد العاملة في كلّ من مؤسسات القطاع والذي لا يتجاوز 32 عاملاً بالنسبة للمؤسسة الواحدة.

2- فرع الإنشاءات المعدنية :

لقد بلغت قيمة الإنتاج المتراكم لهذا الفرع خلال الفترة (1985-1989) 1,99 مليار أوقية أي نسبة 3% من الإنتاج الصناعي لهذا القطاع، كما بلغت القيمة المضافة التجميعية خلال نفس الفترة (1985-1989) 7,07 مليار أوقية بنسبة وصلت إلى 2% من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة إلاّ أنّ قيمة هذا الإنتاج قد ارتفعت وبشكل تراكم خلال الفترة (1991-1993) حيث بلغت حوالي 2,438 مليار أوقية أي بنسبة 16,8% من الإنتاج المتراكم للقطاع خلال نفس الفترة، وهذا الإنتاج قامت بإنجازه 05 وحدات تعمل في هذا الفرع استخدمت في سنة 1993 حوالي 192 عاملاً أي حوالي 18,9% من حجم العمالة داخل القطاع، أما القيمة المضافة المحققة من طرف هذا الفرع والمتراكمة خلال الفترة (1991-1993) فقد بلغت 797 مليون أوقية أي نسبة 20,39% من القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة.

أما بخصوص الاستثمارات المحققة خلال نفس الفترة فإنها قد بلغت 62,8 مليون أوقية أي حوالي 4,7% من مجموع الاستثمارات المحققة في القطاع.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ عدد الوحدات العاملة في هذا الفرع وصل إلى ما يزيد على عشر مؤسسات صناعية من أهمها ما يلي :

S.A.FA : تقوم بصناعة حديد البناء.

S.O.M.A.M : تقوم بصناعة صفائح الحديد المزخرفة.

S.O.M.I.P.E : تقوم بصناعة السياج والمسامير.

A.R.M : للإصلاح الميكانيكي.

S.O.R.E.M : لإصلاح قطع الغيار.

S.I.P.E.C : لصناعة عادم السيارات والراديتيرات.

P.A.M : لصناعة قصبات للحام.

S.T.A.F : لصناعة الآلات الزراعية.

N.O.S.O.M.E.I.N.E : لتصليح قطع الغيار.

RE.CCO.M.E : لتصليح قطع الغيار وإصلاح السفن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مؤسسات هذا الفرع بصورة خاصة تُواجه صعوبات كبيرة في التشغيل بسبب النقص في إتاحة الكهرباء وتكلفتها المرتفعة والتي تُعتبر هذه المؤسسات من بين أكبر مستهلكيها وخاصة شركة صافا (الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب) التي تُعتبر أهم وحدات هذا الفرع على الإطلاق سواء من حيث أهميتها من حيث الإنتاج والقيمة المضافة، كما أنها الوحيدة ضمن هذا الفرع التي تستعمل المواد الأولية ذات الأصل المحلي مما جعل إمكانية تصدير حديد البناء تبقى مرتبطة بالتموين الكافي من الطاقة الكهربائية الذي لم يتحقق بالنسبة لشركة صافا المنتجة لهذه المادة والتي لا تُزوَّد إلاّ بحوالي 60% من حاجتها إلى الطاقة الكهربائية.

3- فرع الكيمياء واللدائن :

يضم هذا الفرع 18 مؤسسة أي حوالي 29,5% من وحدات القطاع وتُشغل هذه الوحدات 181 شخصاً أي حوالي 10,92% من مجموع العاملين في الصناعة التحويلية، كما يُحقق هذا الفرع حوالي 18,04% من قيمة الإنتاج الصناعي وقيمة مضافة متراكمة خلال الفترة (1990-1993) بلغت 1102,31 مليون أوقية واستثمارات لنفس الفترة بلغت 182,15 مليون أوقية وهو ما يُعادل 13,5% من مجموع الاستثمارات المحققة في القطاع، ويتميز هذا الفرع بسيطرة المؤسسات ذات الحجم الصغير حيث أنّ كلّ المؤسسات العاملة فيه لها حجم عمالة لا يتجاوز 50 أجيراً. أما من حيث الاستثمارات فإنّ ثلاث مؤسسات (SOMORAL علب الكبريت، SOMIGEM لصناعة الصابون المنزلي، SMGI للغازات الصناعية) هي التي لها استثمارات تفوق 100 مليون أوقية، أما من حيث الأهمية ضمن قطاع الصناعات التحويلية فإنّ

هذا الفرع يأتي في المرتبة الثانية من حيث الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة (758 مليون أوقية و246 مليون أوقية على التوالي في سنة 1993) وفي المرتبة الثالثة فيما يتعلق بالاستثمارات المحققة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النوع من الصناعات يُعتبر من الصناعات المهمة التي تُعطي مردوداً اقتصادياً لا يُستهان به في اقتصادات معظم الدول الصناعية إلاّ أنّ وضع هذا الفرع لا يتبوأ هذه المكانة في موريتانيا إذ يقتصر نشاطه في عمليات الخلط والتعبئة في معظم الأحيان إن لم يكن جميعها في الوقت الذي تتميز فيه الصناعات الكيماوية بعمليات التكرير والتفاعل والتبخير والامتصاص والتركيز...إلخ، وهي أبعد ما تكون عن واقع الصناعات التي يحتضنها هذا الفرع الصناعي في موريتانيا.

4- فرع الورق والتوضيب :

لقد وصلت قيمة الإنتاج الصناعي من الورق عام 1989 أكثر من نصف مليار أوقية وهو ما يُمثل نسبة 8% من الإنتاج الصناعي الإجمالي في الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، وتقوم بالإنتاج 06 شركات تعمل ثلاث منها في إنتاج الورق المقوى المخصص للتعبئة وثلاث في إنتاج اللوازم المدرسية والمكتبية، وقد بلغ الإنتاج المتراكم بهذا الفرع (1990-1993) حوالي 882,7 مليون أوقية أي بنسبة 60% من الإنتاج الإجمالي لمؤسسات القطاع خلال نفس الفترة.

أما بخصوص القيمة المضافة للفرع والمتراكمة خلال الفترة (1990-1993) فقد كانت في حدود 336,3 مليون أوقية أي بنسبة 8,6% من القيمة المضافة الإجمالية، وفيما يتعلق بالاستثمارات المحققة خلال نفس الفترة فإنها قد بلغت 3,7 مليون أوقية منفذة بشكل أساسي من قِبل شركة إنتاج الورق المقوى وهو ما يُمثل 0,3% من الاستثمارات الإجمالية للقطاع.

أما بخصوص مستقبل هذا الفرع من الصناعة فإنه يشهد التفاؤل في إقامة صناعات جديدة وتوسيع القائم منها خصوصاً فيما يتعلق بإنتاج الورق في ظلّ تنامي الحريات العامة والديمقراطية وترخيص لإنشاء العديد من الصحف...إلخ.

---

[1] محمد عبد الله ولد دنين، محاولة تشخيص وصياغة الخيار الاستراتيجي لتنمية المؤسسة الصناعية بموريتانيا، مرجع سابق، ص 7

5- فرع النسيج ودباغة الجلود :

يتكون هذا الفرع من 04 وحدات متخصصة في إنتاج الأحذية والمنتوجات النسيجية أما مساهمة هذا الفرع في الإنتاج الصناعي فإنها منخفضة بصفة عامة إذ لم تتجاوز 10,18% من الإنتاج الصناعي المتحقق في الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، أما القيمة المضافة المتكونة عن طريق هذا الفرع فقد انخفضت طيلة الفترة (1983-1989)، فبعد أن تجاوزت 3,5 مليار أوقية سنة 1985 انخفضت إلى أقلّ من 9 مليون أوقية سنة 1989.

6- فرع صناعة مواد البناء :

يضم هذا الفرع أربع وحدات هي :

- ساميا (الحصى).
- اسمنت موريتانيا.
- I.T.C (لصناعة المواد).
- S.I.R.CA (سيركا) لصناعة البلاط.

وقد ظلّ يُهيمن على هذا الفرع الصناعي حتى سنة 1998 مؤسستان هما : شركة اسمنت موريتانيا (Ciment de Mauritanie) التي تُنتج الاسمنت والشركة العربية للصناعات المعدنية ساميا، فيما تأتي سيركا (مصنع البلاط) في المرتبة الثانية، وقُدّرت قيمة إنتاج هذا الفرع الصناعي بشكل تراكمي خلال الفترة (1986-1990) بـ 3431 مليون أوقية أي ما نسبته 4,3% من مجموع الإنتاج الصناعي في قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، كما يُحقق نسبة 21% من القيمة المضافة في هذا الفرع، أما في الوقت الحالي فإنّ شركة اسمنت موريتانيا هي التي تعمل في حين تُعتبر المؤسسات الأخرى في حالة توقف وذلك منذ سنة 1990 لذا فإنّ المعطيات الخاصة بهذا الفرع ستكون متعلقة بشركة اسمنت موريتانيا والتي بلغ إنتاجها المتراكم خلال الفترة (1990-1993) حوالي 2550 مليون أوقية أي بنسبة 17,6% من الإنتاج الإجمالي المتراكم للقطاع، أما حجم العمالة في الشركة فقد بلغ سنة 1993 حوالي 84 عاملاً أي بنسبة 3,8% من مجموع العاملين في مؤسسات القطاع، أما الاستثمارات المتراكمة المحققة في هذا القطاع فقد بلغت 149,3 مليون أوقية أي بنسبة 11% من الاستثمارات المحققة، في حين بلغت القيمة المضافة

المتراكمة خلال الفترة (1990-1993) 479 مليون أوقية أي بنسبة 12,13% من القيمة المضافة المتراكمة لمجموع القطاع[1].

وسيعرف هذا القطاع دفعة هامة مع تنفيذ مشروع سحق الاسمنت وإنجاز مصنع للجير بالاعتماد على المواد الأولية المتوفرة في البلد، هذا بالإضافة إلى استئناف شركة إنتاج الجبس وتصنيع الحصى (SAMIA) لنشاطها بعد أن اشترتها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

وخلاصة القول هناك أنّ الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا لازالت في طور النشوء مقارنة بالبلدان المجاورة كالمغرب والسنغال وتُعاني من صعوبات جمة تعترض سبيلها تتمثل أساساً في ضيق السوء وضآلة شبكة التوزيع، بالإضافة إلى انعدام أو سوء ما هو موجود من البنية التحتية بالإضافة إلى نقص رؤوس الأموال واليد العاملة المؤهلة، ناهيك عن تعرض هذه السلع للمنافسة الشديدة من طرف السلع الأجنبية خصوصاً في ظلّ العولمة الاقتصادية وحرية السوق في الوقت الحالي.

إلاّ أنه تجدر الإشارة إلى أنّ السلطات الوطنية وإدراكاً منها لهذه الصعوبات فقد اتخذت جملة من الإجراءات التشجيعية من أهمها إحداث مركز خاص لتشجيع مثل هذه الصناعات العائدة في أغلبها للقطاع الخاص وهو مركز الدراسات والدعم الصناعي، بهدف المساعدة في إنشاء مثل هذه الصناعات الوطنية منها والأجنبية والمختلطة، بالإضافة إلى أنّ جميع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية على حد السواء، تستفيد من الامتيازات المالية كالإعفاء من الضرائب خلال فترة تمتد حتى 20 سنة. وقد حقق القطاع الخاص في هذا المجال نتائج مهمة تمثلت في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أهمها ما يلي[2] :

- مصنع لاستقبال الاسمنت وتعبئته في أكياس وتخزينه.
- مصنع للتغليف.
- مصنع للصابون.
- ورشة لصناعة لوازم الورق.

---

(1) Ministère de l'industrie et des mines, Direction de l'industrie, Situation des industries de transformation et d'extraction minière, Exercice 1985-1995, p. 13-16

(2) محمد ولد اعمرو، الثروة المعدنية في موريتانيا والتنمية الصناعية في المغرب العربي (نموذج موريتانيا)، مرجع سابق، ص 61

- مصنع للشموع.
- مصنع للألبان.
- ورشة للمنظفات الكيميائية.
- ورشة للطحين والمعجونات الغذائية.
- ورشة لأعمال الميكانيك.
- مصنع لتعبئة المياه المعدنية.

الفقرة الثالثة : الصناعات الكبيرة (الثقيلة).

تُعتبر مشاريع الصناعة التحويلية الكبرى في موريتانيا قليلة وحديثة النشأة شأنها في ذلك شأن كافة مشاريع الصناعة الحديثة (الآلية في هذا البلد)، وتُصنف أساساً كصناعات إنتاج مواد الاتملاك الوسيطي (مستلزمات الإنتاج الصناعي)، وعلى العموم يُمكن حصر هذه المشاريع الصناعية في الآتي :

1- مصنع لتكرير النفط :

لم تكن موريتانيا تمتلك صناعة نفطية تقوم بتكرير النفط حتى عام 1981 وكانت حاجة الاستهلاك تُغطى من المنتجات المستوردة بواسطة البواخر والتي يتم نقلها داخلياً بواسطة الصهاريج، وفي عام 1982 بدأت أول مصفاة للنفط مرحلة الإنتاج بطاقة إنتاجية قدرها مليون طن معتمدة على النفط الجزائري كمادة أولية، ويعود إنشاء هذه المصفاة إلى عام 1978 من طرف شركة نمساوية إلاّ أنه ولأسباب فنية بقيت مغلقة حتى عام 1982 وتُشرف عليه في الوقت الحالي الشركة الموريتانية لتكرير النفط (سوميرا)، وقد تمت عملية توسعة وربط هذه المصفاة خلال الفترة 1998-1999 بموانئ وطرق أخرى لتسهيل عملية نقل هذا النفط وتقليل تكاليف نقله سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير للدول الإفريقية المجاورة.

2- مشروع مجمع إنتاج الصلب من فلزات الحرير :

تعود فكرة إنشاء هذا المشروع إلى 1979 بالتعاقد مع شركة يابانية في إطار الخطة الخماسية الثالثة وقدرت له نفقات استثمارية باهضة، وكان هذا المشروع سيقوم على طريقة الاختزال المباشر للحديد باستخدام الغاز الناتج جزئياً من مصنع تكرير النفط واستيراد باقي الحاجة

من الغاز الجزائري، في حين يستمد مادته الأولية من الفلز الحديدي ذي التركيز المغناطيسي الشديد الناتج من مشروع القلابة، إلاّ أنّ ثمة مصالح صناعية غربية قوية كانت مرتبطة بهـــذا المشـــروع وطامحة للحصول على مادته الأولية لتشغيل مصانع الفولاذ لديها عملت علـــى وأد المشـــروع في مهده وقطع الطريق أمامه بالرغم من كون هذا المشروع يُمثل مصلحة حيوية وأساســـية للتنميـــة الصناعية الموريتانية باعتباره أول مشروع جاد يقوم بالربط بين الصناعة الاستخراجية والتحويليـــة ويقود إلى صناعة تحويلية ثقيلة في البلد تستمد جذورها من الصناعة الاستخراجية، وقد كان ينتظر من تنفيذه الدخول الفعلي في مجال الصناعة الأساسية، صناعة الحديد والصلب وإنتاج المصنوعات الأساسية من الفولاذ والتي تُشكل القاعدة الأهم للاندماج العمودي لهذه الفروع الصناعية.

وعليه فإننا لا نستطيع الحديث عن صناعة ثقيلة ملموسة في موريتانيا وإنما هي مشـــاريع تفتقد إلى الإرادة والقدرة (المالية الفنية) للقيام بها من جهة، ولِما تُعاني أيضاً من المنافسة وضغوط المصالح الخارجية في وقت أصبحت العولمة فيه قدراً لا مفر منه.

خلاصة الفصل الثالث :

يُمكن أن نخلص من هذا الفصل إلى أنّ موريتانيا توجد بها مصادر مهمة وأساسية للتنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص كالحديد والنحاس والموارد الرعوية والزراعية...إلخ.

إلاّ أنها بحاجة إلى استراتيجيات ناجعة وقادرة على أن تُشكل من هذه الموارد توليفة مثلى تكون قادرة على تحريك الاقتصاد الوطني الذي يفتقر إلى مثل هذه السياسات لأنّ التاريخ يذكر لنا دولاً استطاعت أن تتقدم بدون موارد تُذكر كاليابان بفضل السياسات الناجعة، في حين نجد العكس صحيحاً.

كما نستخلص أيضاً أنّ موريتانيا لم تعرف مفهوم الصناعة الحديثة إلاّ بعد حصولها على الاستقلال سنة 1960 وتشترك في مجملها في خاصية واحدة هي عدم الترابط والانسجام مع متطلبات السوق الوطنية بقدر ما أنها ظلت قطاعاً منفصلاً يهتم أساساً بالتصدير إلى الخارج مما نجم عنه ظهور وتفاقم الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية وحصول استنزاف خطير للموارد المعدنية وتزايد التبعية التكنولوجية للعالم الخارجي مما أعاق بحق عملية التصنيع ذاتها.

وتتجلى هذه الازدواجية والاستنزاف أساساً في فرع الصناعة الاستخراجية حيث نجد أنّ استغلال خامات المعادن لأول مرة في موريتانيا أدى إلى اختفاء حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي التي سادت في موريتانيا لعدة قرون إذ انشطر بذلك الاقتصاد الوطني والمجتمع إلى شطرين، الشطر الأول والمسمى بالقطاع الحديث يتكون من الصناعات الاستخراجية المعدنية والخدمات الإدارية والتجارية التابعة لها والفئات الاجتماعية المستفيدة منها، في حين بقي الشطر الثاني المسمى بالقطاع التقليدي على حاله يستخدم أدوات بدائية وتعتمد عليه فئة اجتماعية بشكل متوارث دونما تحديث، أما بالنسبة للأثر السلبي الثاني الذي كان للصناعات الاستخراجية المعدنية على التنمية الصناعية في موريتانيا فهو استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة إذ كانت الشركات الأجنبية العاملة في موريتانيا تستنزف هذه الموارد مقابل مبالغ نقدية زهيدة تدفعها للدولة على شكل ضرائب ورسوم، إلاّ أنّ الخطر الحقيقي لاستنزاف الموارد المعدنية لبلد نام كموريتانيا هو حرمان صناعته التحويلية في المستقبل من المدخلات الرخيصة والمضمونة.

كما نستخلص أيضاً أنّ معظم الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها حتى الآن هي نوع من النشاط التجاري الذي يتطلب قليلاً من العمل ويُنتج قليلاً من القيمة المضافة، وبالتالي تبقى أهمية الصناعة التحويلية كوسيلة لتوليد الإنتاج والدخل وفرص العمل شبه غائبة عن الصناعة التحويلية في موريتانيا.

وخلاصة القول هي أنّ التنمية الصناعية تتم من أجل الناس وتتحقق بجهدهم وسوف تؤدي إلى مستوى أفضل للحياة عندما تُمكنهم من استهلاك سلع أكثر بتكلفة أقلّ وأن تهتم بنوعية حياة الإنسان كأداة للتنمية وهدف لها.

الفصل الرابع

الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا في ظل خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي

المبحث الأول : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا خلال فترة التخطيط الاقتصادي (1963-1985).

المبحث الثاني : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا خلال فترة الإصلاح الهيكلي (1985-2002).

المبحث الثالث : نتائج وعقبات التنمية الصناعية في موريتانيا.

تمهيد :

لقد أعطت موريتانيا أهمية كبيرة كغيرها من البلدان النامية لمسألة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والقضاء على أسباب التخلف الاقتصادي والاجتماعي معتمدة في تحقيق هذا الهدف على التنمية الصناعية، اعتقاداً منها بأنها الأداة القوية لتحقيق نمو أسرع في الناتج وفي تنويع القاعدة الإنتاجية ووسيلة لتحقيق إنتاجية أعلى وكفاءة أعظم في تنويع الصادرات وهكذا رأت هذه الدول أنّ التصنيع هو الأسلوب الوحيد للتنمية وهو طريقها للخروج من التخلف الذي عاشته.

ونظراً إلى أنّ الاقتصاد الموريتاني يُعاني من اعتماده بصورة أساسية على عدد محدود جداً من المصادر في عملية التراكم الرأسمالي، فهو اقتصاد يتصاعد اعتماده على الاستيراد وخاصة من المواد الغذائية والاستهلاكية المصنعة، الأمر الذي يتطلّب الإسراع في عملية تعبئة الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) لتحقيق الأهداف التي تتحدّد وفق استراتيجية محدّدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونظراً للأهمية العظمى لتخطيط التنمية الصناعية، لجأت موريتانيا منذ بداية الاستقلال إلى اعتماد أسلوب التخطيط على مراحل، ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم عملية التخطيط إلى أقسام ومراحل دون الإخلال بأساسياتها أو جوهرها وذلك بهدف تبسيط المشاكل المراد حلّها في كلّ مرحلة بشكل يسمح باستخدام بعض الأساليب الرياضية البسيطة والغير معقدة، وتؤدّي في نفس الوقت إلى نتائج مناسبة.

وضمن هذا الأسلوب نال القطاع الصناعي في موريتانيا اهتماماً أكبر وخصوصاً في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات، ليس على صعيد المخصصات الاستثمارية فحسب بل وعلى أساس بلورة نظرة واضحة حول أهمية التنمية الصناعية في التنمية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نقصد تخطيط التصنيع في إطار تنمية شاملة لجميع مجالات وقطاعات الاقتصاد القومي، بحيث يتمّ إعداد الخطط القاعدية في ضوء اعتبارات التكامل والتشابك والتنسيق بين القطاعات المختلفة وذلك ما أدركه واضعو برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا في منتصف الثمانينات حيث كانت الأولوية للقطاع الزراعي ومن ثَمّ القطاع الصناعي ثمّ بقية القطاعات الأخرى من أجل توزيع الدخول المتولدة من عملية التنمية بكفاءة وعلى نطاق واسع،

لترفع من مستويات الحياة لكلّ الناس، حيث أنه إذا ما وُجدت مثل هذه القاعدة العريضة لتوليد الدخول فسوف تؤدّي إلى خلق ناتج أعظم استجابة لاحتياجات الشعب.

وبصورة عامة فإنّ الهدف الرئيسي للسياسة الصناعية للحكومة هو ضمان التنمية الداخلية وتشجيع النمو المستديم عن طريق تشجيع الصناعة الوطنية التي تستخدم المواد الأولية المحلية.

وفي هذا الفصل سوف نتطرّق لمختلف السياسات الصناعية ثمّ نتائج وعقبات هذه السياسات وذلك على شكل مباحث كما يلي :

المبحث الأول : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا
خلال فترة التخطيط الاقتصادي (1963-1985).

المبحث الثاني : الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا
خلال فترة الإصلاح الهيكلي (1985-2002).

المبحث الثالث : نتائج وعقبات التنمية الصناعية في موريتانيا.

المبحث الأول

الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا

خلال مرحلة الخطط الاقتصادية والاجتماعية (1963-1985)

لقد انصبت الجهود في السنوات الأولى للاستقلال نحو تكريس الاستقلال السياسي للبلاد ودعمه في الداخل بتعبئة الأهالي لمساندته وكذلك دعم هذا الاستقلال في الخارج وذلك بالسعي للحصول على اعتراف من المنظمات الدّولية والإقليمية وخاصة منظمة الأمم المتحدة التي انضمّت إليها موريتانيا سنة 1962، ونظراً لضخامة الجهود التي كانت تتطلّبها إقامة دولة حديثة الاستقلال وتكاد تكون بادئة من الصفر في كلّ شيء بالإضافة إلى توجّه السلطات الفرنسية المستعمرة إلى الإسراع في التخلي عن كافة الالتزامات المالية نحو موريتانيا وهو ما يتبيّن من تناقص نسبة مساهمة الخزانة الفرنسية في الموازنة الموريتانية التي انخفضت من 57% عام 1960 إلى 39% في عام 1961 ثمّ إلى 36% عام 1962 لتتوقف نهائياً عام 1969، نظراً إلى كلّ ذلك لم يكن أمام البلاد سوى الاعتماد على نفسها وأن تتجه إلى مواردها الذاتية وأن تقوم بوضع خطط للتنمية الاقتصادية على أساس أنّ التقدّم الاقتصادي يتحقق عن طريق عمل إنساني قائم على التحليل وفهم الطبيعة التشابكية ومظاهر التأثير المتبادل بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وليس نتيجة لضرب من ضروب الحظ والمصادفة. واستناداً إلى هذه الحقيقة اعتمدت موريتانيا أسلوب التخطيط المتوسط الأجل بعد عامين فقط من حصولها على الاستقلال السياسي وتمّ وضع أربع خطط سنتناولها في شكل مطالب كالتالي :

المطلب الأول : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الأولى (1963-1966).

لقد تمّ تطبيق هذه الخطة بعد ثلاث سنوات من استقلال البلاد كما هو واضح من تاريخها وذلك للأسباب التي ذكرناها في مقدّمة هذا المبحث وقد وضعت الأهداف التالية :

1- تجسيد استقلال البلاد وخاصة على المستوى الإداري والمالي وذلك بخلق مشاريع ذات مردودية اقتصادية وتكوين الأطر الوطنية واليد العاملة.

2- إقامة البنى الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والملاحظ من هذه الأهداف أنها أشبه ما تكون ببرنامج عمل منها إلى أهداف لمخطط اقتصادي متكامل.

وكان حجم الاستثمارات المخططة 5576 مليون أوقية موزعة على أهمّ القطاعات حسب ما يلي :

الجدول (4-1) يُوضح توزيع الاستثمارات المخططة حسب القطاعات خلال الفترة (1963-1966).

القطاع	النسبة المئوية الموجهة للقطاع
التنمية الريفية	%8,6
الصناعة (المناجم)	%33,08
النقل والمواصلات	%13,7
التجهيز	%15
التعليم والصحة	%6,7
قطاعات أخرى	%22,92

Source : 1er Plan de développement économique et social (1963-1966), p10

يتضح من خلال الجدول الأهمّية المعطاة للقطاع المنجمي وذلك من خلال ارتفاع نسبة الاستثمارات المخططة له والتي بلغت نسبة 33,08% أي ما يُعادل (1876) مليون أوقية في حين وصلت نسبة الإنجاز 102% من ما كان مخططاً.

وهذا يدلّ على مدى الاهتمامات والتوجّهات التي كانت تعكسها هذه الخطّة وهي البحث عن الحصول على التمويل وذلك بالتركيز على الصناعات الاستخراجية (استخراج المناجم) ممّا يعني أنّ هذه الاستراتيجية قد أهملت الصناعة التحويلية وذلك يرجع إلى جملة من الأسباب من ضمنها كون واضعي الخطّة أجانب (خبراء فرنسيون).

وقد أتى في المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات الفعلية النقل والمواصلات بنسبة 13,7% وذلك نتيجة للنقص الشديد الذي كانت تُعاني منه البلاد في هذا المجال بحيث كانت آنذاك إبّان الاستقلال لا تملك إلاّ طريقاً واحداً ترابياً يربط العاصمة ببعض المناطق الداخلية.

وقد كان مخططاً أن يتمّ تمويل حوالي 87% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية والباقي من التمويل المحلّي، ولكن تبيّن فيما بعد أنّ الاستثمارات التي حصلت تمّت تغطيتها بنسبة تفوق 90% من مصادر أجنبية.

المطلب الثاني : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثانية (1970-1973).

لقد جاءت هذه الخطة الرباعية الثانية متأخرة عن حينها حيث كان من المتوقع أن تغطّي الفترة من 1968 إلى 1971.

وقد كانت خطة إطارية تتكوّن من مجموعة من البرامج القطاعية وتُعتبر مرحلة انتقالية في انتظار توفر الظروف الملائمة لإعداد خطط اقتصادية واجتماعية متكاملة، وأهمّ هذه الظروف التي لم تكن متوفرة آنذاك هي غياب البيانات والمعطيات اللازمة (حيث أنّ أوّل تعداد للسكان لم يتمّ إلاّ في عام 1977، وأنّ معطيات الحسابات القومية لم تكن موجودة نظراً لعدم وجود بنك مركزي يُوفرها علماً بأنّ البنك المركزي الموريتاني لم يتأسس إلاّ في عام 1973)، و لم تختلف أهداف هذه الخطة عن سابقتها إلاّ في بعض التفاصيل كما يلي :

أ) تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ب) الاستمرار في بناء المزيد من الهياكل الأساسية وتهيئة القاعدة اللازمة للانطلاق في مرحلة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إلاّ أنّ الشيء المميّز لهذه الخطّة عن سابقتها هي كون السلطات آنذاك حرصت على مساهمة بعض الفعاليات السياسية والفكرية الوطنية في وضعها وذلك عن طريق تنظيم أيام عمل خلال النصف الأوّل من 1969 في عواصم الولايات الإدارية. وقد بلغت الاستثمارات المخطّطة لهذه الخطّة حوالي 9,4 مليار أوقية موزعة على أهمّ القطاعات كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول (4-2) يُبيّن محصّلة الاستثمارات المتوقعة في الخطة الثانية (1970-1973).

القطاع	النسبة المئوية الموجهة للقطاع
التنمية الريفية	%13,9
الصناعة والتعدين	%34,4
النقل والمواصلات	%29
الصحة والتعليم	%9
قطاعات أخرى	%13,7

Source : 2ème Plan de développement économique et social (1970-1973), pp 158-159

ويبدو من خلال هذا التوزيع للاستثمارات أنّ قطاع الصناعة والمعادن قد حظي بأعلى نسبة من الاستثمارات وهي 34,4% وذلك ما يعكس التوجّه العام لمعدّي هذه الخطّة الذين مازالوا مركّزين جلّ الاستثمارات المخطّطة نحو هذا القطاع وذلك إيماناً منهم بقدرته على تحقيق عائد مالي يُمكّنهم من تمويل المشاريع الأساسية للدولة وهي الصحة والتعليم والبنى التحتية. وقد ظلّت الصناعة الاستخراجية هي المستحوذة على جلّ هذه الاستثمارات حيث كانت نسبتها 90% من مجمل الاستثمارات الموجّهة لهذا القطاع بينما كانت نسبة الصناعة التحويلية 0,32% في حين وصلت نسبة الصناعة السمكية 3% وقد تحققت منها نسبة 22,3% من مجموع المشاريع المبرمجة والباقي لصناعة البناء والكهرباء.

وكان عدد المشاريع المبرمجة لهذا القطاع في إطار هذه الخطة 33 مشروعاً وقد نُفذ منها 16 مشروعاً من أهمّها استغلال الخامات الحديدية (2400) مليون أوقية والتنقيب عن البترول والنحاس ودراسة إمكانية استغلال الجبس، وإحداث مركز وطني للأبحاث المعدنية وقيام مصنع لإنتاج دقيق السمك وزيته في انواذيبو.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الخطة لم يُتطرّق فيها إلى مصادر التمويل وكان الاتجاه ينصبّ إلى توضيح هذه الخطط ببرامج سنوية تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المالية والمعطيات الجديدة إلاّ أنّ التمويلات التي حصل عليها هذا المخطّط بصورة فعلية من المصادر الخارجية بنسبة 90% في حين ساهم التمويل المحلي بحوالي 10% فقط.

المطلب الثالث : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثالثة (1976-1980).

لقد جاءت هذه الخطّة في إطار سلسلة الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها السلطات المعنيّة في إطار السياسات الاقتصادية المتّبعة آنذاك إلاّ أنّ هذه الخطّة قد جاءت حسب ما يرى متتبّعو الخطط التنموية الاقتصادية في موريتانيا في ظروف أكثر إيجابية وملاءمة من الظروف التي أحاطت بسابقاتها من الخطط الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فقد تمّ إعداد هذه الخطّة بعد أن وضعت الدّولة الموريتانية يدها على جانب هام من مواردها الاقتصادية كتأميم القطاع المنجمي (الحديد والنحاس في عام 1974 وخروج البلد من منطقة الفرنك الفرنسي في عام 1973 وإنشاء عملة وطنية (الأوقية)،...إلخ.

وقد حدّد هذا المخطّط استراتيجية ترتكز على الأهداف التالية[1] :

أ) تحقيق تعليم أساسي وفني ومهني يهدف إلى خلق كوادر محلية متخصّصة قادرة على تحقيق التنمية.

ب) مشاركة الدّولة وتشجيعها للتنمية الصناعية والزراعية.

ج) الحصول على دخل كافي يسمح لكلّ مواطن بمزاولة حياة نشطة ومنتجة تُمكّنه من تلبية حاجاته الأساسية في مجال الغذاء والمأكل والملبس.

د) تشجيع وتنمية الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامّة في المجالات الصناعية والتجارية والمالية.

هـ) تشجيع المستثمرين الوطنيّين على الاستثمار وتعميم هذا الاستثمار على مختلف مناطق البلاد.

و) العمل على إدارة موارد القطاع العام بشكل عقلاني ودعم المؤسسات المالية والنقدية.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة 33172 مليون أوقية موزعة كما في الجدول التالي :

الجدول (4-3) يُوضح محصّلة الاستثمارات في الخطّة الثالثة (1976-1980) بملايين الأوقية.

القطاع	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	% من جملة الاستثمارات
التنمية الريفية	5983	18
التنمية الصناعية	6594	19,9
البنية التحتية	14251	43,0
التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية	5344	16,1
القطاعات الأخرى	1000	3,0
المجموع العام	33172	100

Source : 3ème Plan de développement économique et social (1976-1980), p 176

ويبدو من خلال هذا التوزيع للاستثمارات المخططة التي شملتها هذه الخطّة أنّ الاتجاه الذي كان سائداً في المخطط السابق (هيمنة قطاع الصناعة والتعدين) على أعلى نسبة كبيرة من الاستثمارات المخططة قد تناقصت نسبته حيث يُلاحظ في هذه الخطّة تُقارب النسبة المخصّصة

[1] المخطط الاقتصادي والاجتماعي لفترة 1976-1980.

للتنمية الريفية (18%) والتنمية الصناعية (19,9%) وهو ما يُفسّر التوجّه الجديد في هذه الخطّة لما يُمكن تسميته باستراتيجية للتنمية المتوازنة.

وقد ركّزت هذه الخطّة في إطار الاستثمارات المخصّصة للقطاع الصناعي على الصناعة التحويلية في عدد من المشاريع الأساسية أهمّها مشروع لتحويل خامات الحديد إلى حديد مكور كمرحلة أولى في تصنيع هذه المادة الاستراتيجية المعدّة للتصدير.

ومشروع آخر لإنتاج القضبان الفولاذية المعدّة للإنشاءات والبناء للسوق الداخلية وبعض المشاريع الصناعية الهامّة الأخرى كمصفاة لتكرير النفط بطاقة سنوية قدرها مليون طن وكذا مشروع لتحويل دقيق السكر إلى طوابع وقوالب إلاّ أنّ هذين المشروعين الأخيرين قد بقيا عدّة سنوات مغلقين بعد انتهائهما و لم يتمّ تشغيلهما إلاّ بعد عام 1982.

كما مكّنت هذه الخطّة أيضاً من إقامة وحدات صناعية صغيرة ومتوسطة لصناعة الحليب والنسيج والملابس[1].

ويعود بقاء المشروعين السابقين مغلقين لعدّة سنوات بالإضافة إلى عدم تنفيذ سوى خمسة مشاريع صناعية من أصل 11 مشروعاً صناعياً إلى عدّة أسباب يُمكن حصر أهمّها فيما يلي :

- موجة الجفاف العاتية التي حلّت بالبلاد وما لها من أثر سلبي على حياة المواطنين وخاصة أصحاب الزراعة حيث أدّت إلى هجرتهم إلى المدن بعد أن جرّدتهم من مزارعهم وممتلكاتهم ممّا حدى بالدّولة إلى تخصيص أموال باهضة للتكلّف بإيوائهم وإطعامهم.

- أزمة الحديد والصلب (1975) في العالم الغربي المسيطر على سوق الحديد الموريتاني بالإضافة إلى انخفاض أسعار النحاس وركود سوقه العالمية.

وقد تكبّدت موريتانيا جرّاء ذلك خسائر فادحة سواء من حيث نقص إنتاج الحديد أو توقف إنتاج النحاس، وقد زاد من تفاقم تأثير هذه العوامل على الاقتصاد الوطني عامل آخر وهو ارتفاع فاتورة النفط المستوردة فنجم عن هذا كلّه اختلال كبير في التوازنات العامّة.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية (التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، تونس، 1989، ص 2

المطلب الرابع : الخطة الاقتصادية الاجتماعية الرابعة (1980-1985).

وُضعت هذه الخطة الاقتصادية الاجتماعية في مرحلة انتقالية بعد خروج البلاد من حرب الصحراء الغربية وهي ثاني خطّة خماسية تعرفها البلاد وآخر خطّة تحمل هذا الاسم (خطّة حتى الآن لأنّ الفترة اللاحقة لها أصبحت فترة برامج إصلاح هيكلي وقد استفادت من نتائج أو تعداد سكاني (1977)).

و لم تكن هذه الخطّة تهدف إلى خلق المزيد من المشروعات وإنما كانت تهدف إلى :

- إكمال مشروعات المخطط الثالث التي لم تكتمل وتشغيل المشروعات المنتهية والمتوقفة (مصفاة النفط، مصنع السكر...إلخ).
- المضي قدماً في تنفيذ المشروعات المنجمية وخاصة في مجال الحديد والنحاس والجبس وذلك بالتعاون مع المستثمرين العرب.
- إصلاح مؤسسات القطاع العام إمّا ببيعها للقطاع الخاص أو بتحسين تسييرها.
- تطوير قطاع الصيد البحري والاستفادة منه بأقصى ما يُمكن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ اقتصار هذه الخطّة في أغلب مشاريعها على استكمال المشاريع المعطّلة بدلاً من القيام بمشاريع جديدة يعود بالإضافة إلى ما ذكرناه في مقدّمة عرضنا لهذه الخطّة إلى محاولة الدّولة تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي (القروض والهبات).

وقد اتُخذت في هذا الاتجاه خطوات هامّة هي دراسة وفحص جميع المشاريع المزمع القيام بها سواء من حيث إنتاجيتها أو من حيث مصادر تمويلها وفي حالة عدم وجود تبرير مالي أو اقتصادي لها فإنها تُلغى إذا أمكن أو يُحدّ من بعضها. وكما تجدر الإشارة أيضاً إلى أنها خطّة تطرح استراتيجية تنموية بعيدة المدى حيث تصل إلى آفاق سنة (2000) وهي قبل كلّ شيء خطّة للتقويم والدعم والإصلاح تنطلق في استراتيجيتها المتوسطة (1980-1985) من ضرورة تحوّل ملحوظ في العقليات والبنى والمؤسسات الكفيلة بتغير حقيقي يسمح بالانتقال من مرحلة اقتصاد معتمد على الخارج لا يزيد السكان إلاّ فقراً، إلى مرحلة اقتصاد داخلي قوي يستطيع ضمان الاستقلال الاقتصادي.

كانت تلك التوجهات العامّة للخطّة أمّا الآن فسنُحاول إبراز الأهمّية المعطاة للتنمية الصناعية من خلال الجدول التالي الذي يُبيّن لنا توزيع الاستثمارات البالغة (89205) مليون أوقية أي ما يُعادل مليار وتسعمائة مليون دولار آنذاك موزّعة كالتالي :

الجدول (4-4) يُبيّن الاستثمارات المتوقعة في الخطة (1980-1985).

القطاع	الاستثمارات المخططة	%
التنمية الريفية	19345	21,7
* الزراعة	12601	14,2
* الرعي	1108	1,2
* المياه	3168	3,6
* حماية الطبيعة	1221	1,3
* البحث والتكوين والمساعدة الفنية	1247	1,4
التنمية الصناعية	39873	43,6
* الصيد	5669	6,3
* الصناعة الاستخراجية والطاقة	31709	35,5
* الصناعة التحويلية	2495	2,8
البنى الأساسية المدنية : (الطرق، الموانئ والمطارات، المواصلات، والسكن)	19899	22,3
البنى الأساسية والاجتماعية الوطنية : (الصحة والتعليم والسيادة)	10088	11,4
المجموع	89205	100

Source : 4ème Plan de développement économique et social (1980-1985), p 45

إنّ نظرة أوّلية إلى توزيع الاستثمارات في الخطّة الرابعة تُظهر أنّ حصّة التنمية الريفية (الزراعة) تبقى ضعيفة نسبياً (21,7 %) وإن كانت تحسّنت مقارنة بسابقاتها وكذلك حصّة الصناعات التحويلية (2,8%) من مجمل الاستثمارات الموجّهة للتنمية الصناعية (43,6%) في حين استأثرت الصناعة الاستخراجية بحصّة الأسد من هذه الاستثمارات حيث بلغت (35,5%) حققت منها (2207) مليون أوقية لمشروع حديد القليبات منها فقط (407) مليون على عاتق الحكومة الموريتانية (تمويل ذاتي من شركة اسنيم، ومشروع النحاس في اكجوجت الذي قُدّر له (409) مليون أوقية تقريباً (102) منها تقع على عاتق الحكومة الموريتانية والباقي من مصادر خارجية، أمّا فيما يخصّ تمويل الصناعة الاستخراجية فقد وصلت نسبة التمويل الخارجي (50%) ممّا يُقلّل من مصداقية الأسس والتوجّهات التي انطلقت منها الخطّة وهو الحدّ من الاستدانة الخارجية في تمويل المشاريع المخططة.

خاصة إذا ما علمنا أنّ نسبة التمويل الذاتي لا تتجاوز 7% والباقي تمّ تمويله بنسبة 25,4% عن طريق المستثمرين العرب والباقي 67,6% من تمويل أجنبي[1].

وتجدر الإشارة أيضاً في ختام هذا المبحث المتعلّق بالخطط الاقتصادية للتنمية في موريتانيا ومكانة التنمية الصناعية فيه إلاّ أنّ الطابع العام لمستوى تنفيذ الاستثمارات الصناعية المخططة كان يختلف من خطّة لأخرى وينخفض بشكل تدريجي حتى وصل إلى أقلّ من 50% في الخطّة الأخيرة (1981-1985) كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول (4-5) يُبيّن الاستثمارات الصناعية العامة المخططة والمنفذة خلال الفترة (1963-1985) بملايين الأوقية.

الفرع الصناعي	الخطة الأولى (1966-1963)			الخطة الثانية (1973-1970)			الخطة الثالثة (1980-1976)			الخطة الرابعة (1985-1981)		
	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ	المخطط	المنفذ	نسبة التنفيذ
الصناعة الاستخراجية	1876	1910	102	3243	2854	88	13658	2766	-	28055	-	-
الصناعة التحويلية	-	-	-	-	-	-	-	4906	56	4297	17050	45
صناعة لبناء	344	819	102	23	11,4	48,6	2048	2026	99	2266		
صناعة لماء والكهرباء والغاز	460,4	-	-	619	302	48,7	1614	1531	95	2582	-	-
المجموع	**2680**	**2729**	**102**	**3887**	**3167,5**	**81,5**	**17320**	**11229**	**65**	**37582**	**17050**	**45**

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ملف المعلومات القطري موريتانيا، ص 6.

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ حجم الاستثمارات المنفذة في الخطّة الأولى (1963-1966) والبالغ (2729) مليون أوقية قد تجاوز حجم الاستثمارات المخططة (2680) بحيث وصلت نسبة التنفيذ 102% كما يتبيّن فيه غياب الصناعة التحويلية عن أذهان معدّي هذه الخطّة كما ذكرنا سابقاً في إطار عرضنا لهذه الخطّة.

وبلغت الاستثمارات المنفذة في الخطّة الثانية نسبة أقلّ من المخطط لها بحوالي (18,5%) إلاّ أنها شملت على توجّه جديد نحو إدخال مشاريع الصناعة التحويلية في إطار الخطط المبرمجة وإن كانت نسبة ضئيلة لا تتجاوز (0,32%).

(1) 4ème plan de développement économique et social (1980-1985), p 54

وقد جاءت الخطّة الثالثة لتقلب الوضع السابق لصالح الصناعة التحويلية حيث خصّتها بالنسبة الأكبر (43,7%) من مجمل استثماراتها المنفذة.

في حين تراجعت حصّة الصناعة الاستخراجية في هذه الخطّة عمّا كانت عليه في الخطّتين الأولى والثانية 70% و90% على التوالي. ويُفسّر بعض المحلّلين هذا التراجع في التنفيذ على مستوى الصناعة الاستخراجية المعدنية إلى أنها بلغت أوجها في نهاية الخطّة الثانية.

أمّا بالنسبة للخطة الرابعة فقد نفذت خلالها مجموعة من الاستثمارات الصناعية بمبلغ قدره 17050 مليون وذلك من قِبل ثلاث مؤسسات صناعية مختلطة (وهم الشركة الوطنية للصناعة والمناجم "سنيم"، الشركة الوطنية لتكرير النفط "سومير" والشركة الوطنية للكهرباء "سونلك") وهي تُمثل نسبة 45% ممّا هو مخطط.

ويُمكن الخروج بصورة عامّة من هذا الجدول إلى أنّ المستوى العام لتنفيذ الخطط الصناعية كان في تراجع بشكل تدريجي شأنه في ذلك كبقية المشاريع الأخرى ممّا استدعى ضرورة مراجعة شاملة للاقتصاد الوطني واتّباع سبل ووسائل جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني وهو ما أدّى إلى ضرورة تبني إصلاحات هيكلية شاملة تحت مراقبة وبتوصية من صندوق النقد الدّولي والبنك الدّولي وذلك ما سنتعرّض له من خلال المبحث الموالي مركّزين فيه على الأهمّية المولاة للقطاع الصناعي.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الصناعية في موريتانيا

خلال فترة الإصلاح الهيكلي (1985-2002)

دخلت موريتانيا منذ منتصف الثمانينات تجربة الإصلاحات الهيكلية وتبنت سياسة تصحيحية تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي كلّي في المدى الطويل وكذلك تغيير هيكلي في اقتصادها، فقامت بإدخال تصحيح على المستويات التالية : القطاع العام، القطاع الخاص، السياسة النقدية وسياسة التشغيل حيث أدخلت تعديلات على النظام الضريبي قصد رفع مستوى الإيرادات وتمّ تحويل بعض شركات القطاع العام لصالح القطاع الخاص كما تمّ الشروع في برنامج تحرير التجارة الخارجية الذي يشمل فرض رسوم جمركية بدلاً من القيود الكمّية وتخفيض قيمة الرسوم والاتجاه نحو نظام موحّد لهذه الرسوم وتمّ بالفعل إلغاء القيود على واردات السلع الوسيطة وقامت الدّولة كذلك بإعادة النظر في قوانين التشغيل وفي هذا الإطار تمّ سنّ قانون جديد للوظيفة العمومية وبموجب هذا القانون أصبح الاكتتاب في الوظيفة العمومية يتمّ عن طريق المسابقات ومقتصراً على قطاعات الصحة والتعليم والأمن نظراً لحاجة البلاد الملحة إلى الأطر العامّة في هذين القطاعين، كما تمّ تشجيع الاستثمار المحلي عن طريق إلغاء الرقابة على أسعار الفائدة وهذا ما شجّع الخواص على القيام بعمليات الادخار.

وتجدر الإشارة إلى أنّ موريتانيا لجأت إلى تبني هذه الإصلاحات الموجهة من طرف صندوق النقد الدّولي لمواجهة العجز الحاد في ميزان مدفوعاتها وكذا المديونية وذلك بسبب الاختلالات والمشاكل التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني والناجمة آنذاك عن الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وتفاقم ظاهرة الجفاف على البلاد. فبعد أن كان الاقتصاد الموريتاني يرتكز وبشكل أساسي على قطاع زراعي ورعوي هام أصبح بسبب تدهور الظروف المناخية لا يجد ما يعتمد عليه خصوصاً بعد تدني أسعار مادة الحديد، ونتيجة لهذا الوضع الصعب وصل العجز العمومي 8% من الناتج الداخلي الإجمالي وبلغ العجز الخارجي مستوى لا يُمكن تحمّله

(200% من نفس الناتج). هذا بالإضافة إلى تراكم متأخرات الدّيون وفي نفس الوقت كان الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي يتراجع بنسبة 0,6% ممّا نتج عنه اختصار شرائح اجتماعية كبيرة.

وتلافياً لهذه الوضعية الاقتصادية والمالية المتردّية شرعت الحكومة الموريتانية منذ 1985 في برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة استهدفت تصحيح الوضع المالي وعودة التوازنات الأساسية وإرساء قواعد نموّ مستديم، وتجسّد هذا المجهود في اعتماد استراتيجيات وصياغة سياسات تعتمد على إدخال إصلاحات هيكلية إلى كافة قطاعات الاقتصاد الوطني سنتعرّض لها فيما يلي مع التركيز على السياسات الصناعية وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (1985-1988).

الفقرة الأولى : الأهداف العامة للبرنامج[1].

لقد تمّ تصحيح برنامج التقويم الاقتصادي والمالي كي يُصبح الإطار العام للإصلاحات الهيكلية المزمع القيام بها لتصحيح المسار التنموي للبلد وقد وضع البرنامج مجموعة من الأهداف الماكرواقتصادية التي سوف يتمّ تحقيقها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى الحدّ من الطلب الكلي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية وزيادة العرض من السلع والخدمات في إطار استراتيجية شملت معظم فروع الاقتصاد الوطني. ومن بين الأهداف الماكرواقتصادية التي يجب العمل من أجل تحقيقها خلال الفترة (1985-1988) ما يلي :

1- الوصول إلى معدّل نمو حقيقي سنوي تفوق نسبته التزايد السكاني الذي يصل إلى 2,7% وحُدّد هذا المعدّل بـــ 4%.

2- تحسين إنتاجية الاستثمارات المنفذة والميل إلى تخفيض نسبة الاستثمارات العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت في عام 1984 في حدود 35% لتبقى عند سقف 20%، وهذا المعدّل المرتفع للاستثمارات كان له الدّور الكبير في رفع معدّل التضخم وذلك بسبب رفع مستوى الطلب الكلي.

3- تخفيض التضخم من 15% سنة 1984 ليصل إلى 4% سنة 1988.

---

[1] سيدي عبد الله محبوب، الهجرة الداخلية والتنمية في موريتانيا، رسالة دكتوراه دولة، جامعة تونس، 1998، ص 234

4- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات ليصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج بعد أن كان سنة 1984 حوالي 29%.

5- تحقيق التوازن في ميزانية الدّولة بحلول 1986 وتكوين ادخار متزايد في الميزانية في حدود 15% من الاستثمارات العمومية في سنة 1988، ويرمي هذا الهدف الأخير إلى المساهمة في سدّ فجوة الموارد الداخلية الواسعة بين الادخار والاستثمار.

كان هذا عن الأهداف العامة للبرنامج والذي اتّبع وسائل متعدّدة من أجل بلوغها إلاّ أننا سنقتصر على الاستراتيجية القطاعية الخاصة بقطاع الصناعة.

الفقرة الثانية : سياسات البرنامج التنموية.

وفي هذا المجال وضعت الحكومة الموريتانية السياسة الاستثمارية لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي بحيث تحدث قطيعة حسب البرنامج مع الخطط الاستثمارية السابقة التي كانت تُركّز على الاستثمارات التي تطول فترة إنجازها. وحدّد البرنامج عدّة معايير للاختيار كانت تُركّز على الاستثمارات التي تطول مدّة نضجها وحدّد البرنامج عدّة معايير للاختيار الاستثماري، بحيث تكون منسجمة مع الأهداف والسياسات الاقتصادية الكلية التي يتبعها البرنامج وخاصة ما يتعلّق بالحدّ من الطلب الكلي وتنشيط القطاعات الإنتاجية بغية الوصول إلى النموّ المنشود.

وفي هذا الإطار تمّ إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وخاصة الزراعة المروية من أجل بلوغ معدّلات مرتفعة في هذا القطاع وهذا بافتراض توفر ظروف مناخية عادية وإمكانية الاستفادة من مراعي الدّول المجاورة.

- كما تمّ العمل على تحقيق معدّل نموّ سنوي قدره 7,7% في قطاع المعادن وذلك مع افتراض عدم تدهور السوق الدّولية للحديد وارتفاع إنتاجية الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) والحدّ من تكلفة إنتاجها بالإضافة إلى البدء باستغلال معادن النحاس في انشيري.

- المحافظة على مستوى النموّ المرتفع في الإنتاج والتصدير على مستوى قطاع الصيد البحري المحقق خلال السنوات السابقة عبر تقليص عدد الرخص الممنوحة آنذاك والسيطرة الكاملة على استغلال أسماك الأعماق من طرف الوطنيّين ومراقبة الشواطئ بأكثر فاعلية وقد تمّ دعم التصدير عن طريق تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 16% وذلك من أجل زيادة القدرة التنافسية لهذه الصادرات.

- محاولة توزيع الموارد المحلية من خلال ترقية القطاع الخاص خصوصاً في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروع الإنشاء بحيث تنمو الصناعات التحويلية بمعدّل 5% سنوياً على أن ينمو قطاع الإنشاء بمعدّل يتناسب وتقليص الاستثمارات العمومية التي ستهتم بردّ الاعتبار للبنى التحتية وتطوير إنشاء المساكن.

وبالرّغم من هذه الامتيازات المقدّمة للقطاع الخاص فقد بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقرّرة خلال فترة البرنامج (55,1) مليار أوقية موزعة على (393) مشروعاً منها (193) مشروعاً تُمثل المشروعات الجديدة التي ظهرت مع البرنامج ويبلغ نصيبها من الاستثمارات المقرّرة خلال فترة البرنامج حوالي (22) مليار أوقية أي ما يُمثل نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات المقرّرة تمّ تسديد 4 ملايير أوقية منها فقط في نهاية 1987 أي ما يُعادل 18% في حين أمكن تسديد (24) مليار أوقية من أصل (33) مليار المخصّصة للمشاريع الجارية بنسبة وصلت إلى (72,7) حتى سنة 1987.

ولقد تميّز برنامج التقويم الاقتصادي والمالي هذا عن المخططات التنموية السابقة بإعطاء الأولوية لقطاعي التنمية الريفية والبنى التحتية وذلك ما يتضح من خلال الجدول التالي الذي يُوضح توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية.

الجدول (4-6) يُوضح توزيع الاستثمارات المخططة على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1985-1988).

القطاع	النسبة المئوية الموجهة للقطاع
التنمية الريفية	%35
البنى التحتية	%27,1
التنمية الصناعية	%25,1
الموارد البشرية والصحة	%7,4
شبه عمومية أخرى	%5,4
المجموع	**%100**

المصدر : محمد ولد محمدو، آثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات الموريتاني خلال الفترة (1985-1995)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1998-1999، ص 136.

يتضح من خلال الجدول السابق الأهمّية الممنوحة لقطاع التنمية الريفية وهو توجّه جديد ذكرنا أنه يُشكّل أبرز الإصلاحات التي تُمثل قطيعة مع خطط التنمية السابقة التي ظلّ هذا القطاع

يحظى في ظلّها بمكانة متواضعة عكس النسبة الحالية والبالغة 35% في حين يأتي في المرتبة الثانية قطاع البنى التحتية بنسبة 27,1%، ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بنسبة 25,1% في حين كان يحظى بنسبة مرتفعة في ظلّ الخطط التنموية السابقة.

وتتأتى ضرورة إعطاء الأولوية لقطاع التنمية الريفية وخاصة القطاع الفلاحي (الزراعة المروية) من أنّ الزراعة تُعتبر هي المورد الرئيسي للقطاع الصناعي بالعمالة من جهة والمصدر الأساسي لتشكيل تراكم رأسمالي ضروري قبل القيام باستثمارات صناعية، كما أنّ تنمية القطاع الزراعي تلعب دوراً كبيراً في توسيع نطاق السوق المحلية نتيجة لِما تُوفره من طلب على المنتجات الصناعية وهو ما يؤدّي إلى تنشيط الإنتاج في القطاع الصناعي وبالتالي فإنه في ظلّ ضعف القطاع الصناعي ومحدودية موارد رأس المال كما هو الحال في معظم الدّول النامية فإنّ تنمية القطاع الزراعي تبقى هي الوسيلة الفعالة لتعبئة الموارد الداخلية والمساهمة في بناء قطاع صناعي قوي.

وسبق أن رأينا في عرضنا لأهمّ المعوّقات التي تقف أمام التصنيع في البلدان النامية هو إهمالها للقطاع الزراعي، وفي موريتانيا فإنّ الأولوية الكبيرة التي حظي بها قطاع الصناعة في الخطط التنموية السابقة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي قد حالت في نفس الوقت دون تطوير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي على حدّ السواء ذلك أنّ إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي كان مصحوباً بإهمال شديد للقطاع الزراعي ممّا حرم الأوّل من الاستفادة من الإمكانات التي يُوفرها له عادة القطاع الزراعي وحرم هذا الأخير من الحصول على الموارد التي تُصرف على قطاع صناعي ضعيف وغير قادر على البقاء. ونُشير في هذا الصدد إلى أنّ الاستثمارات الموجّهة للقطاع الصناعي قد اتجهت أساساً إلى :

- ضرورة وضع الدّولة لإطار تنظيمي يكفل أحسن تنمية للمؤسسات الصغيرة.
- تكثيف البحث المعدني والتكوين.
- تحسين المردودية وإمكانية الاستثمار الفاعل في القطاع الصناعي.
- ضمان وتحسين إنتاج الحديد في المدى المتوسط والبعيد.

المطلب الثاني : برنامج الدعم والدفع (1989-1991).

لقد شجّعت النتائج المحققة في برامج التقويم الاقتصادي والمالي مواصلة نفس سياسات الإصلاح المتبعة تحت اسم برنامج الدعم والدفع وهو الثاني من نوعه يُطلق عليه اسم برنامج الدعم والدفع والذي يُغطي الفترة (1989-1991) وقد وضع هذا البرنامج على غرار سابقه مجموعة من الأهداف الماكرواقتصادية التي سوف يتمّ تحقيقها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ويُمكن حصر هذه الأهداف من خلال النقاط التالية[1] :

لقد تمّ وضع أهداف برنامج الدعم والدفع بحيث تكون امتداداً لأهداف برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (P.R.E.F) وأهمّ هذه الأهداف ما يلي :

1- تخفيض عجز الحساب الجاري من دون التحويلات الرسمية للوصول به إلى مستوى أقلّ من 9,8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج.

2- تحقيق معدّل نموّ سنوي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك في حدود 3,5% خلال فترة البرنامج، بحيث يكون هذا المعدّل أعلى من معدّل النموّ الديمغرافي.

3- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتحقيق مستوى للاستثمارات العمومية في حدود 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي.

4- تحقيق ادخار عمومي في الميزانية قدره 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

5- تحقيق معدّل لخدمة الدّين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع بحيث يتراوح ذلك المعدّل ما بين 20-25% من قيمة الناتج المحلي النهائي في نهاية فترة البرنامج.

كان هذا عرضاً عن الأهداف العامة للبرنامج والذي اتبع وسائل عديدة من أجل بلوغها إلاّ أننا سنقتصر على الاستراتيجية القطاعية الخاصة بقطاع الصناعة. وقد تمّ في هذا الإطار إعادة هيكلة بعض المؤسسات ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال الصناعة ويتعلّق المر هنا بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) التي تمّت إعادة هيكلتها عن طريق خطة الإنقاذ المالية المقدّرة بـــ 100 مليون دولار، والتي ساعدتها على تمويل مشروع امهاودات الذي يُعزز قدرتها الإنتاجية كما تمّت إصلاحات عدّة لبعض المؤسسات من ضمنها الشركة الوطنية لتسويق الأسماك، كما تقرّر تخلّي

---

[1] Programme de consolidation et de relance, 1989-1991, p 3

الدّولة عن بعض المؤسسات وفتح المجال لبعضها الآخر لمشاركة القطاع الخاص فيها أو رفع الاحتكار الذي تمتلكه أخرى لبعض المواد.

وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا البرنامج (45.317,7) مليون أوقية أي ما يُعادل (604) مليون دولار أمريكي ويتناسب هذا مع معدّل استثمار سنوي يصل إلى حوالي 16,6 من الناتج المحلي الإجمالي.

وتتوزع هذه الاستثمارات حسب القطاعات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (4-7) يوضح توزيع استثمارات برنامج الدعم والدفع (1989-1991).

القطاع	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	% من جملة الاستثمارات
التنمية الريفية	15.546,9	34,3
التنمية الصناعية	13.841,8	27,4
التهيئة الإقليمية	11.365,5	25,1
المصادر البشرية	4.563,5	10,1
القطاع العمومي وشبه العمومي	1.424,8	3,1
المجموع العام	**45.317,7**	**100**

Source : P.C.R. p. 16

إنّ الملاحظة الأولى حول الحجم العام للاستثمارات في البرنامج الثاني هي كونها أقلّ من سابقتها في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي كما أنّ الحصّة التي مُنحت لقطاع التنمية الريفية كانت تحتلّ نفس المرتبة من حيث الأولوية كسابقتها تليها هنا التنمية الصناعية حيث نجد أنّ نصيبها يصل إلى 27,4% وقد استهدفت هذه الاستثمارات ما يلي[1] :

- التنمية الصناعية لمشروع يخص دراسة جدوائية معهد لتكنولوجيا المواد الغذائية والذي يتطلّب مبلغاً إجمالياً يُقدّر بـــ (594) مليون أوقية.

- القطاع الثانوي للصيد والذي قيم بدراسات مختلفة حوله ويُقدّر المبلغ الإجمالي للاستثمارات المقترحة بـــ (3453) مليون أوقية، وقد بلغ نصيب الصناعة من القروض في هذا البرنامج 21,3% في حين كانت النسبة 11,46% في برنامج الدعم والدفع، فيما وصلت نسبة

[1] محمد الأمين ولد سيدي بابا، الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها على الخصخصة في موريتاني، مجلة مصر المعاصرة، العدد 457، سنة 2000، ص 315

القروض الموجهة لقطاع التنمية الريفية 16,08 % في هذا البرنامج في حين كانت هذه النسبة 35,5% في برنامج التقويم المالي والاقتصادي (1985-1988).

ويتضح من خلال هذه الأرقام أنه وخلال فترة برنامج الدعم والرفع تمّت إعادة توجيه القروض لصالح قطاع التنمية الريفية على حساب قطاع الصناعة عكس ما كان عليه الحال في برنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ من أهمّ النتائج المتحصّل عليها في هذا البرنامج في المجال الصناعي هو ارتفاع إنتاج قطاع الصناعة الاستخراجية بنسبة 40% وذلك سنة 1989 ممّا أدّى إلى ارتفاع الناتج المحلي بنسبة 4,8% إلاّ أنه سرعان ما تراجع هذا النموّ في الناتج المحلي في السنة الموالية بسبب تراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 41,1% ليستقر الناتج المحلي في نهاية المخطط عند نسبة 2%.

المطلب الثالث : برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995).

لقد تميّز البرنامجان السابقان بطابع تثبيتي ذلك أنه تمّ وضعهما في ظروف صعبة جداً تميّزت باختلالات داخلية وخارجية كبيرة من أهمّها قلّة التساقطات المطرية التي أدّت إلى تراجع الإنتاج الزراعي هذا من جهة، وكذا تأثير الأزمات الإقليمية والدّولية على الاقتصاد الوطني (حرب الخليج وأزمة السنغال)، ومن جهة أخرى فإنهما كانا يُمثلان تمهيداً وخطوة أولى من خطوات برامج إصلاح هيكلية واسعة النطاق شرعت موريتانيا في تنفيذها بالتعاون مع FMI والبنك الدولي ابتداءً من 1992 ولايزال العمل بهما ساري المفعول إلى يومنا هذا والتي تستهدف مواصلة مجهودات لتصحيح الاختلالات الماكرواقتصادية والإصلاحات البنيوية بغية الوصول إلى تنمية مستديمة، وسنتناول هذا البرنامج في ما يلي مركّزين على مدى الأهمّية المعطاة للتنمية الصناعية.

أولا : الأهداف العامة للبرنامج.

يُمكن حصر الأهداف العامّة للبرنامج فيما يلي[1] :

1- تحقيق معدّل نموّ اقتصادي سنوي متوسط قدره 3,5%.

---

[1] خطاري أحمد ولد بيه، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985-2001، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2000-2001، ص 134

2- خفض معدّل التضخم ليصل في نهاية البرنامج إلى 3,6 % بعد ما كان يُمثل 9% في 1991.

3- خفض العجز الجاري في ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية من 14,5% من الناتج المحلي الإجمالي PIB سنة 1991 إلى 6,6% عام 1995.

كان ذلك عرض لأهمّ الأهداف المسطّرة من طرف واضعي البرنامج وبغية تحقيقها اتخذت في هذا الإطار جملة من السياسات تتمثل أساساً في إنهاء إعادة هيكلة القطاع البنكي وتنمية الوساطة المالية وإصلاح سياسة القرض والتسيير الفعّال للنفقات العمومية وإصلاح السياسة الصناعية وتنمية الضيد التقليدي وإنعاش القطاع الخاص بالإضافة إلى محاولة حماية الطبقات الاجتماعية الأكثر حرماناً من التأثيرات السلبية للتصحيح الهيكلي وذلك عن طريق الزيادة الملحوظة للموارد المخصّصة لقطاع الصحة والتعليم،...إلخ وكذلك معالجة مشاكل التصحّر إلى غيره من السياسات العامة التي يقصر بنا المقام بذكرها هنا مقتصرين على ما يتعلق منها بقطاع التنمية الصناعية وذلك لضرورة البحث.

وكانت أهمّ السياسات في مجال الصناعة في ظلّ هذا البرنامج ما يلي :

- الحفاظ على المعدّل الفعلي للحماية بحيث لا يتجاوز 40% في المتوسط.
- إلغاء نظام المطبّق على استيراد المدخلات والمواد الأوّلية وأدوات التجهيز.
- إلغاء نظام الرقابة على أسعار المنتجات الصناعية وزيادة حوافز الاستثمار من خلال تحرير سعر الصرف والتجارة كما يتمّ تحسين معاملات اللجنة الوطنية للاستثمار.

وتهدف هذه الإجراءات كلّها إلى رفع إنتاجية الشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة، وللوقوف على الأهمّية المعطاة للتنمية الصناعية في هذا البرنامج سنتطرّق من خلال الفقرة الموالية إلى البرنامج الاستثماري لهذا البرنامج.

ثانيا : البرنامج الاستثماري وتمويله في ظلّ برنامج التصحيح الهيكلي.

إنّ المبلغ الإجمالي للاستثمار العمومي في البرنامج يصل إلى (75085) مليون أوقية وهو ما يُمثل في المتوسط نسبة 18% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الفترة من 1992 إلى 1995 وتتوزّع هذه الاستثمارات على القطاعات حسبما يتضح من الجدول التالي :

الجدول (4-8) يُبين توزيع الاستثمارات على القطاعات (1992-1995).

القطاع	حجم الاستثمارات (مليون أوقية)	% من جملة الاستثمارات
التنمية الريفية	16191	24,6
التنمية الصناعية	22782	20,825
التهيئة الإقليمية	21818	21,15
المصادر البشرية	8805	9,8
التنمية المؤسسية	1270	8,2
المجموع الجزئي	**70866**	**94,4**
الشركة الوطنية للصناعة والمناجم	4219	15,425
المجموع العام	**75085**	**100**

Source : Programme d'investissement public (1992-1995), p. 16-19

يتضح من خلال معطيات الجدول أنّ الأولوية في برامج الاستثمار العمومي لازال يحظى بها القطاع الصناعي إذا أضفنا الاستثمارات المخصّصة لشركة اسنيم (15.425) إلى الاستثمارات المخصّصة للتنمية الصناعية (20.825) لتصل مجمل الاستثمارات الصناعية في هذه الحالة إلى (36.25) وتحتلّ التنمية الريفية المرتبة الثانية بنسبة 24% ومن ثَمّ البنى التحتية بنسبة 21,15%، وقد اهتمّ هذا البرنامج في المجال الصناعي بعدّة مشاريع من أهمّها تشغيل مشروع امهاودات في سنة 1999 بالإضافة إلى أعمال بحث وتنقيب عن المعادن بالإضافة إلى مساعدة بعض المؤسسات الفرعية في توسيع نطاق إنتاجها كالمؤسسة العربية للصناعة والصلب (صافا) وكذا شركة الشحن والتفريغ في موريتانيا وكذا شركة التنظيف والأشغال والنقل والصيانة وغيرها من المؤسسات الصناعية أو الشبه صناعية.

المطلب الرابع : برنامج الإصلاح الهيكلي (1995-1997).

عند الانتهاء من برنامج التصحيح الهيكلي (1992-1995) وبعد تقييم النتائج المتحصّل عليها والتي وُصفت بالإيجابية واصلت موريتانيا بالاتفاق مع صندوق النقد الدّولي برامج الإصلاح هذه وتمّ التوقيع على الوثيقة الإطارية السادسة التي تُغطّي الفترة (1995-1997) وهكذا حاولت هذه الوثيقة الجديدة دعم وتحسين النتائج المتحصّل عليها سابقاً وقد رسمت الأهداف الماكرواقتصادية لهذا البرنامج كما يلي :

1- الوصول إلى معدّل نموّ اقتصادي يُساوي 4,4% سنوياً والحفاظ على معدّل التضخم في حدود 3%.

2- العمل على مواصلة الإصلاحات الضريبية حيث تمّ استحداث الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وذلك في حدود 14% قابلة للتخفيض على بعض الأنشطة المعيّنة التي تهدف الدّولة إلى دعم الاستثمار فيها ومواصلة ترشيد النفقات العامّة وتوجيه أكبر قدر ممكن منها في خدمة الحاجات الاجتماعية (الصحة، التعليم).

3- العمل على خفض العجز في ميزان الحساب الجاري من 14% من 1994 سنة إلى 9% سنة 1995 و4,6 % عند نهاية البرنامج، وقد تدعّم هذا البرنامج ببرنامج آخر يُسمّى برنامج الاستثمار العمومي يُغطّي الفترة (1994-1996) وهو يهدف في توجّهاته العامّة إلى وضع الاستثمار في سياق السياسة التنموية المحدّدة والإصلاحات المؤسسية التي تسمح بتنفيذ أكثر فاعلية للمشاريع إضافة إلى ضرورة اقتصار الاستثمار العمومي على القطاعات الاجتماعية والبنى القاعدية اللازمة لتنمية القطاع الخاص وتحسين فاعلية مخصّصات الاستثمارات بين القطاعات والتوزيع المجالي المتكافئ لها، مع التخطيط والبرمجة لتمويل الأعباء الإضافية للمشاريع. وقد أوضح البرنامج في بدايته الاختلال الذي حصل في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة سابقة (1989-1991) إذ تراجعت حصّة القطاع الريفي في هذا الناتج من 21,5% سنة 1988 إلى 20% سنة 1991 مع ثبات في حصّة القطاع الصناعي بنسبة 28,5% وعلى هذا الأساس بنى البرنامج استراتيجية في مجال الاستثمار العمومي وهي أساساً استمرار ودعم للإصلاحات الهيكلية وإقامة البنى القاعدية التي تسمح بتنمية القطاع الخاص ودعم القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية.

كان ذلك عرضاً لأهمّ الأهداف المسطّرة للبرنامج في حين سنتطرّق في الفقرة الموالية لأهمّ السياسات والأدوات المتبعة وكذا توزيع الاستثمارات على القطاعات.

البرنامج الاستثماري والسياسات المتبعة :

يظهر من خلال تتبّع السياسات العامّة للبرنامج وخاصة القطاعية أنها لم تختلف كثيراً عمّا رُسم في البرنامجين السابقين حيث ظلّت التوجّهات والاستراتيجيات والأهداف ذات صيغة عمومية مع ملاحظة اختلافات في قيمة الاستثمارات المخططة الموجّهة إلى القطاعات الرئيسية وذلك ما يظهر من خلال الجدول التالي الذي يُوضح توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات.

(صندوق النقد الدّولي-البنك العالمي) فقد تأخّر تطبيقه سنة كاملة ليُصبح يُغطّي الفترة (1999-2002) وقد حاول هذا البرنامج تعزيز المكاسب التي تحققت في البرامج السابقة له وقد وضع أهدافاً ماكرواقتصادية ووضع أدوات وسياسات لتحقيقها سنتطرّق إليها من خلال الفقرتين التاليتين :

الأهداف العامة للبرنامج[1] :

1- الاحتفاظ بمعدّل نموّ سنوي قدره 4,5% وخفض مستوى التضخم إلى 2,5% عند نهاية البرنامج.

2- مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية وخفض العجز الخارجي.

3- مواصلة الإصلاحات الضريبية والنفقات العامّة من أجل الرفع من مستوى الاستثمار الخاص من 1,6% من PIB سنة 1998 إلى 11,1% سنة 2002 وذلك إثر زيادة النفقات الحكومية من 4,3% إلى 5,3% خلال نفس الفترة الزمنية بالإضافة إلى هدف زيادة الادخار المحلي الإجمالي إلى 8% من PIB عند نهاية البرنامج.

وقد تدعّم هذا البرنامج كسابقه ببرنامج استثمار عمومي وهو يهدف إلى تحسين قدرة المؤسسات الأساسية على تأدية الخدمات المنوطة بها وقد بلغت تكلفته المالية 136,133 مليار أوقية موزعة على طول امتداد وفترة البرنامج وموزعة بين القطاعات كما يلي :

الجدول (4-10) يُظهر حصّة الصناعة من الاستثمارات المبرمجة حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة (1999-2002).

القطاع	النسبة المئوية الموجهة للقطاع
البنية التحتية (خارج SNIM)	%40,7
القطاع الريفي	%32,28
التنمية الصناعية	%14,6
تطوير المؤسسات (SNIM)	%5,3
قطاعات أخرى	%16,22
المجموع	%100

المصدر : خطاري أحمد ولد بيه، مرجع سابق، ص 138.

(1) Programme d'investissement public, 5ème mois 2002, p 20

يظهر توزيع الاستثمارات العمومية من خلال هذا الجدول التوجّه الكبير نحو الاستثمار في البنية التحتية وذلك بتوجيه نسبة 40,7 % من هذه الاستثمارات المبرمجة لهذا القطاع في حين نُلاحظ تراجعاً كبيراً في حصّة التنمية من هذه الاستثمارات المبرمجة مقارنة بما كان يُخصّص لها حيث خُصّصت لها هنا نسبة 14,6% في حين كانت النسبة المخصّصة للتنمية الريفية 32,28%.

ويرجع هذا التوجّه الجديد في هذه الخطّة نحو زيادة الاهتمام بالمشاريع الموجّهة للبنية التحتية والتنمية الريفية إلى إدراك القائمين على وضع هذا البرنامج (وهم بالمناسبة خبراء وطنيين تحت إشراف وتوجيه من خبراء من لدن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) إلى ضرورة إقامة بنى تحتية قادرة على خلق مناخ ملائم للقيام بتنمية شاملة مع مراعاة أهمّية النهوض بالقطاع الزراعي كمرحلة متقدّمة على القيام بأيّ تنمية صناعية مستقبلية في البلد.

ويستمدّ هذا البرنامج الاستثماري تمويله من مصادر أجنبية ومحلية حيث أنه حصل عند إعداده على نسبة 65% من التمويل.

وتجدر الإشارة هناك إلى أنّ التوجّه العام في هذه الاستثمارات المخصّصة للتنمية الصناعية بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للصناعة والمناجم قد اهتمّت بمتابعة تنمية بعض المشاريع غير المكتملة من جهة كمشروع إعادة الطحن في مصنع القلب وبناء ميناء معدن حديد وتجديد بعض أجهزة السكّة الحديدية وكذا متابعة البحث عن الخامات في منطقة امهاودات وقد تمّ بناء مكاتب ومختبر لإدارة المناجم والبحوث في ازويرات للاستجابة لمتطلّبات النشاط الجديد وكذا تكوين عمّال للبحث عن المعادن وكذا زيادة وتدعيم كفاءة الإنتاج.

المبحث الثالث

نتائج وعقبات التنمية الصناعية في موريتانيا

لاشكّ أنّ أي خطط أو سياسات اقتصادية كانت أو غيرها ستكون لها نتائج وستعترضها عقبات، والسياسات الصناعية في موريتانيا لا تخرج عن هذه القاعدة وللوقوف على حجم هذه النتائج والعقبات فإننا سنتطرّق إليها في هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : دور الصناعة في تشغيل اليد العاملة في موريتانيا.

المطلب الثاني : حصة الصناعة من التبادلات الخارجية.

المطلب الثالث : مساهمة الصناعة في الناتج الوطني الإجمالي.

المطلب الرابع : عقبات التصنيع في موريتانيا.

المطلب الأول : دور الصناعة في تشغيل اليد العاملة في موريتانيا.

إنّ مشكل التشغيل وتحسين مستوى المعيشة لدى مجموع السكان يظلّ أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية في موريتانيا سواء في ظلّ المخططات الاقتصادية للتنمية أو في ظلّ الإصلاحات الهيكلية وقد أولت الدّولة في هذا الإطار الاهتمام من أجل رفع مستوى العمالة وتخفيض البطالة وذلك بعدّة أساليب سواء في مجال التعليم والتكوين المهني والتدريب وتنظيم الورشات والاستشارات الفنية وبعث متربّصين إلى خارج البلد للاستفادة من مختلف العلوم والمعارف وقد كان لتلك الجهود أثر إيجابي نُلامسه من خلال تطوّر عدد العمّال في مجال الصناعة لاحقاً، إلاّ أنّ هذه الإيجابية التي نُلامسها في التطوّر الإيجابي لعدد العمّال في هذا القطاع لا ينبغي أن تحجب عنا الحقيقة المرّة في هذا المجال وهي أنّ النتائج الحاصلة مقارنة بما يُنفق في سبيل تكوين هذه الخبرات لازالت ضئيلة وتظهر بجلاء في انخفاض إنتاجية هؤلاء العمال إن صحّت تسميتهم بالمنتجين وذلك يعود في نظرنا إلى انتشار ظاهرة التوظيف عن طريق القبيلة والجهة والمحسوبية وليس لحاجة القطاع إلى هذه الخبرات.

وللوقوف على حجم هذه العمالة سنقوم بعرض لأهمّ المؤسسات الصناعية وحجم العمالة فيها من خلال الفقرتين التاليتين :

الفقرة الأولى : مساهمة الصناعة الاستخراجية في تشغيل اليد العاملة.

لقد كان للصناعة الاستخراجية الدور الأساسي إلى جانب كلّ من الفلاحة والرعي في خلق فرص عمل للمواطن الموريتاني ويتجلى ذلك من خلال الإحصاءات المتوفرة عن حجم العمالة في هذا القطاع حيث تدلّ إحصاءات متوفرة في هذا المجال أنّ عدد العمّال في مجال استخراج المعادن وصل سنة 1974، 4402 موظفاً جلّهم وطنيون (78%)، إلاّ أنّ هذه النسبة تُخفي وراءها مسائل تجدر الإشارة إليها وهي أنّ هذه النسبة تضيق كلّما اتجهنا إلى أعلى وتتّسع كلّما اتجهنا إلى أدنى، فنسبة الموريتانيّين الكوادر لا تتجاوز في أحسن حالاتها 6% من مجموع هذه الفئة ونسبهم في مستوى معلمي المهن لا تتجاوز 42%، ويتضح من هذا التوزيع للمستويات أنه حتى هذه السنة (1974) وبعد مرور 14 عاماً على الاستقلال أنّ عدد الموريتانيّين في المناصب القيادية العليا مازال ضئيلاً جداً وكذلك الأمر في الوظائف القيادية الوسيطة (معلمي المهن الفنية) وهو أمر يرجع

في نظرنا إلى نقص فرص التعليم المتاحة لتكوين الكوادر خصوصاً في هذا المجال من الأعمال الذي يُعدّ جديداً على المواطنين الذين كانوا يهتمّون بالعلوم الشرعية والرعي والفلاحة.

وقد شهد عدد العمّال تطوّراً إيجابياً كبيراً في مستوى حجم العمّال في هذا الفرع من فروع الصناعة في موريتانيا لسنة 1977 حيث وصل عدد المشتغلين في هذه السنة إلى 7300 عامل وقد شكّلت هذه النسبة ما يُقارب 2% من مجموع الاستخدام إلاّ أنّ هذه النسبة ما فتئت تتناقص حتى وصلت سنة 1980 إلى 5700 عامل بدلاً من 7300 عامل سنة 1977 وقد علّل معظم المحلّلين هذا التراجع بعوامل ذاتية وأخرى خارجية، فالعوامل الذاتية تكمن أساساً في مرحلة اللااستقرار سياسي الذي ساد في تلك الفترة (فترة انقلابات عسكرية) أمّا بالنسبة للعوامل الدّولية فهي تكمن في ما يُعرف بأزمة الكساد في صناعة الحديد والصلب والفولاذ التي سادت في تلك الفترة (منتصف السبعينات وفي مطلع الثمانينات) ممّا أثر على الكمية المصدّرة من الحديد والفلزات وبالتالي إنتاجها، ولكن من خلال الجرد العام لمستويات العمّال في هذه السنة نجد أنه طرأت عوامل إيجابية على مستوى رتب العمّال وتدرّجهم في المستويات العليا في السّلم الإداري والمهني حيث وصلت نسبة الكوادر 89% والمهنيّين 77%، وكذلك وصلت نسبة الرواتب التي يتلقاها الموريتانيّون نسبة 80% من إجمالي الرواتب المدفوعة للعاملين في الشركة بعد أن كانت نسبة الرواتب المدفوعة للأجانب سنة 1975 تُشكّل 78%، وقد عاود حجم العمّال ارتفاعه في السنوات الموالية لسنة 1980 إلى أن وصل سنة 1984 إلى 6095 عامل تُشكّل نسبة الموريتانيّين منهم نسبة 98% من جملة عدد العاملين في هذا النوع من الصناعة في موريتانيا.

وهكذا قد ظلّ حجم العمالة في هذا الفرع يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض متأثراً بالعوامل الداخلية والدّولية وهي صفة ملازمة لاقتصادات البلدان النامية، فهي اقتصادات هشّة غير قادرة على الوقوف على قدميها بشكل يسمح لها بحماية نفسها من الآثار السلبية التي تنجرّ عن الأزمات الدّولية.

إلاّ أنّ الملاحظة العامّة التي يُمكن أن نوردها في هذا المجال هي أنّ حجم العمالة لم يصل إلى مستواه في سنة 1977 (7300 عامل) ولا حتى سنة 1984 (6095 عامل) وإنما واصل انخفاضه سنة بعد أخرى حتى وصل (4513 عامل) سنة 1989 وللوقوف على مستوى حجم هذه العمالة والتغيّرات الحاصلة فيها انظر الجدول التالي الذي يُوضح هذا التغيير خلال الفترة (1989-2000).

الجدول (4-11) يُوضح نسبة التغيير الحاصل في عدد العمّال خلال الفترة (1989-2000) في قطاع الصناعة الاستخراجية.

السنة	عدد العمال	نسبة التغيّر (%)
1989	4513	
1990	4552	+0,86
1991	4551	-0,02
1992	4443	-2,373
1993	3764	-15,282
1994	3924	+4,25
1995	3928	+0,1
1996	3891	-0,94
1997	3824	-1,72
1998	3780	-1,15
1999	3717	-1,67
2000	3584	-3,67

المصدر : التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (1989-2000).

إنّ الملاحظة العامّة من أوّل نظرة لهذا الجدول تُظهر أنّ حجم العمالة في تناقص وإن كان بشكل متذبذب وهذا التناقص العام في عدد العمّال يرجع في نظرنا إلى انتهاج هذه الشركة سياسة تقشفية منذ البدء بعملية الإصلاح الهيكلي سنة 1985، حيث أبرزت هذه الدّراسات التقويمية للاقتصاد الوطني ضرورة تبني سياسة تقشفية مفادها التقليص من اليد العاملة والتقليص المباشر من اكتتاب العمّال مولّدة نوعاً آخر هو نظام المقاولة ومضمونه أنّ صاحب المؤسسة يتفق مع أحد المقاولين قصد القيام بمهمّة إنتاجية معيّنة مقابل عائد محدّد بين الطرفين.

أمّا في مجال التدريب والتكوين المهني فإنّ هناك مراكز تكوين وتدريب مهني تُكلّف الشركة الوطنية للصناعة والمناجم 200 مليون أوقية سنوياً يقعان في ازوديرات وانواذيبو يختصّان في تكوين العمّال في المجال الكهروميكانيكي وكذلك المشرفين على تدريب العمّال وقد كُوّن في هذا المجال ما يُقارب 8721 شخصاً خلال الفترة ما بين 1974 و1983.

الفقرة الثانية : مساهمة الصناعة التحويلية في تشغيل اليد العاملة.

نُلاحظ في هذا المجال بشكل عام انخفاض الاستثمارات اللازمة لخلق فرص العمل في الصناعة التحويلية والحرفية في موريتانيا حيث نجد أنّ التجارب الأولى في هذا الفرع إنما جاءت بعد مرحلة الاستقلال (1960) وقد أوضح تقرير لبعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1979 أنّ

عدد المشاريع الصناعية آنذاك (1979) لم يتجاوز 48 مشروعاً وهي تضمّ في أهمّ فروعها البناء والإنشاءات التي تستحوذ على أهمّ تلك المشاريع (27) كما أنّ أغلب العمّال فيها أجانب وتدلّ إحصاءات 1980 إلى أنّ عدد العاملين في الصناعة التحويلية (الصغيرة والمتوسطة) لا يتجاوز 1836 عامل وهي بذلك تُشكّل نسبة 0,4% من مجموع العاملين في القطاعات الرئيسية، وتدلّ إحصاءات العاملين في هذا القطاع لسنة 1989 باستثناء عمّال الشركة الموريتانية للكهرباء وعمّال فرع الصيد السمكي إلى أنّ عدد العاملين في هذا القطاع وصل 2000 شخص وهو عدد يدلّ على تباطؤ أو نقص الفرص المتاحة للعمل في هذا القطاع خاصة إذا ما علمنا أنّ عدد المنشآت في هذه الصناعة هو 48 منشأة أي بمعدّل قدره (41,66%) عامل لكلّ منشأة، وتستحوذ الصناعة الغذائية على أكبر عدد من العاملين في الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة أي بنسبة (46,24%) تليها صناعة البناء المعدني بنسبة (19,93%) ثمّ صناعة الكيمياء والبلاستيك بنسبة (4%) ثمّ صناعة مواد البناء بنسبة (13,8%) من العاملين في الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة، أمّا بقيّة فروع الصناعة التحويلية الأخرى فإنّ مساهمتها تبقى قليلة جداً بالمقارنة مع الفروع السابقة للصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة، وبصورة عامّة فإنّ جذب الصناعة التحويلية لليد العاملة محكوم بالعديد من الاعتبارات من بينها عدم التجربة في الميدان التي قد ينجرّ عنها العدول عن متابعة النشاط الصناعي إضافة إلى المشكلات المتعلقة بانعدام حماية الإنتاج الصناعي المحلي التي يُصبح معها عاجزاً عن الوقوف في وجه منافسة المصانع الأجنبية ذات الإنتاج الأجود من حيث النوعية والأقلّ تكلفة وسعراً وقد سُجّلت حالات من هذا القبيل كان من أبرزها مصنع السكر الذي وقف عاجزاً في نهاية المطاف عن تأمين الحاجة من هذه المادة فأغلق إلى غير رجعة في المنظور القريب، كما شهد مصنع الكبريت قبل ذلك مصيراً مشابهاً.

وهو ما يؤكّد ما أشار إليه التقرير الذي أُعدّ للتقييم المالي والاقتصادي في الفترة (1985-1988) حيث استخلص أنّ انطلاقة القطاع الصناعي كانت صعبة ومتعثرة استأثرت باستثمارات ضخمة دون أن تُحقق النتائج المرجوّة (مصفاة البترول، مصنع السكر، صناعة النحاس والفولاذ والنسيج) انجرّت عنها أعباء أثقلت كاهل الدّولة تنمّ عن خطر التدخلات المكثفة غير المحضرة للطاقات العمومية في الإنتاج الصناعي كما أنّ تدخلات القطاع الخاص في هذا المجال غير حيوية.

وللوقوف على حجم وتغيير نسبة العمالة في الصناعة التحويلية انظر الجدول التالي كنموذج لمستوى العمالة في هذا القطاع خلال الفترة (1985-1990).

الجدول (4-12) يُوضح حجم العمالة في أهمّ مؤسسات الصناعة التحويلية خلال الفترة (1985-1990).

الصناعات	1985	1986	1987	1888	1989	1990
صناعة التغذية	561	561	811	805	906	405
الصناعة النسيجية والجلدية	36	36	76	35	35	-
الصناعة المعدنية	82	108	369	371	391	308
صناعة مواد البناء	103	113	207	295	271	105
صناعة الورق	31	35	73	65	65	-
صناعة المواد الكيماوية والبلاستيكية	206	250	257	257	291	155
المجموع	**1019**	**1103**	**1793**	**1828**	**1959**	**973**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Situations des industries de transformation et de traction minière, Exercice 1985-1990, p. 7

يتضح من خلال الجدول النقص الكبير في عدد العمّال في الصناعة التحويلية وتذبذبها ممّا يوحي بعدم وجود استراتيجية ناجحة ينجم عنها توسّع في هذه المؤسسات وخلق مؤسسات مجاورة تعمل على المزيد من فرص العمل، وقد سجّلت سنة 1990 أكبر انخفاض لعدد العمّال وهو يرجع من بين جملة العوامل السابقة إلى عدم وجود معلومات عن عدد العمّال في المؤسستين (صناعة الورق أو النسيجية الجلدية) وكذلك إلى تصفية الشركة الموريتانية لصناعة السكر والتي كانت تُساهم وحدها بحوالي 501 عامل.

أمّا بالنسبة للصناعة الحرفية فإنّ مساهمتها في العمالة كانت مرتفعة جداً في فترة الثمانينات حيث كانت تُمثل حوالي (15200) شخصاً وهي تُشكّل بذلك حسب محلّلي الاقتصاد الموريتاني نسبة 4% من مجموع الاستخدام إلاّ أنّ هذه المساهمة شهدت تراجعاً كبيراً بفعل التطوّر الطبيعي للمجتمعات السائرة في طريق التصنيع وانتقالها من الصناعة الحرفية المنزلية إلى فكرة الصناعة الصغيرة والمتوسطة الحديثة.

ولإعطاء المزيد من التوضيح عن حجم العمالة في مجال الصناعة التحويلية والتغيرات الحاصلة في عدد العمّال انظر الجدول التالي :

الجدول (4-13) يُوضح تطوّر حجم العمّال في أهمّ مؤسسات الصناعة التحويلية خلال الفترة (1992-2000).

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الشركة العربية للحديد والصلب (SAFA)	107	106	108	111	122	130	144	148	148
الأطلسية للتصنيع الميكانيكي (COMICA)	/	/	/	/	25	33	38	48	54
الشحن والتفريغ (SAMA)	117	123	125	106	104	100	101	98	91
الأشغال والنقل والصيانة	/	209	206	211	168	223	182	295	325
المجموع	**224**	**438**	**439**	**428**	**419**	**486**	**469**	**589**	**618**

المصدر : من إعداد الطالب بناءً على التقارير السنوية لهذه المؤسسات خلال السنوات (1992-2000).

يتضح من خلال الجدول النقص الكبير لعدد العمّال في هذه المؤسسات حيث سجّل أدنى حدّ له سنة 1992 وذلك يعود من بين جملة من العوامل إلى عدم البدء في بعض المؤسسات كالمؤسسة الأطلسية للتصنيع الميكانيكي (COMICA) والتي لم تبدأ العمل إلاّ سنة 1996 وكذا مؤسسة الأشغال والنقل والصيانة التي لم تبدأ عملها سوى سنة 1993.

وقد سُجّل أكبر عدد للعمّال في هذه المؤسسات مجتمعة سنة 2000 حيث وصل 618 وهو نتاج لتزايد عدد العمّال بشكل تدريجي منذ سنة 1998 وتحتلّ مؤسسة الأشغال والنقل والصيانة النسبة الكبرى من هذه الزيادة وبصورة عامّة ينبغي عند بحث مقدرة الصناعة الصغيرة والمتوسطة على توفير فرص التوظيف للعمّال أن نأخذ في الحسبان فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة أي فرص التوظيف الكلية، وعلى الرّغم ممّا قد يبدو من أنّ الصناعات الكبيرة (الاستخراجية) أقدر على توفير فرص عمالة كلية أكبر من الصناعات التحويلية نتيجة لِما تتمتع به من روابط أمامية وخلفية إلاّ أنّ الدّراسات أثبتت تفوّق منشآت الصناعة التحويلية والحرفية من حيث المقدرة على خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للوحدة من رأس المال المستثمر في المتوسط[1].

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص 43

المطلب الثاني : حصة الصناعة من المبادلات الخارجية.

تلعب التبادلات الخارجية (التجارة الخارجية) دوراً كبيراً في عملية التنمية ونجد أنّ معظم اقتصاديات البلدان النامية تتميّز باقتصاد مشوّه سواء من ناحية الاستيراد أو التصدير، فصادراتها تتركّز على منتوج واحد أو اثنين في الغالب تكون هذه المنتجات عبارة عن منتجات غذائية أو مواد خام كما أنه يتمّ في اتجاه جغرافي واحد أو تتجه هذه المنتجات في الغالب إلى البلدان المستعمرة سابقاً وبالتالي تتحكّم هذه البلدان المستعمرة في اقتصاديات البلدان النامية وتجعلها في حالة تبعية اقتصادية دائمة ومتجدّدة تُعزّز مبدأ التبادل غير المتكافئ الذي يسير في صالح البلدان المتقدّمة، وموريتانيا التي هي من ضمن البلدان النامية وموضوع البحث يُمكن حصر أهمّ صادراتها الصناعية في قطاع الصناعة الاستخراجية (الحديد، النحاس والسمك).

وسنتطرّق لأهمّ هذه الصادرات وتوزيعها الجغرافي في ما يلي :

الفقرة الأولى : مساهمة المعادن في الصادرات الصناعية وتوزيعها الجغرافي.

أولا : الحديد.

لقد دخلت خامات الحديد مجال التصدير في سنة 1963 أي بعد ثلاث سنوات من الاستقلال وصل حجمها (1200000) طن بقيمة إجمالية قدرها (740) مليون أوقية وهو ما مثل نسبة 68% من قيمة الصادرات الموريتانية لتلك السنة.

ومنذ ذلك الوقت أخذت موريتانيا تعتمد شيئاً فشيئاً على صادرات الحديد كمصدر للحصول على عائد من العملة الصعبة لتحويل مشاريعها التنموية والتخفيف من عجز ميزانها التجاري. وأنشأت لهذا الغرض ميناءً في مدينة انواذيبو لتصدير الحديد وربطته بمناطق استغلال مناجم الحديد بواسطة شبكة حديدية يمرّ عليها قطار من أثقل وأطول قطارات العالم، إذ يجرّ 650 عربة حمولة كلّ واحدة منها 75 طن بـــ 20 قاطرة ديزل، وخلال فترة العشر سنوات فقط الموالية لاستغلال المنجم صدّرت الشركة 91 مليون طن من الاحتياط الموريتاني الذي يُقدّر بحوالي 2465 مليون طن وهذا ما يدلّ على الاستنزاف الشديد لهذه المادة الأوّلية من طرف هذه الشركة وهي بالمناسبة شركة أجنبية تمّ تأميمها سنة 1974.

وتدلّ الإحصاءات المتوفرة في هذا الإطار إلى استمرار النموّ في الصادرات المعدنية وصادرات الحديد بشكل خاص حتى سنة 1974 إذ بلغت آنذاك (11666) ألف طن أي ما يُمثل نسبة 99,2% من الحجم الإجمالي للصادرات وصلت قيمتها إلى (585207) مليون أوقية خلال نفس السنة ممثلة بذلك نسبة 73% من القيمة الإجمالية لصادرات البلاد.

وبعد سنة 1974 بدأت صادرات الجديد تتراجع سواء من حيث حجمها أو قيمتها لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 1978 حين لم تتجاوز الكمّية المصدّرة (6466) ألف طن من الحجم الإجمالي للصادرات وبذلك يكون معدّل التراجع في الكمّية المصدّرة من الحديد في الفترة ما بين 1974-1978 بلغ حوالي 11%، ويرجع هذا التراجع في صادرات الحديد خلال نفس الفترة إلى ما يلي :

أ) تأميم السلطات الموريتانية للشركة التي كانت تتولى استغلال هذا المعدن وما لذلك من أثر على المستويين الإداري للشركة وكذا الفني (العاملين)، فعلي المستوى الإداري فإنّ المسؤولين الجدد لا يملكون المعلومات الكافية عن الأسواق الدّولية وليست لهم تجربة بهذا الميدان، أمّا على المستوى الفني فإنّ أغلب هؤلاء العمّال كانوا رعاة وصناع تقليديين ليست لهم أيّ خبرة تُذكر.

ب) تزامنت هذه الفترة مع دخول البلد في حرب مع جارته الصحراء الغربية وهي بالمناسبة تحدّ البلد من الناحية التي يوجد بها هذا المعدن وبالتالي أثّر ذلك على حرّية تنقل القطار لنقل هذا المعدن إذ تعرّض لعدّة مرّات لتفجير طريقه أو عطل في إحدى قاطراته.

إذاً فإنّ هذه الصادرات قد بلغت أدنى قيمة لها سنة 1978 حيث وصلت آنذاك إلى 20,83% من مجموع الصادرات الموريتانية لتبدأ بعد ذلك بالتزايد حتى سنة 1984.

وبصفة عامّة فإنّ صادرات الحديد الموريتاني مهمّة جداً في هيكل الصادرات الموريتانية والجدول التالي يُوضح تطوّر وأهمّية هذه الصادرات من مجمل الصادرات الوطنية خلال فترة الخطط الاقتصادية للتنمية في موريتانيا.

الجدول (4-14) يُوضح تطوّر صادرات الحديد خلال الفترة (1963-1984).

السنة	صادرات الحديد بآلاف الأطنان	نسبة صادرات الحديد إلى مجموع الصادرات
1963	1293	68
1964	4980	94
1965	5963	91
1966	7143	92
1967	7436	89
1968	7694	86
1969	8575	87
1970	9212	85
1971	8601	83
1972	8618	62
1973	10331	66
1974	11666	
1975	8677	
1976	9664	
1977	8423	
1978	6465	
1979	9313	
1980	8725	
1981	8610	
1982	7752	
1983	7385	41,61
1984	9526	48,91

Source : Annuaire Statistique de la Mauritanie, Année 1985, p 16.

كنا قد تعرّضنا لتطوّرات صادرات الحديد وأهمّيتها في الصادرات الوطنية في فترة الخطط التنموية من خلال الجدول (4-14) وكانت قد أظهرت في مجملها الأهمية أو الميزة الكبيرة التي يتمتع بها هذا المعدن في هيكل الصادرات الموريتانية ونؤكّد هنا أنّ هذه الميزة ظلّت هي نفسها في ظلّ برامج الإصلاح الهيكلي وذلك ما سيتضح من خلال الجدول التالي :

الجدول (4-15) يُوضح كمية ونسبة الصادرات الموريتانية من الحديد خلال برنامجي الإصلاح الهيكلي [(1985-1989)-(1989-1991)] بآلاف الأطنان.

السنة	صادرات الحديد	نسبة صادرات الحديد إلى مجموع الصادرات *
1985	11616	40,56
1986	10592	34
1987	9815	33,01
1988	10598	27,83
1989	14029	37,46
1990	18043	51,36
1991	17591	51,42

المصدر : دليل الإحصاء السنوي ومجاميع الحسابات الوطنية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، نواكشوط 1991، ص 59.

* : من إعداد الطالب.

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ كمّية الصادرات الوطنية من الحديد قد شهدت تراجعاً خلال السنوات الأولى من هذا البرنامج إلى أن وصلت 9,815 ألف طن سنة 1987 ثم بدأت بعد ذلك بالتزايد إلى أن وصلت 18043 ألف طن سنة 1990 لتشهد تراجعاً إلى أن وصلت 17591 طن سنة 1991.

أمّا من حيث نسبة هذه الصادرات من الصادرات الوطنية فإنها كذلك شهدت عدّة تذبذبات فقد واصلت الانخفاض خلال السنوات الأربع الأولى إلى أن وصلت 27,83% من مجموع الصادرات الوطنية سنة 1988 ثمّ عاودت التزايد إلى أن وصلت 51,42% سنة 1991. والملاحظ من خلالها عدم تناسب تذبذب الكمّيات المصدّرة مع نسبها إلى الصادرات الوطنية وقد عُزي هذا الارتفاع في نسبة هذه الصادرات إلى 51% سنة 1991 إلى تراجع الصادرات الأخرى، وفي هذا الإطار أيضاً انظر الجدول الموالي الذي يُبيّن تطوّر حجم الصادرات خلال الفترة المذكورة.

نُلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يُظهر التطوّرات الحاصلة في كمّية وقيمة خامات الحديد أنّ هذه الصادرات تسير في إتجاه التناقص من حيث الكمّية المصدّرة وذلك منذ سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 وإن كانت هذه السنة (2000) شهدت تحسّناً بالمقارنة مع السنة السابقة لها حيث انتقلت الكمّية المصدّرة من 11042 ألف طن في سنة 1999 إلى 11069 ألف طن سنة 2000.

أمّا من حيث القيمة النقدية العائدة على البلد من هذه الصادرات فإنها شهدت تذبذباً من حين لآخر، ففي حين ارتفعت سنة 1998 لتصل إلى 39,188 مليون أوقية بدلاً من 31,5854 مليون أوقية إلاّ أنها سرعان ما انخفضت سنة 1999 لتصل إلى 37,43 مليون أوقية.

ثمّ عاودت الارتفاع لتصل إلى 44,420 مليون أوقية ويرجع هذا التحسن الحاصل في سنة 2000 إلى جملة من العوامل الدّولية والمحلية من أهمّها أساساً تعزيز رصيد العملة الوطنية (أكثر من ستة أشهر من الإيرادات).

والملاحظة العامّة التي يُمكن الخروج بها من هذا التحليل للصادرات الوطنية من الحديد والصلب هي أنه لو أُتيحت فرصة أكبر لهذه البلدان في المناورة على مستوى الأسعار لكانت النتائج أكثر إيجابية على مستوى هذه البلدان المصدّرة للمواد الأوّلية الخام إلاّ أنّ الواقع عكس ذلك وذلك ما يُفسّره الاتجاه العام الجغرافي لهذه الصادرات والذي في الغالب كما ذكرنا متجه نحو البلدان المستعمرة سابقاً ممّا يعني لا محالة وجود حالة من التبادل اللامتكافئ والجدول التالي يُشكل نموذجاً للتوزيع النسبي الجغرافي لهذه الصادرات الموريتانية من الحديد.

الجدول (4-18) يُوضح التوزيع النسبي للصادرات الموريتانية من الحديد حسب الأقطار.

الأقطار / السنوات	بلجيكا %	ألمانيا %	انجلترا %	فرنسا %	إيطاليا %	بلدان أخرى %
1981	22,64	5,31	5,82	30,20	20,32	15,68
1982	19,71	3,76	6,05	25,38	25,38	16,59
1983	22,20	5,7	5,65	30,94	30,94	13,48
1984	25,38	5,94	8,48	28,96	28,96	7,91
1985	23,76	6,71	11,37	28,11	28,11	4,51
1986	26,92	7,09	7,41	27,53	27,35	6,34
1987	29,81	2,03	11,63	19,28	19,28	14,90
1988	30,60	1,38	10,99	21,10	21,10	17,17
1989	27,87	0,28	11,01	18,92	18,92	14,01
1990	28,39	2,45	9,73	22,01	22,01	15,40
1991	23,19	5,11	12,51	32,85	32,85	6,63
1992	18,61	3,13	12,12	24,70	24,70	21,88
1993	12,40	5,80	11,20	29,20	27,80	13,60
1994	16,70	7,40	7,20	27,00	27,00	14,70
1995	14,60	7,40	8,80	27,80	29,50	11,90
1996	14,75	10,17	7,65	26,88	28,65	11,90
1997	16,25	6,60	7,06	27,82	30,17	12,10
1998	16,37	7,35	6,07	31,51	31,19	17,51
1999	16,15	8,19	3,50	35,88	26,14	10,14
2000	18,89	7,93	2,44	38,04	20,84	11,86

المصدر : التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) وشركاتها التابعة، (1980-2000)، ودليل الإحصاء السنوي، 2002، ص 12.

يتضح للقارئ عند أوّل نظرة إلى هذا الجدول الذي يُمثل الحصص النسبية من المبيعات الوطنية من الحديد إلى الخارج أنّ مجمل هذه الصادرات متجهة إلى كتلة اقتصادية جغرافية واحدة وهي السوق الأوربية المشتركة وتحتلّ فيها فرنسا نصيب الأسد وهذا ما يؤكّد ما أشرنا إليه سابقاً في هذا المطلب عند تعرّضنا لتغيّر كمّيات الصادرات الوطنية وكذا مردوديتها من أنها متجهة نحو سوق واحدة وعادة ما تكون المستعمر سابقاً ممّا ينجم عنه استمرارية في عملية التبادل غير المتكافئ الموروث عن الحقبة الاستعمارية وملحقاتها وفقدان هذه البلدان لفرص كبرى للمناورة من أجل تحسين قيمة صادراتها. وكما أنّ هذه الدّول ليست وحدها من الدّول الأوربية التي تستورد الحديد الخام الموريتاني إلاّ أنّ ضرورة إيجاد جدول موحّد لهذه النسب اقتضى منا الاقتصار على هذه الدّول بالتفصيل وذلك لاستمراريتها في الاستيراد ممّا سمح لها بأن تُعتبر كأساس بالإضافة إلى مستوى

الحجم الكبير الذي تستورده إذ تراوح في مجموعه ما بين أدنى نسبة له سنة 1992 وهي 78,12% إلى أعلى نسبة له سنة 1985 وهي 95,49%.

ومن أمثلة الدّول الأوربية التي تستورد الحديد الموريتاني بالإضافة إلى الموجودة في الجدول السابق نجد إسبانيا التي بالذات تستورد الحديد الموريتاني بنسبة معتبرة منذ سنة 1993، وهذه النسب إذا أُضيفت إلى النسب السابقة فإنها ستزيد من حصّة السوق الأوربية المشتركة من الصادرات الموريتانية من الحديد الخام والجدول التالي يُوضح هذه النسب :

الجدول (4-19) يُوضح نسبة حصة إسبانيا من الصادرات الموريتانية من الحديد وأثره على حصة أوربا من هذه الصادرات خلال الفترة (1993-2000).

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إسبانيا	8,5	12,1	8,3	6,51	4,26	1,44	4,39	5,7
أوربا *	94,9	97,4	96,4	94,61	92,16	93,93	94,25	93,84

المصدر : التقارير السنوية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM).

* من حساب الطالب بناءً على معلومات الجدول (4-18).

يتضح من خلال هذا الجدول أنّ حصّة السوق الأوربية المشتركة من الصادرات الموريتانية كبيرة جداً إذ تكاد تصل إلى 100% خلال بعض السنوات كسنة 1994 حيث وصلت إلى أعلى نسبة وهي 97,40% من مجموع الصادرات الموريتانية للحديد.

أمّا فيما يخصّ بقية البلدان الأخرى فهي تارة بعض من بلدان آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدّة الأمريكية لكن يطبعها كلّها صغر النسبة وفترات الانقطاع.

وما يلفت الانتباه هنا هو شبه الانعدام التام لوجود صادرات موريتانية من الحديد إلى بقية شقيقاتها من البلدان العربية وهو ما يُظهر بحق الحقيقة المرّة التي تشهدها الروابط التجارية العربية من جهة، وعدم وجود مصانع عربية لها قيمة تُذكر تقوم بصناعة الحديد في الأقطار التي لا تمتلك موارد محلية من هذه المادّة من جهة أخرى.

فبعد البحث والتنقيب اطّلعت على نسبة ضئيلة مصدّرة إلى كلّ من الجزائر وتونس (1994-2000) وبشكل ضئيل جداً ومتقطّع، ففي حين بلغت هذه الصادرات إلى الجزائر نسبة 0,5% سنة 1994 فنراها تنقطع تماماً ممّا يوحي بأنها شبه ظاهرة غير متكرّرة، ولا يختلف

الأمر كثيراً بالنسبة لتونس التي وصلت صادرات الحديد الخام إليها 0,3% سنة 1995، و0,54% سنة 1996، نجد أنها شهدت توقفاً خلال السنتين 1997 و1998 ليبدأ استيرادها بنسب أقلّ خلال السنوات 1999 و2000 حيث بلغ على التوالي 0,3% و0,145% ولكن ما يؤسف له حقيقة في هذا المجال هو أنّ موريتانيا لم تشهد مصانع للقيام بصناعة محلية للحديد حتى سنة 1975 حيث أسّست أوّل مصنع للحديد والصلب (SAFA) وبطاقة إنتاجية لا تتجاوز 5 أطنان وهو لا يكفي لسدّ حاجيات البلاد من الحديد المدوّر والمصفح وكذا الحديد على شكل U وهذا ما يوحي بأنّ ما يُنتج يُصدّر بشكل شبه كامل خاماً لتستورد الحاجيات المصنّعة بتكاليف أكبر.

ثانيا : الصادرات الوطنية الأخرى من المعادن والذهب.

لقد ساهمت خامات معدنية أخرى في مجمل الإنتاج والصادرات الوطنية بنسب متفاوتة وحسب فترات مختلفة ففي حين بدأ استخراج وتصدير مادة النحاس منذ سنة 1971 من هضبة بعرض 280 متر وطول 500 متر وعمق يصل إلى 200 متر تحت سطح الأرض ويُمثل فيها هذا المعدن نسبة 4,98% من كلّ طن يحتوي كلّ كن منه على ما يُقارب 3,6 غرام من الذهب الذي بدأ استخراجه فيما بعد خلال سنة 1992 وذلك بعد 13 سنة من توقف إنتاج النحاس، وكما ساهمت مادة الجبس في سدّ الحاجة الوطنية من هذه المادة وإن كانت لم تدخل في مجال التصدير كمادة الذهب، وللوقوف على مساهمة هذه المواد الخام في الصادرات الوطنية من المعادن أنظر الجدول التالي :

الجدول (4-20) يُوضح صادرات النحاس، الكمية بالطن والقيمة بملايين الأوقيات.

السنة	الكميات المصدرة	نسبتها إلى الصادرات	قيمة الصادرات	نسبتها إلى إجمالي الصادرات
1971	5340,4	0,06	20701	4,12
1972	16771,5	0,19	54906	9,16
1973	21651,4	0,28	83209	12,00
1974	37408,9	0,31	146804	18,2
1975	6320	0,07	248	3,9
1976	6490	0,06	25407	4
1977	9100	0,1	35701	5,7
1978	4800	0,07	193	3,6

المصدر : نزار عبد الله، اقتصاد موريتانيا في الثمانينات، الجامعة العربية، الأمانة العامة، مركز التوثيق والمعلومات، ص 70.

وللوقوف على حجم هذه الصادرات ومكانتها من مجمل الصادرات الوطنية انظر الجدول التالي :

الجدول (4-21) يُبيّن تطوّر الصادرات السمكية خلال الفترة (1980-1995).

السنة	الكميات المصدرة بآلاف الأطنان	نسبتها إلى مجموع الصادرات
1980	77,484	
1981	143,375	
1982	179,870	
1983	311,845	50,86
1984	262,838	50,42
1985	373,682	58,87
1986	388,200	65,57
1987	382,844	66,43
1988	350,505	54,63
1989	343,490	55,44
1990	288,219	45,19
1991	385,083	38,57
1992	383,569	39,50
1993	320,127	37,60
1994	210,730	35,40
1995	210,242	

المصدر : مجموعة مؤلفين موريتانيين، الثقافة والدولة والمجتمع، مرجع سابق، ص 6.

نُلاحظ من خلال الجدول أنه ابتداءً من سنة 1980 شهدت الصادرات السمكية نمواً كبيراً تميّز بعدم الانتظام في معدّلاته وهذا النموّ يُمكن إرجاعه إلى سياسة الصيد الجديدة التي اتبعتها موريتانيا منذ سنة 1979 السالفة الذكر مع ظهور عدد من الشركات الجديدة في مجال الصيد ممّا زاد من الطاقة الإنتاجية والتصديرية لهذا القطاع فزادت الصادرات بنسبة 85,03% سنة 1981 مقارنة بسنة 1980 ومن أهمّ هذه الشركات : الشركة الموريتانية السوفيتية للصيد والشركة الرومانية للصيد وتمتلك هاتان الشركتان أسطولين كبيرين للصيد، وكما نُلاحظ من خلال الجدول التطوّر الإيجابي أيضاً لهذه الصادرات ما بين 1982 و1983 وهو أمر يرجع من بين عدّة أمور إلى ظهور شركة جديدة للصيد سنة 1982 وهي الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد بالإضافة إلى التطبيقات الأولى للقرار الذي يفرض تفريغ سفن الصيد في ميناء انواذيبو ممّا أعطى قدرة جديدة على إمكانية إحصاء هذه الصادرات بصورة دقيقة عكس الحال في السابق حيث كانت السفن تتهرّب وتقوم بعمليات غش في مجال حجم الحمولة.

وعلى العموم واصلت هذه الصادرات نموّها بشكل غير منتظم فتارة يكون التغيّر في الكمّية سالباً وتارة يكون موجباً وهي سمة من سمات صادرات البلدان النامية إلاّ أنّ أكبر نقص شهدته كميات الصادرات بعد سنة 1985 فترة انطلاق تطبيق مشاريع الإصلاح الهيكلي في موريتانيا هو سنة 1994 و1995 وهو أمر يُرجعه المحلّلون الوطنيون إلى عدّة أسباب من أهمّها إضراب السوق الأوربية المشتركة عن استيراد الأسماك الموريتانية خلال هذه الفترة بحجة نقص المرافق الصحية الضرورية لضمان سلامة وصحة السمك الموريتاني وقد اتخذت السلطات الموريتانية لذلك تدابير من أجل منح الثقة في صادراتها السمكية من أهمّها تعيين دكتور في الطب على قطاع الصيد بالإضافة إلى تحسين المرافق الضرورية لمعالجة هذه الأسماك وذلك بتوفير مصادر جديدة للمياه وكذا أدوات اصطناعية تقنية جديدة ملائمة وهو ما كان له الأثر الإيجابي على رفع هذه الصادرات في سنة 1996 حيث وصلت إلى 365,800 ألف طن.

أمّا من حيث نسبة مساهمتها في الصادرات الوطنية فقد ظلّت خلال الفترة 1983 حتى 1989 تزيد على 50% وهو ما يعني ألأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا القطاع الذي ظلّ طوال هذه الفترة هو المصدر الرئيسي لجلب العملات الصعبة للبلد وهذه النسبة الكبيرة لمساهمته في الصادرات ترجع من جهة إلى السياسات الجديدة التي اتُبعت آنذاك وما كان لها من أثر إيجابي على رفع هذه الصادرات، ومن جهة أخرى إلى تدني أسعار مادة الحديد المصدر ألأساسي الآخر للصادرات الموريتانية خلال تلك الفترة وتُعتبر أدنى نسبة مساهمة لهذا القطاع في الصادرات الوطنية هي السنوات 1994 و1995 وذلك راجع للأسباب السابقة الذي أدّت إلى نقص الكميات المصدّرة بالإضافة إلى تراجع قيمة العملة الوطنية بمقابل العملات الدّولية (كالدولار،...).

كان ذلك عن حجم الصادرات السمكية في القطاع الحديث وفيما يلي نتطرق إلى نموذج لتوزيعها الجغرافي.

التوزيع الجغرافي للصادرات السمكية الموريتانية :

يُعتبر الاتجاه العام للصادرات الموريتانية من السمك هي الدّول الأوربية واليابان والاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى عدّة دول أخرى سيقتضي بنا المقام هنا جمعها في خانة دول أخرى والجدول التالي يُوضح ذلك التوزيع والذي سنُقسّمه إلى جدولين وهو تقسيم أملته المعلومات المتوفرة عن هذا التوزيع الجغرافي خلال السنوات المبينة في الجدولين التاليين :

الجدول (4-22) يُبيّن التوزيع الجغرافي للكميات المصدّرة من الأسماك خلال الفترة (1980-1990) بآلاف الأطنان.

الأقطار / السنوات	اليابان	الاتحاد السوفيتي	إيطاليا	إسبانيا	فرنسا	رومانيا	دول أخرى
1980	3234		2989	669		50957	13604
1981	2405		5998	42536		40415	51021
1982	2235		2531	27079		56221	91804
1983	16150	162600	2222	16094		22805	90647
1984	191000	4630900	373500	6264		93500	93520
1985	722000	5409800	484700	22945	9539	20835	190694
1986	340650	54098	33372	59588	2536	38616	115313
1987	167365	139301	52214	44196	8760	38292	88979
1988	95969	122824	46102	69042	10220	69351	151446
1989	154890	103955	27830,7	78332	73600	3915	112253
1990	26804	94506		25355,2	20400	3935	76695,2

المصدر : المجمع الوطني للإحصاء في مجاميع الحسابات الوطنية، 1996، ص 25.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ هذه الصادرات تتوزع على هذه الأقطار بنسب شبه متقاربة وإن كانت الدّول ألأوربية مجتمعة تُشكّل أكبر نسبة تليها اليابان واللافت للنظر هو عدم وجود بند خاص بالبلدان العربية أو أحدها ممّا يعني ضعف نسبة هذه الصادرات إلى هذه البلدان وانقطاعها إن وُجدت أصلاً ممّا حدى بنا إلى جعلها ضمن مجموعة بلدان أخرى وكذا بالنسبة للبلدان النامية وهو ما حدى بنا إلى فصل الجدول التالي عن السابق لنُبيّن فيه حجم الصادرات الموريتانية إلى إفريقيا القارة.

الجدول (4-23) يُبيّن التوزيع الجغرافي للصادرات السمكية خلال الفترة (1990-1995).

الدول / السنوات	اليابان	أوربا	إفريقيا	بلدان أخرى
1990	23504	85460	4294	74961
1991	26804	181250	2760	174269
1992	36381	175850	1106	170232
1993	38113	237160	973	44484
1994	28035	81840	1174	99681
1995	21554	80950	1207	10653

المصدر : تقرير من طرف الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، وزارة الصيد، سنة 1996، ص 6.

يُلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ السوق الأوربية المشتركة تحتلّ الصدارة من حيث حجم وارداتها من الأسماك الموريتانية تليها اليابان بينما ظلّت نسبة الصادرات إلى إفريقيا قليلة جداً بالمقارنة مع بقية البلدان، كما يُلاحظ التراجع الكبير في حجم هذه الصادرات إلى أوربا خلال الفترة (1994-1995) وذلك يعود لأسباب سالفة الذكر من أهمّها احتجاج الدّول الأوربية على الظروف الصحية التي تُحيط تعليب وتعبئة هذه المنتجات.

ولا يسعنا إلاّ أن نُشير في النهاية إلى غياب دور قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا عن المساهمة في الصادرات الصناعية الموريتانية وذلك ناجم في نظرنا عن حداثة هذا القطاع من جهة، وعدم مقدرة منتجاته على منافسة مثيلاتها في الأسواق الدّولية لتبقى الصناعة الاستخراجية بشقيها المعدني والسمكي هي المهيمنة في مجال المساهمة في الصادرات الصناعية الموريتانية.

المطلب الثالث : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

يُمكن القول أنّ مساهمة الصناعة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، بشقيها التقليدي والحديث، ظلّت متواضعة وهو ما يُفسَّر بكون النمو الحاصل في القطاع الحديث لم يكن محرضاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلاد، لأنّ جزءاً ملموساً من القيمة المضافة في القطاع الحديث كانت تُحوّل إلى خارج البلاد، مفرغة بذلك الدورة الاقتصادية الداخلية من أهمّ قواها الإنمائية، ألا وهي الفائض الاقتصادي للتراكم الرأسمالي الثابت في الاقتصاد الوطني، وللوقوف على مدى مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي سوف نتعرّض إليها ضمن النقاط التالية :

أولا : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1973-1985).

للوقوف

الجدول (4-24) يُبيّن المساهمة النسبية للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1973-1984). القيمة بملايين الأوقيات.

السنوات	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية	
	القيمة	النسبة المئوية	القيمة	النسبة المئوية
1973	3058	28	636	5,6
1974	3344	30,7	652	5,38
1975	2109	19,3	719	6,36
1976	2390	21,9	769	8
1977	1894	17,4	862	7,94
1978	1701	15,6	912	8,7
1979	1810	16,64	900	8,26
1980	3505	11,83	997	5,24
1981	4831	11,17	2337	5,4
1982	5342	12,89	2408	5,81
1983	4392	9,73	2685	8,2
1984	5464	12,43	2438	7,82

المصدر : رزق الله هيلان، التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، دراسة قطرية، بغداد 1984، ص 68.

يُمكن أن نستخلص من الجدول السابق ما يلي :

أ) بالنسبة لقطاع الصناعة الاستخراجية يُلاحظ الانخفاض المستمر في قيمة المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي بدءاً من عام 1975 حتى 1979 وذلك بالرغم من المكانة الأساسية التي تأخذها هذه القيمة من مجمل الناتج المحلي، ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدّة عوامل منها أساساً عدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكرية) بالإضافة إلى تعطّل تصدير الخامات المعدنية من حين لآخر الناجمة عن الحرب القائمة آنذاك مع الصحراء الغربية، يُضاف إلى ذلك أزمة صناعة الحديد والفولاذ في الاقتصاد الرأسمالي الغربي وانعكاسها على سعر المادة الخام وعلى الطلب عليها باتجاه الهبوط، إذا ما علمنا أنّ الأسواق الغربية هي المستهلك الرئيسي بل الوحيد تقريباً للخامات الموريتانية ممّا يعني أنّ مساهمة هذا الفرع في الناتج الوطني مرهونة بتقلبات الأسعار وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على اقتصادات البلدان الصناعية الكبرى.

وما إن باشرت الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) استخراج الحديد فإنّ مساهمة الصناعة الاستخراجية تحسّنت بشكل كبير حيث بدأت تتزايد وإن كانت بشكل غير منتظم حيث نجد أنها في تزايدت في 1980، 1981 و1982 فإنها تناقصت سنة 1985 لتبدأ التزايد من جديد سنة 1984 حتى تصل إلى 5464 مليون أوقية.

ونُشير هنا إلى أنه بالرغم من تراجع قيمة المساهمة خلال الفترة (1975-1980) فإنّ نسبة المساهمة كانت أكبر من نسبة المساهمة خلال الفترة الموالية (1980-1984) التي شهدت تزايداً في القيمة لم يُرافقه تزايد في نسبة المساهمة مقارنة بالسنوات السابقة وهو أمر يعود إلى تحسّن مستوى مساهمة قطاعات أخرى كالصيد البحري بفضل السياسة الجديدة التي اتخذت سنة 1979.

ب) الملاحظة الثانية هي أنّ الصناعة التحويلية تُعتبر مساهمتها قيّمة وإن كانت أقلّ من مساهمة الصناعة الاستخراجية إلاّ أنها كانت أفضل من حيث تزايد قيمة المساهمة بشكل عام وإن كانت شهدت تذبذبات، ذلك أنها بدأت تتزايد من سنة 1973 حتى سنة 1978 لتتناقص سنة 1979 ثم تبدأ بالتزايد حتى سنة 1983 ثم شهدت تناقصاً سنة 1984.

أما بالنسبة لنسبة المساهمة فإنها تتماشى بشكل عام مع قيمة المساهمة باستثناء الفترة (1979-1982)، وهو أمر يعود حسب رأينا لنفس الأسباب التي ذكرناها سابقاً عند تحليل نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية.

وبشكل عام فإنّ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الخام خلال مرحلة خطط التنمية الاقتصادية ظلّ دون المستوى المنتظر منه وغير منتظم ممّا يستدعي ضرورة وضع استراتيجية جديدة لتحسين مستوى هذه المساهمة بشكل يُوازي على الأقل ما هو متاح من موارد معدنية يُمكن أن تُشكّل أساساً لقيام تنمية صناعية لو توفّرت الإرادة والظروف الملائمة لقيامها.

ثانيا : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي خلال مرحلة الإصلاح الهيكلي.

إنّ إلقاء نظرة على الجدول (4-25) اللاحق الذي يُوضح تطوّر قيمة الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الاقتصادية تُوضح عدم الانتظام في مساهمة القطاعات الاقتصادية بصورة عامة وقطاع الصناعة بصورة خاصة من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يُوضح ذلك :

الجدول (4-25) يُبيّن تطوّر الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1985-1999).

البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
قطاع التنمية الريفية	10544	11424	12067	12430	12569	11667	12195	12455	13846	14435	16105	15761	16567	17597	19186
- الزراعة	2300	2477	2710	2783	3022	1780	1994	1889	3112	3663	4442	3833	4294	4990	6027
- تربية الماشية	7883	8357	8591	8797	8999	9485	9770	9965	10065	10317	10908	11127	11632	11935	12452
- الصيد التقليدي	361	590	766	850	547	408	432	601	669	455	755	801	641	672	707
الصناعة الاستخراجية	5684	6449	5803	5919	8879	8790	8394	5939	7151	7287	11572	10898	11028	10717	9801
الصناعة التحويلية	6031	6367	6379	6145	5967	5641	5983	6450	6853	6554	6018	6592	5148	5377	6000
- صناعة الصيد	4236	4424	4327	3907	3594	3181	3496	4024	4314	3882	3571	4007	2231	2283	2784
- صناعات أخرى	6189	1839	1948	2125	2253	2336	2362	2426	2539	2672	2447	2585	2916	4094	3216
- صناعة تقليدية	106	104	104	113	120	124	126	126	130	140	135	138	150	146	160
بناء وأشغال عامة	3666	4007	4087	4353	3600	3551	3882	4347	4447	5349	4836	4667	4847	4871	5017
نقل ومواصلات	3237	3036	3158	3287	3474	3572	3840	4131	4193	4340	4493	4962	5886	6339	6692
تجارة، مطاعم، فنادق	6880	6964	6741	7017	7213	7882	8259	8533	8661	9406	9900	10827	12820	13025	13826
خدمات مختلفة	3292	3299	3124	3027	3251	3316	3614	3691	3691	3850	3651	3705	3756	3918	4093
مجموع القطاعات التجارية	39336	41046	41359	42187	44953	44419	46167	45546	48842	51221	56575	57412	60052	61844	64615
قطاعات غير تجارية (خدمات إدارية)	7492	8930	9949	10138	10229	10291	10474	10704	10704	10704	10525	10870	11420	12002	12630
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عوامل الإنتاج	46828	49976	49308	55182	54710	54710	56641	56250	59546	61925	67100	68282	71472	73846	7724
صافي الضرائب غير المباشرة والإعانات	5837	5697	5423	5283	5415	5415	5507	5733	6259	6885	6945	8101	7328	7495	7570
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	52663	55673	56731	60465	60152	60152	62148	61983	65805	68810	74045	76383	78800	81346	84815

Source : Bulletin trimestriel de statistique, mars 2000, p. 38.

يتضح من خلال هذا الجدول عدم انتظام مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وسنقتصر هنا على مساهمة القطاع الصناعي كما يلي :

أ) **مساهمة الصناعة الاستخراجية :**

قد اتّسمت مساهمة هذا الفرع في الناتج الوطني الإجمالي بعدم الانتظام وسجّلت ثباتاً في بعض السنوات كما هو الحال في سنتي 1987 و1988 والتي وصلت إلى 10,2% وكذلك في سنتي 1989 و1990 حيث وصلت إلى 14,7% قبل أن تبدأ بالتراجع في سنة 1992، ثمّ استأنفت التزايد من جديد بدءاً من سنة 1993 لتصل إلى أعلى قيمة لها سنة 1995 مسجلة بعد ذلك انخفاضاً كبيراً سنة 1999 يُرجعه المحللون إلى عوامل دولية كتقلبات أسعار الحديد في الأسواق العالمية.

إلاّ أنه رغم هذا التراجع الكبير في مساهمة هذا الفرع في الناتج الوطني الإجمالي فإننا نجد أنّ الناتج تزايد سنة 1999 مقارنة بالسنوات السابقة وهي إشارة كفيلة بتوضيح التراجع في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ب) **مساهمة الصناعة التحويلية :**

لا تختلف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي عن غيرها من القطاعات في الشكل العام المتعلق بتذبذب هذه المساهمة إلاّ أنّ الملاحظ هو وجود اتجاه عام نحو تراجع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات المبيّنة في الجدول، وفي واقع الأمر فإنه باستثناء سنوات 1988، 1989 و1990 فإنّ هذا التراجع كان عائداً أساساً إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل يفوق كمية إنتاج الصناعة التحويلية، فعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي كان فيه معدّل نمو إنتاج الصناعة التحويلية لا يتجاوز 0,3% في سنة 1987 وصل معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يُقارب 2% في نفس السنة.

أما الارتفاع الطفيف في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي المسجل سنة 1993 فإنه يرجع إلى ارتفاع إنتاج كلّ من صناعات الصيد وصناعات تحويلية أخرى في تلك السنة.

وبشكل عام يُشير الجدول (4-25) إلى أنّ قطاع الصناعات التحويلية في البلاد لا يزال ضعيفا ومحدود الفعالية في التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي رغم ما توليه الدولة من أهمية، كما

أنّ الطلب على منتجاته لازال يُغطى بالواردات الصناعية حيث أنّ منتجاته لا تسدّ حاجة السوق المحلي، كما يعتمد هذا القطاع أيضاً على الخارج في الحصول على مستلزماته الإنتاجية.

المطلب الرابع : عقبات التصنيع في موريتانيا.

ممّا لاشكّ فيه أنّ عقبات التصنيع في موريتانيا هي نفسها عقبات التصنيع التي تعرّضنا لها في مطلب سابق من هذا البحث في إطار حديثنا عن عقبات التصنيع في البلدان النامية باعتبارها جزءاً من هذه المجموعة إلاّ أنّ ذلك لا يمنعنا من التعرّض لأهمّ العقبات التي واجهت وتُواجه السياسات الصناعية في موريتانيا باعتبار أنه على الرغم من اشتراك هذه البلدان النامية في تلك الخصائص إلاّ أنه تبقى لموريتانيا مشاكلها الخاصّة في هذا المجال والمرتبطة بموقعها الجغرافي وتاريخها الاقتصادي وموقعها الحالي في تقسيم العمل المحلي ونمط التصنيع الذي سارت عليه منذ الاستقلال وحتى الآن، وفيما يلي نُقدّم أهمّ هذه العقبات من خلال النقاط التالية :

1) ضيق السوق الداخلية وعدم القدرة على الاعتماد على السوق الدولية :

من المعلوم كما مرّ معنا في نقطة سابقة من هذا البحث أنّ ضيق السوقَ المحلية ترجع من بين عدّة عوامل إلى ضعف متوسط دخل الفرد المواطن أساساً كذا ميل الفرد في البلد النامي إلى شراء السلع الأجنبية المستوردة لما لها من مزايا تشجيعية قادرة على جلب أذواق المجتمعات في البلدان النامية، وهذه العوامل كلّها موجودة في موريتانيا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخول لصالح شريحة ضيّقة من المجتمع لها استهلاك طفيلي موجّه أساساً نحو السلع الكمالية والمعمرة إضافة إلى النقص الكبير في الكثافة السكانية 2,8 مليون نسمة مقارنة بالمساحة الشاسعة للبلاد (1030000كلم^2) ممّا يصعب من إمكانية قيام بنى تحتية أو قاعدة هيكلية قادرة على توفير بعض المستلزمات الأساسية للتسويق الداخلي (النقل والمواصلات) كمتطلبات أساسية للقيام بعمليات النقل والتخزين والدّعاية والإعلان لصالح السلع المحلية.

وفي موريتانيا يشكو نظام التسويق الداخلي من نقائص كثيرة أهمّها الاتصال السريع المنظم ووسائل التخزين والتبريد وكذا ارتفاع تكلفة النقل على الرغم من أنّ القيّمين على وضع الخطط التنموية قد أعطوا الأولوية المطلقة في هذه الخطط لمشاريع القاعدة الهيكلية حيث خصّصت نسبة 34% من مجمل استثمارات الخطة الأولى (1963-1967) في حين خصّصت الخطة الرباعية الثانية (1970-1973) لنفس النشاط نسبة 40% من مجمل الاستثمارات وخصّصت نسبة 38%

من الخطة الثالثة (1976-1980) لصالح القاعدة الهيكلية وكان من بين مشاريع هذه الخطة مشاريع هامّة جداً في القاعدة الهيكلية هي :

- مشروع طريق الأمل : وهو مشروع يهدف لفتح طريق معبّد بطول 1100كلم وعرض ستة أمتار وذلك لربط مختلف الولايات الشرقية بالعاصمة.
- مشروع محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية في مدينة انواذيبو بطاقة قدرها 48 ألف كيلواط وذلك قصد تأمين الطاقة الكهربائية لبعض المشاريع الصناعية الجديدة والمعتمدة في الخطة.
- مشروع إقامة ميناء تجاري في المياه العميقة للعاصمة نواكشوط ليحلّ محلّ مرفأ نواكشوط الذي تمّ تنفيذه على عجل في الخطة الأولى لأنّ هذا المرفأ لم يعد قادراً بعد حصول التوسع النسبي في مبادلات موريتانيا التجارية مع العالم الخارجي على القيام بالمهمّة الاقتصادية التي أُنشئ من أجلها.

إلاّ أنّ هذا الاهتمام الملاحظ بمشاريع القاعدة الهيكلية في الخطط الأولى للتنمية لا يعدوا كونه في أغلبه خططاً على ورق شأنه في ذلك شأن بقية الخطط التنموية في البلدان النامية وذلك ما يتجلى في الخطة الرابعة (1981-1985) حيث خصّصت معظم المشاريع الموجّهة للقاعدة الهيكلية على التركيز على استثمارات التعويض والصلة وذلك من خلال رؤية شاملة لهذه الخطة بضرورة العمل على إنجاز ما تمّ البدء به من مشاريع تنموية خلال الخطط السابقة، ومن ما يؤسف له في هذا المجال هو أنّ العاصمة الاقتصادية (انواذيبو) لا تربطها أيّة طرق ببقية المدن الداخلية وهي تُمثل نسبة 80% من المدن الموريتانية ممّا يعني حرمان هذه المدن من الاستفادة المباشرة من هذه المدينة الاقتصادية (خصوصاً مادة السمك وكذا إنتاج صناعة الحديد والصلب صافا).

2) نقص الروابط الصناعية في مجال الإنتاج :

يفتقر النظام الإنتاجي الصناعي في موريتانيا إلى عدم وجود نظام إنتاجي متكامل يؤمّن تواصل حلقات الإنتاج في سلسلة من الوحدات الصناعية التي تغذي بعضها البعض وهو ما يُفسّر عدم وجود تشابكات أمامية أو خلفية لهذه الصناعات ممّا يحول دون بناء قاعدة صناعية متماسكة تكون لها المقدرة على توفير المستلزمات الضرورية الذاتية لتغذية الصناعة محلياً بدلاً من بقائها مجرّد أداة لتصدير المواد الأساسية للبلدان الصناعية في إطار من التبادل غير المتكافئ وما ينجر عنه من

تحويل عكسي لرؤوس الأموال وهو ما يُفسّر فشل هذه السياسة الصناعية في تحقيق التشابك المعملي الذي تُحققه أو تُتيحه صناعة الحديد والصلب مع قطاع المرافق الأساسية ومع الصناعات الإنتاجية والوسيطة والاستهلاكية لصناعة معدّات الإنتاج والآلات المعمّرة وصناعة التشييد والآلات المعمّرة وصناعة الهياكل المعدنية وغيرها من الصناعات من جهة، وفشلها أيضاً في تحقيق مردود مالي قادر على تمويل مشاريع التنمية الزراعية التي غالباً ما تُموّل عن طريق قروض وهبات خارجية في حين كان من المفترض أن يكون تمويلها عن طريق فائض التنمية الصناعية (صناعة الحديد والصلب).

3) ارتفاع تكاليف تنفيذ التمويل :

رغم وجود بعض العناصر الأساسية اللازمة لإقامة صناعة حديد وصلب متطوّرة تُواجه موريتانيا مجموعة من العوامل التي تعمل باتجاه رفع تكاليف إنشاء هذه الصناعة وتشغيلها ويأتي في مقدّمة هذه العوامل التكاليف الثلاثة التالية :

أ) تكاليف الاعتماد على العمالة الأجنبية في بدايات تشغيل هذه المصانع حيث وصلت في بعض الحالات أجورهم نسبة تزيد على 70% من أجور العمّال بالإضافة إلى تكلفة تدريب العمّال الوطنية والمثال على ذلك هو أنّ شركة الصناعة والمناجم تُنفق سنوياً أكثر من 200 مليون أوقية في تهيئة العمّال.

ب) التكاليف الرأسمالية اللازمة لإنشاء الوحدات الصناعية والمثال على ذلك مشروع إنتاج مكوّرات الحديد الذي تصل تكاليف إنشائه إلى 200 مليون دولار، وكذلك مصنع السكر المقام في مدينة نواكشوط والذي كانت تكلفته الفعلية 25 مليون دولار بدلاً من 7 مليون دولار كما كان متوقعاً ويعني ذلك أنّ التكلفة الفعلية لهذا المصنع قد بلغت 357% من التكلفة المتوقعة[1].

ج) تكاليف تدني الإنتاجية الناجم عن صغر حجم المشروعات المقامة ونقص استخدام طاقة المقام منها بحجم أكبر وذلك لعدّة عوامل منها نقص المدخلات والخبرة الفنية بالنسبة لبعض الصناعات في حين يعود إلى ضيق السوق المحلية وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية بالنسبة للبعض الآخر (بسبب لا تنافسية منتجاته).

---

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا على ضوء التجربة السورية، المرجع السابق، ص 76

بالإضافة إلى تكاليف نقص وسائل ومستلزمات الصيانة ممّا يؤدّي إلى سرعة إهلاك واندثار المنشآت والأجهزة الصناعية.

وتكمن مشكلة هذا الارتفاع في التكلفة في مشكلة أخرى تُوازي هذا الارتفاع في الكلفة وهي مشكلة التمويل والائتمان خصوصاً أنه لا توجد مقوّمات محلية للتمويل وذلك بسبب تدني مستوى المدخرات المحلية.

بالإضافة إلى صغر حجم هذه المشروعات ونحن نعلم أنّ البنوك التجارية والمؤسسات المالية عادة ما تحجم عن تزويد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسّع أو لمواجهة نفقات التشغيل وذلك نظراً لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المشروعات الصغيرة إلى الحدّ الذي تتردّد معه مؤسسات التمويل في الإقدام على تمويل هذه المشروعات.

وفي موريتانيا لا توجد مؤسسات تمويل حكومية أو خاصة متخصّصة في التعامل مع منشآت الأعمال الصغيرة أو المتوسطة. وعلاوة على ذلك فإنّ المنشآت الصناعية الصغيرة لا يُتاح لها عادة الحصول على التمويل اللازم من خلال الأسواق العالمية وذلك نظراً لكونها شركات أشخاص في الغالب وهكذا فإنه يُمكن القول بأنّ منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في موريتانيا تتصف بأنّ مدخلها إلى الائتمان المؤسسي يكون محدوداً فهي لا تستطيع الحصول على القروض الطويلة والمتوسطة اللازمة لها من البنوك والمؤسسات التي تتعامل معها، أمّا بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فلا تحصل عليها هذه المشروعات إلاّ بصعوبة كما أنّ القيود التي تضعها البنوك على إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأجل زيادة رأسمالها العامل غالباً ما تضطر هذه المشروعات إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة مقارنة مع المشروعات الكبيرة أو بيع جزء من أصولها الثابتة للحصول على التمويل وهو أمر بمثابة حلقة مفرغة.

4) مشكلة العمالة المدرّبة واستيعاب التكنولوجيا المستوردة :

تُعاني موريتانيا كغيرها من البلدان النامية من ندرة اليد العاملة الماهرة القادرة على استيعاب التكنولوجيا المستوردة ناهيك عن عدم قدرتها على خلق تكنولوجيا ذاتية مواتية ومواكبة لعملية التنمية الاقتصادية، فعملية التصنيع في موريتانيا تتمّ ضمن منهجية مجزأة ولذا فما زال الاعتماد قائماً بدرجة كبيرة على شراء التقنيات العالمية وإنشاء وحدات الإنتاج بطريقة تسليم المفتاح. وهكذا

فإنّ عملية نقل التكنولوجيا العالمية إلى موريتانيا لا تتعدّى في الواقع نقل المعدّات والمنتجات التكنولوجية دون انتقال الخبرة والمعرفة معها، وعلى هذا فهي عملية تراكم رأسمال مادي دون تراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية على تطوير الإنتاج ويعود هذا النقص في العمالة المدربة بالأساس إلى قلة التعليم الفني والتقني بالإضافة إلى عدم وجود حافز على مثل هذه المعارف في موريتانيا وذلك لعدّة أسباب من أهمّها النظرة الاجتماعية التي ترى في العمل المكتبي المكان المناسب الذي يُضفي أبّهة على صاحبه واحتراماً في الأوساط الاجتماعية، ومن جهة أخرى عدم تشجيع العاملين المجدّين في هذا القطاع سواء بحوافز مادية أو معنوية وكذلك عدم جعل الفرد المناسب في المكان المناسب أي انتشار الإدارة العائلية، ولقد عانت من هذه الوضعية التنمية الصناعية في موريتانيا وخاصة الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة، حيث تضطر هذه المنشآت في الغالب إلى توظيف عمّال غير مهرة والقيام بتدريبهم أثناء العمل وكثيراً ما يترك العامل الوظيفة بمجرّد أن يُتقن العمل ويذهب للالتحاق بالمصانع حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل.

وهكذا فإنّ اضطرار المصانع الصغيرة إلى توظيف عمّال غير مهرة باستمرار وتحمّل أعباء تدريبهم أثناء العمل فضلاً عن عدم بقائهم في أعمالهم، من شأن ذلك أن يؤدّي إلى خفض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت الصناعية الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ مشكلة التقنية في موريتانيا مشكلة مزدوجة، فمن ناحية استعارة التقنية أي نقلها من مواطن أصلها حيث يستخدم الخبراء من البلدان المصنعة مقابل نفقات مالية ضخمة ولكن هؤلاء الخبراء لا يُمكنهم أن يؤدّوا الخدمة على أكمل وجه ما لم يكن في موريتانيا نفسها خبراء مقابلون لهم حتى ولو كانوا دونهم في مدى التخصّص كما أنّ الخبير المنتدب قد لا يكون في معظم الحالات من ذوي الخبرة العالية وإنما يتمّ انتداب فنيّين عادة من الدرجة الثانية بالإضافة إلى ضيق الفترة التي يقضيها هذا الفني في البلد بسبب حرص المستثمرين على تقليل التكاليف المترتبة على استخدام هذا الخبير وهذا يؤدّي بطبيعة الحال إلى عدم حصول العاملين على فترة كافية للإلمام بكلّ الجوانب المهمّة للتقنيات المعقدة، ونتيجة لذلك يجدون أنفسهم (أصحاب المصانع) في حاجة مستمرة لاستجلاب خبرات فنية كلّما حدثت أعطال فنية، ورغم ما يُشاع من سهولة الحصول على تكنولوجيا تصنيع الصلب الحديثة فإنّ الواقع غير ذلك فمن المعلوم أنّ مختلف تكنولوجيا إنتاج وتصنيع الحديد والصلب تملكها البلدان الصناعية الرئيسية التي تحتكر التكنولوجيا

العالمية وتتقاسم أسواق العالم فيما بينها ضمن نطاق من السقوف التي تُحدّدها والتي تضيق حين يكون البلد النامي المحفز الأساسي للطلب على التكنولوجيا وتتسع نسبياً حين تُعاني البلدان الصناعية من أزمات تسويقية لمنتجاتها من أجهزة وهياكل المصانع، أو حتى تخّها التطوّرات التكنولوجية على تحديث وسائلها الإنتاجية فتكون بحاجة إلى تصريف إنتاجها القديم من المعدّات والأجهزة خلال مرحلة الانتقال إلى استخدام تكنولوجيا جديدة[1] وهو ما يعني وجود حدود لمقدار ما يُمكن أن يُستورد من هذه التكنولوجيا من الخارج مع نقص القدرة الفنية الضرورية لإقامة التعديلات اللازمة لهذه التكنولوجيا المستوردة بالشكل الذي يتلاءم مع متطلّبات التنمية المحلية.

كما أنه من المتفق عليه أنّ الإدارة الجيدة تُعوّض نقص الموارد الاقتصادية بفضل استخدامها الأمثل للمواد المتاحة في حين أنّ الإدارة السيئة تُبدّد الموارد الاقتصادية المتاحة بدون جدوى ونعني هنا بالسيئة هو كلّ المظاهر التي لا تخدم التنمية مثل البيروقراطية والروتين وعدم الكفاءة واللامسؤولية والمحسوبية وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية والتباطؤ والتغيّب في العمل وهي عيوب كلّها كانت منتشرة وللأسف في الأوساط الإدارية وإن خفت حدّتها في الوقت الحالي لكنها لم تختفي بالكامل.

5) عدم الترابط بين أهداف التنمية والتطور الصناعي الشامل :

من خلال تتبّع أهمّ السياسات الصناعية في موريتانيا في إطار خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي نجد أنها لا تُعطي تصوّراً واضحاً لمفهوم استراتيجية صناعية مرتبط بأهداف التنمية بقدر ما أنها في حقيقتها سياسات تُحاول التأقلم فقط مع ما تفرضه الأوضاع المرحلية من مشاكل وعقبات وذلك بتركيزها أحياناً على معالجة تسويق الخامات أو عن البحث عن مواد خام جديدة خوفاً من انخفاض عائدات التصدير من خامات الحديد وحيناً آخر على تأمين موارد مالية لتغطية خسائر المصانع، باعتبارها مؤسسات تشغيل للعمّال -بدلاً من أن يُنظر إليها كمنشآت اختصاصية تخضع لقوانين الاقتصاد وتُدار حسب الأصول الإدارية المتطوّرة-.

---

[1] أنور عطية، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987، ص 389

ومن المعلوم أنه إذا حصل عزل بين التصوّر الصناعي الشامل وبين الصناعة المعدنية فإنّ هذه الصناعة تُصبح مجرّد عبء على الاقتصاد الوطني لا تُساهم في التنمية الصناعية وفي تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي بل تكون مجرّد وسيلة لإهلاك المخزون الطبيعي من الموارد الخام ومن موارد الاقتصاد المالية ذلك أنّ المسألة ليست وجود أو عدم وجود صناعة معدنية بقدر ما يُنظر إلى مدى مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تنفي التخلّف وتُمكّن المجتمع من أن يكون جزءاً من عملية الإبداع الحضارية بحيث يختار ما يُلائمه من أساليب ويُنتج ما يحتاج إليه من سلع وهذا ما لا نجده للأسف في موريتانيا.

6) المعوقات الاجتماعية :

لقد وجدت موريتانيا عدّة معوّقات اجتماعية ظلّت إلى فترة قريبة معوّقاً كبيراً في تحقيق التنمية في موريتانيا ويُمكن إجمال أبرزها فيما يلي :

أ) استبعاد المرأة عن العمل غير المنزلي :

لقد ظلّت المرأة الموريتانية إلى وقت قريب (التسعينات) شبه مبعدة عنَ العمل الإداري باستثناء التعليم وإن كان بنسب ضئيلة وهو أمر بلا شكّ ساهم في تعطيل التنمية الاقتصادية والصناعية بشكل كبير باعتبار أنّ المرأة تُشكّل ما يزيد على نصف المجتمع 51% حسب آخر الإحصاءات (1998) وبالتالي فإنّ تعطيلها عن العمل سيكون بمثابة تعطيل لنصف الطاقة البشرية الموجودة في البلد ولكن يجب أن لا نقع في وهم هذا الإشراك في العمل للمرأة الموريتانية في السنوات الحالية ويُخفي علينا حقيقة أنّ هذا الإشراك لازالت نتائجه محدودة فهي بمثابة استجابة لبعض مطالب وشروط صندوق النقد الدّولي وليس إشراكاً نابعاً من تغيّر ووعي اجتماعي بهذه الضرورة التي ما زالت في جدل كبير بين معارض ومؤيّد لها.

ب) تفشي الأمية وسوء التغذية :

فموريتانيا حتى سنة 1984 كانت نسبة الأمية تزيد على الخمسين بالمائة وهو رقم لاشكّ مخيف في ظلّ عصور العلم والتقدّم التكنولوجي وهذا ما يعني أنه على امتداد فترة الخطط التنموية الاقتصادية قد ظلّت نسبة تزيد على الخمسين بالمائة من عدد السكان أميّة ونحن نعلم أنّ الأميّ

محدود إن لم يكن عديم الإنتاجية لاسيما في المجال الصناعي وهو ما أدّى فعلاً إلى تعطيل هذه التنمية الصناعية.

إلاّ أنه ومنذ 1985 أطلقت الحكومة شعار محو الأمية وأنفقت مبالغ معتبرة في سبيل ذلك لكنه حقيقة وإن كان أسهم في تعليم بعض الجماعات فإنه لم ينجح كما أُريد له بل يرى بعض المحلّلين أنه كان من الأجدر أن تُنفق تلك الأموال في توفير التمدرس للجميع وفتح المدارس والمعاهد الفنية التي تخدم الصناعة والتنمية بشكل مباشر[1].

[1] سيدي محمود ولد سيدي محمد، التنمية الاقتصادية في موريتانيا على ضوء التجربة السورية، المرجع السابق، ص 251 "بتصرف"

الخاتمة :

I- النتائج :

يُمكن أن نخلص من هذا البحث، والذي تدور إشكاليته حول تحديد مسار التنمية الصناعية في موريتانيا وأهمّ النتائج والعقبات التي واكبت هذا المسار خلال مراحل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرامج الإصلاح الهيكلي، إلى ما يلي :

فقد تطرّقنا في البداية في الجانب النظري إلى عرض لبعض قضايا التنمية والتصنيع في البلدان النامية باعتبار موريتانيا جزءاً من هذه المجموعة، فتطرّقنا إلى تعريف التنمية الاقتصادية وتتبّعناها في ثوبها التقليدي والحديث مع محاولة حصر لأهمّ مقوّماتها بالإضافة إلى أهمّ استراتيجيات التنمية الاقتصادية وخلصنا إلى أنه رغم أنّ التنمية الاقتصادية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، فإنه لا يوجد تعريف جامع لهذا المفهوم وذلك بفعل تعدّد الحاجات المواكبة للتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا أدلّ من ذلك أنه في حين كانت التنمية الاقتصادية وعلى مدى الستينات والسبعينات من القرن الماضي تعني مدى قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي تتراوح بين 5% و7% فإنّ هذا المفهوم اتّسع وتشعّب بفعل التطوّرات السالفة الذكر ليُصبح في ما بعد عبارة عن عملية يحدث من خلالها تغيّر شامل لصالح الطبقة الفقيرة مع تحسين في نوعية الحياة يُواكبه تغيّر هيكلي في الإنتاج.

ولاشكّ أنّ هذا التعدّد في مفاهيم التنمية الاقتصادية شعّب هو الآخر وصعّب مهمّة حصر المقوّمات الأساسية لها إلاّ أنّ ذلك لم يمنعنا من بلورة بعض العناصر وجدنا أنها تُشكّل في مجملها خصائص عامة ومشتركة لمتطلّبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتخلصّ بشكل عام في إيجاد السبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات والأساليب والإنتاجية والإدارية والتقنية المتّبعة فيها وتصحيحها بما يتلاءم مع هذا الهدف.

ولاحظنا أنّ هذه السياسات والأساليب التي وردت في الفكر الاقتصادي حول التنمية الاقتصادية وطُبّقت في بلدان العالم المتقدّم والنامي تشترك في أنّ هناك حداً أدنى من الاستثمار ضروري للسير في طريق النموّ إلاّ أنّ الخلاف يتمحور أساساً لدى واضعي السياسات الإنمائية، في

البحث عن كيفية أو نمط استخدام هذا الحجم من الاستثمار، والبحث عن كيفية أو نمط استخدام هذا الحجم من الاستثمار، والبحث عن السياسة الاستثمارية المثلى هو بلا شكّ بحث عن السياسات الكفأة التي تؤدّي أكبر فعالية ممكنة لهذا الحجم من الاستثمار، ويدور في هذا الصدد الخلاف بين استراتيجيتين للتنمية الاقتصادية هما استراتيجية التنمية المتوازنة واستراتيجية التنمية غير المتوازنة.

وقد وجدنا من خلال استعراض هاتين الاستراتيجيتين أنه من الصعب القبول بأيّ منها على أنها الاستراتيجية القابلة للتطبيق في البلاد النامية، وذلك بسبب وجاهة رأي كلّ من مؤيّديها ومنتقديها، ذلك أنه في حين يرى مؤيّدو استراتيجية التنمية المتوازنة أنه من أجل كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها البلدان النامية يجب أن تكون برامج التنمية ضخمة ومتلاحقة وأن تتّسم بالدفعة الكبيرة أي توظيف رؤوس الأموال في وقت واحد وفي عدد كبير من ميادين الصناعة في البلد النامي، فإنّ منتقديها يرون أنّ استراتيجية التنمية غير المتوازنة هي الأنسب لظروف البلدان النامية نظراً لعدّة اعتبارات منها نقص رؤوس الأموال الضرورية للقيام بمثل هذه الدفعة القوية لكسر الحلقة المفرغة مع عدم توضيح كيفية كسر هذه الحلقة إلى غير ذلك من الانتقادات. وقد بنى مؤيّدو استراتيجية النمو غير المتوازن أفكارهم على تلك الانتقادات قائلين أنه من منطلق كون الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة تُعتبر فوق طاقة البلد النامي فإنه على البلد السائر في طريق النمو القيام بالدفعة الكبيرة في عدد معيّن من الصناعات والقطاعات الاستراتيجية معزّزين رأيهم بالقول أنّ تاريخ التنمية في الدول المتقدّمة يُبيّن أنّ طريقها في التنمية لم يكن طريق التنمية المتوازية في جميع القطاعات وإنما بدأت ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتدّ أثرها من صناعة إلى أخرى.

وفي إطار البحث عن الأنشطة الرئيسية هذه برزت نظريتان هما نظرية أقطاب التنمية ونظرية الصناعات المصنعة، وقد وجدنا أنه في حين يرى المؤسّس الحقيقي لنظرية أقطاب النموّ فرانسوا بيرو أنّ التنمية لا تحدث في مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معيّنة وأقطاب تنموية بدرجات متفاوتة لتنتشر فيما بعد تأثيراتها في الجبهات المجاورة فإنّ نظرية الصناعة المصنّعة ترى أنّ نظرية أقطاب النموّ التي تكلّم عنها فرانسوا بيرو لا يُمكن أن تقوم بدورها المحرّض لعملية التنمية الاقتصادية إلاّ إذا كانت نواتها صناعة ثقيلة لأنّ الصناعة الثقيلة هي التي تستطيع أن تُكوِّن حولها

شبكة من الترابطات الخلفية والأمامية القادرة على إزالة حالة التبعثر التي تُعتبر من أهمّ خصائص الاقتصاد النامي.

وفي نفس الإطار أيضاً تعرّضنا لأهمّ قضايا التصنيع في البلدان النامية بدءاً بمفهوم التصنيع ومقوّمات نجاحه وانتهاءً بأهمّ النتائج والعقبات التي تُواكب عادة مساره في البلدان النامية مع التعرّض لبعض الاستراتيجيات التصنيعية التي كانت مدخلاً وطريقاً لتصنيع البلدان الصناعية ووصفة توصف من طرف المنظمات الدولية والإقليمية للبلدان النامية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بها وخلصنا منه إلى ما يلي :

إنّ التصنيع ليس إلاّ عملية للتطوير الاقتصادي للبلد تعبّؤ فيه حصة متزايدة من الموارد القومية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه وتجهيز هذه الفروع بتكنيك حديث وتكنولوجيا معاصرة يتميّز قطاع الصناعة التحويلية فيه بديناميكية فعالة لإنتاج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك.

وأنه لتحقيق أيّ نمط من أنماط التصنيع لابدّ من التعرّف على الظروف الموضوعية والذاتية الاقتصادية والاجتماعية للبلد المعني لتبني سياسات التصنيع الملائمة.

وأوردنا في هذا الصدد خيار التصنيع على أساسين :

أولا : استراتيجية التصنيع من حيث الحجم (صناعة ثقيلة أو خفيفة) واوضّحنا أنّ لكلّ من الخيارين جوانبه الإيجابية والسلبية، ذلك أنه في حين مثّلت الصناعة الخفيفة نمط التصنيع في البلاد الرأسمالية في بداية مراحل تصنيعها عن طريق الاعتماد على قوى السوق أو ظروف الطلب أي أنّ أيّ صناعة لا تقوم إلاّ إذا كان هناك سوق كافي لها فإنّ الصناعة الثقيلة سادت في ما يُسمّى بالبلدان الاشتراكية معلّلين ذلك بالقول أنهم لو بدؤا بالصناعات الخفيفة فإنهم سيظلون وراء ركب التقدّم الاقتصادي.

ثانيا : استراتيجية التصنيع على أساس الهدف من التصنيع (صناعة بدائل الواردات أو الصناعة لأجل التصدير) وأوضحنا هنا أيضاً أنه في حين ساد مفهوم صناعة بدائل الواردات منذ الخمسينات وأوائل الستينات مشكّلاً توفيقاً بين رغبة المجتمعات النامية في التنمية الصناعية وبين سيادة النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية الذي وجد أنه ليس من بأس في أن تقوم بعض الصناعات التي تُنتج السلع الاستهلاكية النهائية في تلك المجتمعات طالما أنها مجبرة على استيراد السلع الإنتاجية

والمعدّات الرأسمالية والوسيطة من الدول الرأسمالية، وكان سلاحها في إنشاء مثل هذه الصناعات هو مبدأ حماية الصناعات الوليدة والقاصرة، إلاّ أنه بتطبيق مبدأ التجارة الحرّة والعولمة لم يعد هذا السلاح مقبولاً مما يعني تدنى فرص نجاح هذه الاستراتيجية في خلق بديل عن الاستيراد في ظلّ غزو السلع الأخرى الأكثر جودة فإنّ استراتيجية التصنيع لأجل التصدير كانت موجهة إلى الخارج أي أنها متوقفة على الطلب الخارجي ونادى بها أساساً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أساس أنه النمط الذي يتسنّى للبلدان النامية من خلاله التغلّب على مشاكل العجز في موازين المدفوعات ودعم قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية والحصول على التقانة الحديثة وتلاقي دعم أو عدم ممانعة على الأقلّ من البلدان المتقدّمة من أجل أن تتخصّص هذه البلدان في بعض الصناعات التي ترغب البلدان المتقدمة في التخلّي عنها كالصناعة التي تحتاج إلى عمالة كثيفة أو الملوّثة للبيئة أو المستهلكة لقدر كبير من الطاقة. ورغم بعض المزايا لهذه الاستراتيجية كالتشجيع على استغلال مبدأ الميزة النسبية والتشجيع على رفع الكفاءة وغيرها من المزايا فإنها تبقى غير مؤهلة لتحقيق التنمية في هذه البلدان وأنها تُعيد إدماج هذه البلدان في شبكة العلاقات الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي في ظلّ أوضاع غير متكافئة تجعل البلدان النامية موضوعاً لعمليات نهب مستمرة.

أما فيما يتعلق بأهمّ النتائج والعقبات التي تُواكب مسار التصنيع في البلدان النامية فقد وجدنا أنّ التصنيع يلعب دوراً هاماً في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار وتعجيل التنمية الاقتصادية كما يؤدّي إلى خلق فرص العمل المنتج ودعم العلاقة بين المكافأة الإنتاجية حيث أنّ تدعيم العلاقة بين الدخل القومي والإنتاج الفعلي المعتمدة على المقوّمات الذاتية لابدّ أن تنعكس على الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع إلاّ أننا وجدنا أنّ التصنيع في البلدان النامية لم يُكتب له النجاح في تحقيق كلّ هذه الأهداف في أحسن حالاته في حين كان عبئاً ثقيلاً على بلدان أخرى وذلك بفعل عدّة عقبات من أهمّها عدم ملاءمة الظروف الدولية لقيام التصنيع في هذه البلدان سواء من حيث النهب الذي تعرّضت له موارد هذه البلدان في الحقبة الاستعمارية المباشرة أو عن طريق التبادل غير المتكافئ الذي ظلّت هذه البلدان ترزح تحت وطأته حيث فرض عليها أن تبقى مجرّد مصدر للمواد الأولية للبلدان الصناعية ناهيك عن العوامل الداخلية التي تُعاني منها هذه البلدان كالجهل وما ينجرّ عنه من مساوئ كسوء التسيير والحروب الداخلية والصراعات الإقليمية وغيرها من العوامل التي شغلت ولازالت تشغل هذه البلدان وستظلّ تشغلها عن أهدافها في تحقيق تنمية صناعية واقتصادية ما لم تُغيّر من نفسها من الداخل قبل إلقاء أسباب الفشل على الخارج.

وفي المجال التطبيقي تناولنا بالعرض والتحليل مسار التنمية الصناعية في موريتانيا وأهمّ النتائج والعقبات التي واكبت هذا المسار وذلك من خلال التعرّض لمدخل عام عن التنمية الصناعية أولاً ثمّ الاستراتيجية الصناعية في ظلّ خطط التنمية الاقتصادية وبرامج الإصلاح الهيكلي ثانياً، وخلصنا من خلالهما إلى النتائج التالية والتي تُمثل في الحقيقة اختياراً للفرضيات التي قمنا بطرحها في مقدّمة هذا البحث :

1- لقد كانت أهمّ الأولويات التي شغلت بال المخطّطين للتنمية الاقتصادية في موريتانيا هي تثبيت مشروع السيادة الوطنية والبحث عن مصادر مالية لتمويل الأهداف المسطّرة في هذه البرامج التنموية، وذلك بالتركيز على استخراج الموارد المنجمية والسمكية وتصديرها.

2- لم تشهد موريتانيا مفهوم الصناعة الحديثة (الآلية) إلاّ بعد حصولها على الاستقلال وبداية استخراج الحديد سنة 1963 والنحاس سنة 1971، ذلك أنه حتى منتصف الستينات كانت الصناعة الحرفية وصيد السمك يُشكّلان نحو 3% من الناتج الوطني آنذاك، والمصالح العامة مع الصناعات التحويلية جميعاً تُشكّل 0,6% مما يعني أنّ الاقتصاد الموريتاني آنذاك تقليدياً.

3- لم تُطبّق موريتانيا استراتيجية صناعية من خلال المواثيق وإنما يُستنتج من مسارها الصناعي أنها كانت تتبنى استراتيجية صناعة بدائل الواردات وتنمية الصادرات بشكل عشوائي، في إطار استراتيجية التنمية غير المتوازنة وذلك بإقامة أو محاولة إقامة عدّة مصانع كمصنع السكر ومصنع تكرير النفط ومصنع للنحاس وغيرها من المشاريع التي وإن لم يُكتب لها النجاح في مهدها كمشروع لصناعة النحاس فإنها تتوقف بين الفينة والأخرى كما هو حال مشروع السكر.

وإنّ سياسة التصنيع المرتكزة على نتائج بدائل الواردات وإن كانت ولا تزال أكثر جاذبية لموريتانيا وغيرها من الدول النامية نظراً لارتباطها بأهداف الاكتفاء الذاتي وتوفير النقد الأجنبي من ناحية وتجنّب مشاكل عدم التأكد فيما يتعلق بخلق وتطوير الأسواق من ناحية أخرى، لم تُحقق نجاحاً يُذكر في هذه المجالات بل إنّ واقع التصنيع في موريتانيا قد يشهد بعكس ذلك تماماً، فإذا كانت هذه السياسة قد أدّت إلى اختفاء بعض السلع من قائمة الواردات إلاّ أنها قد أدّت من ناحية أخرى إلى إيجاد الطلب على مجوعة أخرى من الواردات الجديدة لاستخدامها كمواد ومستلزمات إنتاج داخلة في المشروعات الجديدة فضلاً عن تعميق العادات والتقاليد الاستهلاكية التي لا تتفق

ومرحلة التطور القائمة بالإضافة إلى ما سيؤدّي إليه ذلك من ارتفاع سريع في تكاليف التنمية وتحميل المجتمع أعباء وتضحيات باهضة في مراحل لاحقة.

4- إنّ نتائج التنمية الصناعية لا تعكس الأولوية التي حظي بها هذا القطاع من حيث الموارد المخصصة له من المشاريع الاستثمارية وخصوصاً أثناء مرحلة خطط التنمية الاقتصادية ذلك أنه لم يستطع أن يحدث التحوّل التكنولوجي القادر على تحوّل في علاقات الإنتاج وتعبئة الموارد بالشكل الذي يؤدّي إلى تنويع وتنشيط الاقتصاد بشكل عام من خلال تنشيط مختلف قطاعاته، وشكّل بدلاً من ذلك وحدات صناعية استخراجية متقدمة على الاقتصاد الوطني التقليدي ظلت ولفترة طويلة حتى تأميم الشركة القائمة بعملية الاستخراج (ميفرما 1974) عبارة عن دولة داخل دولة ذلك أنّ فلز الحديد المستخرج من باطن الأرض وغيره من المعادن كان يعبر البلاد من جهة إلى الخارج دون أن تكون له انعكاسات ملموسة على التنمية الاقتصادية ولاسيما التنمية الصناعية في البلاد فلم تنشأ أية صناعة حقيقية بتحريض من الإنتاج المعدني المستمر وبقيت الفائدة الوحيدة التي كانت تجنيها موريتانيا من وجود هذا الخام هو حصيلة الرسوم المالية التي تؤدّيها الشريكة لخزينة الدولة كعائدات مقابل الامتياز الذي تتمتع به شركة ميفرما، ومن جهة أخرى فإنّ اليد العاملة المستخدمة في الإنتاج ذاتها، ظلت وحتى تأميم الشركة مستوردة من الخارج وخصوصاً قياديها وكوادرها الفنية المؤهلة ومحصورة عملياً بين أيدي الأوربيين وإن كان هؤلاء يُقيمون جغرافياً على الأرض الموريتانية إلاّ أنهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كانوا خارج البلاد مرتبطين بأوطانهم الأصلية ثقافة واقتصاداً، وبتولي شركة (اسنيم) الإنتاج والتصدير وإنشاء المؤسسة العربية لصناعة الحديد والصلب (SAFA) فإنّ موريتانيا بدأت تستفيد بشكل مباشر من صناعاتها إلاّ أنّ هذه الاستفادة ظلت محدودة وعاجزة عن القيام بالدور الذي كان من المفروض أن تقوم به، وظلت الاستفادة الحقيقية منها مقتصرة على تخفيف حدّة البطالة عن طريق خلق بعض مناصب الشغل وكذا المساهمة في الناتج الوطني الخام وخلق عائدات مالية عن طريق تصدير منتجاتها في شكل خام إلى الدول الصناعية، وساعدت بالتالي على خلق ازدواجية اقتصادية واجتماعية واستتراف الموارد الطبيعية وتزايد التبعية الاقتصادية والتكنولوجية للعالم الخارجي مما أعاق حقاً عملية التصنيع ذاتها.

5- من خلال استعراض مصادر التنمية الصناعية في موريتانيا يُمكن أن نخلص إلى أنّ موريتانيا لا تُعاني من نقص الموارد الطبيعية بقدر ما تُعاني من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على

بلورة وتجسيد المشاريع المبرمجة التي طالما ظلّت حبراً على ورق، إما بسبب عدم واقعيتها الناجمة عن الارتجالية في القرارات أو بسبب عدم مواصلة الخطط المقامة لأنّ كلّ حكومة انقلابية في السابق كانت تُلغي خطط سابقتها لكي تُبرهن على أنها ليست امتداداً لتلك الحقبة السابقة و لم يتحسن الوضع كثيراً في ظلّ الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد منذ الانفتاح الديمقراطي وتبني برامج الإصلاح الهيكلي اللهم باستثناء الزيادة في الكادر البشري والتي لم تصل بعد إلى مرحلة سدّ الحاجة الماسة لها، ولأنّ التاريخ يذكر لنا أمماً استطاعت أن تُحقق تنمية صناعية واقتصادية كبيرة دون أن تكون لها موارد طبيعية تُذكر كاليابان التي حققت تنميتها بالاعتماد على الموارد البشرية بشكل أساسي في حين نجد أمماً أخرى رغم ما تملكه من موارد طبيعية إلاّ أنها لازالت تُعدّ في ركب البلدان النامية كالأمة العربية (دول الخليج).

كما نُلاحظ أيضاً في هذا الصدد أنّ موريتانيا كغيرها من البلدان النامية لا تُعاني من نقص الموارد الطبيعية بقدر ما تُعاني من جهل ما بحوزتها من هذه الموارد ولنماذج عديدة ولا أدلّ عليها من اكتشاف النفط والغاز والذهب بكميات معتبرة ومؤكدة في موريتانيا خلال هذه السنة (2002) وهي موارد ظلّت تستوردها حتى الساعة.

6- إنّ المنشآت القائمة في الصناعة التحويلية في موريتانيا ورغم أنها مازالت حديثة العهد بالتصنيع إلاّ أنها لم تعمل حتى الآن على استغلال المواد الأولية المحلية، إذ أنّ موادها المستخدمة في عملية الإنتاج في أغلبها مواد مستوردة من الدول الأجنبية بالرغم من توفرها محلياً الشيء الذي عمل على اتّساع الهوة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص بين الزراعة والصناعة بالإضافة إلى انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة التحويلية المحلية.

7- تعرّضت التنمية الصناعية في موريتانيا لعدّة عقبات أجملناها في نقاط وكان من أبرزها ضيق السوق الداخلية وعدم القدرة على الاعتماد على السوق الدولية بالإضافة إلى نقص الروابط الصناعية في مجال الإنتاج وارتفاع تكاليف التنفيذ ونقص التمويل وعدم وضوح الأهداف وغيرها من العوامل التي نستخلص منها أنّ التنمية الصناعية لا تتمّ في فراغ ولا تستهدف لذاتها بل أنها تُعتبر أحد عناصر التنمية ومن ثمّ فإنّ الضغوط التي تتعرّض لها عمليات التنمية لا تلبث أن تنعكس بكلّ أبعادها على طبيعة ومسار عملية التصنيع وعليه فإنّ الاستراتيجية العامة للتنمية المستوحاة في موريتانيا وغيرها من الدول النامية سواء كانت استراتيجية التنمية المتوازنة أو التنمية غير المتوازنة لاشكّ تترك بصماتها على حجم واتجاهات التنمية الصناعية، الأمر الذي يجعل من الضروري

البحث عن استراتيجية للتصنيع ملائمة لظروف وضغوط عملية التنمية في موريتانيا واستراتيجيتها العامة ذلك أنه إذا كان القول عندنا أنّ التنمية الصناعية لا يُمكن تحقيقها بنجاح في غياب الاستراتيجية الواضحة والمحدّدة لها والتي تُوضّح الإطار العام والخطوط والأهداف العريضة للنمو الصناعي إلاّ أنّ ذلك لا يعني ضماناً حقيقاً لنجاح عملية التصنيع التي تستلزم بالإضافة إلى ذلك ضرورة التنسيق والتكامل بين استراتيجية التصنيع والاستراتيجية العامة للتنمية والتي تُوضّح الإطار العام والأهداف العريضة للتنمية ذاتها من ناحية وتقدّم الأساس العلمي لعملية التكامل والتنسيق بين خطوط وبرامج التصنيع والتنمية من ناحية أخرى وما لم يتحقق ذلك تُصبح عملية التصنيع عملية رص أو حشد مجموعة من الاستثمارات الصناعية التي تفتقد فيما بينها أو فيما بينها وبين الاستثمارات في القطاعات الأخرى المتضمنة في الخطة القومية إلى مقومات التكامل والتنسيق والترابط، الأمر الذي يُهدّد عمليات التنمية الصناعية وبل عملية التنمية الاقتصادية نفسها بالتعثر والاختناق وأخيراً التوقف والفشل.

II- التوصيات :

نظراً للمعطيات السابقة فإننا نقترح ما يلي :

1- لكي تُصبح عملية التنمية الصناعية في موريتانيا عملية تاريخية مجدية اقتصادياً واجتماعياً فإنها لابدّ أن تتمّ من خلال جدلية النمو الاجتماعي بشكل متشابك مع هذا النمو بمفهومه الشامل منطلقة من الواقع والمعطيات الوطنية ومتجذرة في التراث الحضاري للمجتمع وتستمد قدرتها على الاستمرار من ارتباط ذلك بالجماهير، وهنا لابدّ من التعاون بين الصناعة الحديثة والتقليدية وإيجاد درجات مختلفة من تقسيم العمل بينهما.

2- تطوير القاعدة الحرفية عن طريق الربط الديناميكي بالقطاع الصناعي الحديث بواسطة أعلى درجات تقسيم العمل بينهما لأنّ القاعدة الحرفية واسعة في موريتانيا وهي التي تؤمّن لغالبية السكان السلع المعمرة من مساكن وأثاث ومفروشات...إلخ. فالاقتصاد الموريتاني هو اقتصاد اكتفاء ذاتي وإن راح يتجه إلى الاقتصاد السوقي بوتيرة عالية.

3- العمل من أجل جعل الخامات المتوفرة محلياً قاعدة أو نواة للتصنيع عن طريق تصنيعها محلياً ولو اقتضت الضرورة بخلق مؤسسات شراكة عربية على غرار مؤسسة صافا وكذا الاستفادة من خبرات بعض الدول العربية في مجال الصناعة الثقيلة كالجزائر ومصر.

4- العمل على توفير شبكة واسعة منتظمة من وسائل النقل وطرق المواصلات بأنواعها المختلفة كالسكك الحديدية والبواخر وسيارات النقل وغيرها لكي تُحقق المزايا التالية :

أ) سهولة تنقل عناصر الإنتاج ومن ثمّ إمكانية إقامة مناطق صناعية.

ب) إمكانية تطبيق فكرة التقسيم الإقليمي للعمل.

ج) التخصص في الإنتاج بنوعية (زراعي وصناعي) وإمكان تسويق المنتجات في جميع أنحاء العالم.

د) تخفيض تكاليف الإنتاج.

هـ) تسهيل مهمة البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية وإمكانية استغلالها.

5- القيام بدراسة مسحية شاملة لتحديد الموارد الطبيعية القابلة للتحويل ورفع قائمة بالمشاريع القابلة للإنجاز مع تحديد الأولويات مع العمل على ترشيد سياسات التصدير لتشجيع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة على ولوج هذا الباب.

6- العمل على سنّ قانون استثمار فاعل يُمكّن المستثمرين (القطاع العام والخاص) من القيام بواجباتهم كاملة نحو :

أ) وضع سياسات واضحة للاستفادة من القروض السلعية.

ب) توفير مدخلات الإنتاج للصناعة.

ج) منح وزارة الصناعة والمعادن صلاحيات الجودة.

د) تشجيع قيام مراكز للبحوث لتقييم مسار التنمية وطرح الآفاق المستقبلية لإمكانيات البلد في خلق مشاريع صناعية جديدة أو إعادة تشغيل ما هو متوقف.

7- ضرورة ربط استراتيجية التصنيع بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، بالشكل الذي يُساعد على تأكيد الطبيعة التكاملية لعملية التنمية ذاتها.

8- بما أنّ التنمية ليست هدفاً في حدّ ذاته وإنما هي في الواقع وسيلة لتحقيق أهداف أخرى بغية تخليص الدول النامية من أعراض التخلف فإنّ عملية التخليص هذه وخاصة في موريتانيا تقتضي نجاح الاقتصاد القومي من التغلب على ما يعترض سبيل التنمية الاقتصادية والصناعية من عقبات وذلك بالعمل على وضع التدابير التالية :

أ) وضع سياسات الحوافز المناسبة لتشجيع إقامة منشآت الصيانة والتدريب والاستشارة والبحث والتطوير وغيرها من مؤسسات التطور التكنولوجي الشامل المساندة لعملية التصنيع.

ب) دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة والتعرّف على واقع الطاقات الإنتاجية العاطلة واقتراح الحلول الفنية والتسويقية لتشغيل هذه الطاقات.

ج) العمل على التنسيق بين الصناعات القائمة بهدف تدعيم الروابط الصناعية المتكاملة منها وتقوية مركز التفاوض في الشراء والتسويق للمشابهة منها.

د) دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المشترك فيها وتوجيه سياسات التحفيز لإقامة تلك الصناعات المدعمة للروابط الصناعية ولتكامل فروع الصناعة الاستخراجية والتحويلية.

هـ) توفير المعلومات وتطوير أنظمتها لخدمة أغراض الاستثمارات الصناعية ودراسة الجدوى.

و) دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة والتعرّف على واقع الطاقات الإنتاجية العاطلة واقتراح الحلول الفنية والتسويقية لتشغيل هذه الطاقات.

ز) العمل على إحداث تنمية جماعية أو ثقافية شاملة لخلق الإنسان الموريتاني القادر على إدراك منجزات العلم والتكنولوجيا واستيعابها والتعامل معها.

ونظراً لأهمية التنمية الصناعية كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وخاصة في موريتانيا التي مازالت في طورها الابتدائي في مجال خلق تنمية صناعية قادرة على تحفيز الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية بالشكل المطلوب وما يتطلبه ذلك من تجنيد لكلّ الطاقات والموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو البشرية المعطلة أو المغيّبة عن مسرح التنمية حتى الآن بفعل عدة عوامل من أهمها عدم وضوح الأهداف وكذا انعدام الإرادة والتصميم على إنجاز تلك الأهداف، فإنّ هذا الموضوع بشكله العام وحتى الجزئي يُمكن أن يُشكّل في المستقبل ميداناً خصباً للبحث من طرف الباحثين الوطنيين.

13) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ملف المعلومات القطري موريتانيا.

14) المجمع الوطني للإحصاء في مجاميع الحسابات الوطنية، 1996.

15) المخطط الاقتصادي والاجتماعي لفترة 1976-1980.

16) المنظمة العربية للتنمية الصناعية (التنمية الصناعية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية)، تونس، 1989.

17) تقرير المسح الصناعي لـ (ج.ا.م) المعد من طرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المكتب الإقليمي بالجزائر، 1985.

18) تقرير من طرف الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك، وزارة الصيد، سنة 1996.

19) دليل الإحصاء السنوي ومجاميع الحسابات الوطنية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، نواكشوط 1991. دليل الإحصاء السنوي، 2002.

20) نشرات إدارة ميزان المدفوعات للسنوات (1992-1995).

21) وزارة الصناعة والمناجم.

22) سيدي عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا.

23) عبد الرحمن محمودي، دراسة سوق الجمهورية الإسلامية الموريتانية، (سلسة دراسات الأسواق)، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة.

24) نزار عبد الله، اقتصاد موريتانيا في الثمانينات، الجامعة العربية، الأمانة العامة، مركز التوثيق والمعلومات.

المراجع باللغة الأجنبية :

LES RAPPORTS ET DOCUMENTS :

1) Annuaire Statistique de la Mauritanie, Année 1985, 1995.
2) Bulletin trimestriel de statistique, mars 2000.
3) DEE, BCM, Rapport annuel, 1998.
4) Ministère de l'industrie et des mines, Août 1999.
5) Ministère de l'industrie et des mines, Direction de l'industrie : 1985-1989.
6) Ministère de l'industrie et des mines, Direction de l'industrie, Situation des industries de transformation et d'extraction minière, Exercice 1985-1995.
7) Ministère de l'industrie et des mines, Direction des mines et de la géologie, Rapport d'activités de la direction.
8) Ministère de l'Industrie et des Mines, Situations des industries de transformation et de traction minière, Exercice 1985-1990.
9) Organisation des nations unies pour le développement industriel, Mauritanie : Réorientation et rénovations industrielles, 27 avril 1989.
10) P.C.R. (1995-1997).
11) 1er Plan de développement économique et social (1963-1966).
12) 2ème Plan de développement économique et social (1970-1973).
13) 3ème Plan de développement économique et social (1976-1980).
14) 4ème Plan de développement économique et social (1980-1985).
15) Programme de consolidation et de relance, 1989-1991.
16) Programme d'investissement public (1992-1995), 5ème mois 2002.
17) République Islamique de Mauritanie, Ministère, Rapport de l'office national de statistique, 2000.
18) Série d'études sur le développement industriel de la Mauritanie, 27 avril 1989.
19) World Bank, World Development Report, 1987 (New York : The Bank, 1987).